الفصل الرابع

ابن جِنِّي بين ناقِدِيه

* توطئة:

إذا كان المُتنبِّي قد ملأ الدنيا وشغل الناس، فإنَّ هذه المقولة منطبقةٌ كُلَّ الانطباق على شرح ابن جنِّي لديوان المُتنبِّي، لأنَّه من البدهيّ أن يلوذ الناس بأحد الشروح التي تُعينهم على الغوص في بحر المُتنبِّي البعيد القرار، وتقرِّب إليهم تلك الأوابد التي نام صاحبها وسهر طالبها، وليس بين أيديهم في بادئ الأمر إلاّ شرح ابن جنِّي، ذلك الشرح الذي استولى على عقول قارئيه وقلوبهم، فانصرفت عنايتهم إليه انصرافهم إلى شعر المُتنبِّي، واختلفوا حوله اختلافهم حول شعر المُتنبِّي، فنال ابن جنِّي من شَرَر الخصومة حول أبي الطيِّب ما ناله، وبات كتاب الفَسْر محورًا لدراسات عدة؛ هدفها نقد الشاعر أو الشارح أو هما معًا.

ولا غرو فقد قال الواحديّ عن الكتاب: «ولقد استهدف في كتابه الفسر غرضًا للمطاعن، وَنُهْزَةً للغامز والطاعن».[1]

وقال الدكتور بلاشير عنه: «وكان من العسير أن يَسُدَّ مثل هذا الشرح حاجات المثقَّفين الشرقيين، وأن يُحول دون إقدامهم - وهم المولعون بتنضيد الشرح على الشرح - على تأليف كتب تصحِّح خطأ ابن جنِّي».[2]

ولعلَّ ابن جنِّي كان ينظر من خلال سِتْرٍ رقيق إلى تلك السهام التي سوف تنال شرحه، وتفري أديمه، حيث يقول: «ومَنْ ذا الذي يسلم من قالةِ الناس وحسدهم، وهل خلا الصدر الأعظم والجمهور الأفخم من أهل العلم وذوي الألباب والفهم من هذه المثاقفة والمناقضة والتعصُّب والتحزُّب على قديم الوقت وإلى زماننا هذا؟ (ثم ساق أمثلة شتَّى على هذه العصبيَّة التي تُزْجيها الأهواء طورًا، والعلم تارة أخرى؛ حتى خلص إلى القول) فإذا كان الفضلاء وأُولو الحنكة والبصاير يستجيز بعضهم غضَّ بعض، ونقصه والوضع منه، وجميعهم مع ذلك

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص4.
(2) أبو الطيِّب المُتنبِّي؛ د. بلاشير، ص388.

عندنا كالأنجم التي يُستضاء بنورها، فكيف الآن مع إخلاق الأدب، ودروس مناره، وامّحاء آثاره، وصدق لله دَرُّه في قوله:

وَإِذَا خَفِيتُ عَلَى الغَبِيِّ فَعَاذِرٌ أَلا تَرَانِي مُقْلَةٌ عَمْيَاءُ

وفي قوله:

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لي بِأَنِّي كَامِلٌ

وفي قوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ المَاءَ الزُّلالا»[1]

وقد تحقَّقت تلك النبوءة فعلاً، فرأينا جُلَّ شُرَّاح المُتنبِّي الذين استفادوا من ابن جنِّي يسلقونه بألسنة حداد، وقد ظهر ذلك جليًّا في حديثي عن صدى شرح ابن جنِّي لدى الشُّرَّاح اللاحقين.[2]

وعلاوة على هذا النقد ضمن الشروح، رأينا كتبًا يقصرها أصحابُها على نقد هذا الشرح بلغت عدَّتُها تسعة كتب، عثرتُ على بعضها مطبوعًا، وعلى بعضها مخطوطًا، وقمتُ بتجميع نصوص الباقي من خلال كتب التراث التي نقلت عن تلك الكتب نقولاً شتَّى، قد تقلُّ وقد تكثُر، إلا كتابًا واحدًا لم أتمكَّن من العثور عليه بين المطبوعات أو المخطوطات، ولا وجدت أيَّ نص منه، وهو كتاب (الرَّد على ابن جنِّي في شعر المُتنبِّي) لأبي حيَّان التوحيديّ (ت400هـ تقريبًا)؛ فقد ذكره المترجمون بين مصنَّفاته[3]، لكنَّني لم أجد له أثرًا، ولعلَّ ذلك راجع إلى ما رُوي من أنَّ أبا حيَّان أحرق كتبه في آخر عمره، لقلَّة جدواها، وضنًّا بها على من لا يعرف قدرها بعد موته، فلما لامه القاضي أبو سهل عليّ بن محمد على صنيعه ردَّ عليه برسالة طويلة؛

(1) الفسر: 1/ 26 وما بعدها، وأبيات المُتنبِّي الثلاثة في ديوانه؛ ص115، 116، 130 على الترتيب.
(2) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص 203 وما بعدها.
(3) انظر: معجم الأدباء: 4/ 289.

علَّـل فيهـا هـذا الصنيـع الأخرق، وذكر أئمَّة يُقْتدى بهم في هذا المضمار.[1]

ولا يُعترض على ذلك بأنَّ له كتبًا موجودة كثيرة، قال السيوطيّ: «فلعل النُّسخ الموجـودة الآن من تصنيفاته كُتبت عنه في حياته، وخرجت عنه قبل حرقها».[2]

وسبيلي في هذه الموازنة أن أتحدَّث عن كلِّ ناقد مبيِّنًـا منهجـه في نقـده، ثـم أعـرض نـماذج يسيرة من هذا النقد موازنًا بين الرجلين موازنة أتوخَّى فيها الإنصاف، مـا اسـتطعت إلى ذلـك سبيلاً.

فليس من همِّي أن يكون الصواب في جانب فلان من الناس أيًّا كان ذلك الرجل، فإنَّ كـلَّ إنسان يُؤخذ ويُردُّ من قوله، والكلمة الأخيرة في العلم لم تقُلْ بعد، وأظنُّهـا لـن تقـال، مـا دام هناك عقل يفكِّر، وذهن يتأمَّل.

(1) انظر: معجم الأدباء: 4/ 294، بغية الوعاة: 2/ 190.
(2) بغية الوعاة: 2/ 190.

أولاً: بين ابن جنّي والوحيد البغداديّ (ت385هـ)*

كان الوحيد رجلاً مكتمل الثقافة مستحكم الأداة، مطَّلعًا على كثير من العلوم والفنون، ولا غرو فقد اجتمع له من أسباب النقد شيء كثير، منها: أنَّه شاعر مُفْلق مطبوع أورد له الثعالبيّ قصيدة رائعة في مدح الوزير أبي نصر سابور بن أردشير؛ مطلعها:

أَأَجْفُو الهَوَى في رَبْعِهِ لا أُخَاطِبُهُ وَأَمْضِي وَلَمْ تَلْعَبْ بِدَمْعِي مَلاعِبُهْ[1]

ومنها: أنَّه قد رأى المُتنبِّي، وخبر ذات نفسه، حيث يقول مُعلِّقًا على جرأة المُتنبِّي في الحديث عن خولة أخت سيف الدولة وهو يرثيها: «قد قدَّمْتُ في أول الكتاب أنَّه سيء الرأي، وما قلتُ إلا عن مشاهدة منِّي له، وخبرة به، كان معجبًا برأيه قليل القبول ممن يُشير عليه، لا يعمل إلاّ ما يقع في نفسه من غير محاسبةٍ لنفسه».[2]

ناهيك عن معاصرته لابن جنِّي والتقائه معه، ومعرفته بمدى علمه وثقافته. كلٌّ أولئك أهَّلَه لأنْ يُدلي بدلوه في حياض المُتنبِّي، وما أكثر الدِّلاء التي أدلى بها الوُرَّاد.

وقد عدَّه المترجمون ضمن شُرَّاح ديوان المُتنبِّي،[3] وهذا يوهم أنَّ له كتابًا مستقلاً مقصورًا على شعر المُتنبِّي كلِّه أو على مُشْكِله.

والحقُّ أنَّ الذي ألَّفه إنَّما هو تعليقات على شرح ابن جنِّي، فهي أشبه ما تكون بحاشية عليه، قصد صاحبها تصحيح ما رآه خطأ من آراء ابن جنِّي، ويدلُّ على ذلك قوله: «ورأيتُ

---

* هو: سعد بن محمد بن علي الأزديّ المكنى بأبي طالب، والملقب بالوحيد البغداديّ، كان شاعرًا مفلقًا وعالمًا ناقدًا، جمع بين اللغة والنحو والقوافي والعروض، وتقدم في ذلك كله، وكان مع هذا ضيق الرزق، تُوفِّي سنة 385 هـ. (يتيمة الدهر: 3/ 142، معجم الأدباء: 3/ 376، بغية الوعاة: 1/ 58).

(1) يتيمة الدهر: 3/ 152.

(2) الفسر: 1/ 215.

(3) معجم الأدباء: 3/ 368، كشف الظنون؛ ص812، ترجمة المُتنبِّي لابن عساكر (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر)؛ ص660، تاريخ التراث العربيّ، م 2، ج4، ص31، بغية الوعاة: 1/ 580.

صاحب الكتاب ليس يُفاضل بين الشعر إلا بالمعاني والـمبالغة ويترك ما سوى ذلك، وسيمرّ بك في أحكامه في الشعر ما تعجب له».[1]

فالمؤلف يقرُّ بأنَّ كتابه تعليق على شرح ابن جنّي (صاحب الكتاب) فحسب، وكأنّي به قد تناول الشرح ليقرأه، ثم أعمل قلمه في هامش الكتاب فيما رآه مُجانبًا للصواب، ولذا لم تنفرد هذه الحاشية بكتاب شأن الردود الأخرى، وإنَّما قرنت بالنسخة الخطية مرموزًا إلى قول الوحيد بالحرف (ح)، فإذا انتهى كلامه عاد إلى شرح ابن جنّي بادئًا بكلمة (رجع).

وهذا يعني أنَّها كانت محاولة باكرة جدًّا لانتقاد شرح ابن جنّي في حياته، حيث تُوفِّي الوحيد سنة 385 هـ قبل وفاة ابن جنّي سنة 392 هـ، وكأنَّ شرحه بمجرد خروجه إلى أيدي الناس لقي اهتمامًا بالغًا، أثار مناقشات جادَّة في أساط المثقفين؛ سواء في حياة ابن جنّي أم بعد وفاته.

ومن العجيب حقًّا أن يُخدع بعض المؤلفين بوفاة الوحيد قبل ابن جنّي، فيظنُّ أنَّ كتاب الوحيد أسبق من الفسر؛ قائلاً: «من هذا الشرح أفاد ابن جنّي الذي يذكره كثيرًا، رامزًا إليه بحاء، ولكنَّه ينتقده أيضًا».[2]

وهذا يدلُّ على أنَّ المؤلف الفاضل وصف الكتاب من الخارج دون أن يقرأه أو يعرف منهجه فيه، أو يتبيَّن مَنْ الذي ينتقد الثاني؟

وأمرٌ آخر أعجب من هذا هو تعامل الدكتور صفاء خلوصي مع هذه الحاشية تعاملاً ما سمع به المحققون الأولون والآخرون، فمن هذا الشيء العُجاب:

(1) أنَّه ذكر في المقدمة أنَّه لم يهتد إلى صاحب الحاشية، حيث يقول: «وقد وجدنا الحرف (ح) بين سطور النسخة (ق)، وربما كان رمزًا لزيادات بعض المحققين والنُّساخ، لوجود تعارض في القول بعد كل (ح) تَرِد في الكتاب، وقد أبقيناها على حالها، ولعلها اختصار للفظة حاشية».[3]

---

(1) الفسر: 1/ 105.
(2) تاريخ التراث العربيّ؛ فؤاد سزكين، م2، ج 4، ص31.
(3) الفسر: 1/ 5.

فكلمة بعض المحقِّقين والنُّساخ توحي بالجهل التام بحقيقة تلك الحاشية.

ثم جاء في صفحة 125 وقال: «تبيَّن لنا بعد مراجعة الجزء الثالث من الفسر أنَّ واضع هذه الحواشي المرموز لها بالحرف (ح) هو الشاعر سعد بن محمد الأزديّ الملقَّب بالوحيد».[1]

وكأنَّ المحقق الفاضل كتب مقدمة التحقيق قبل أن يقرأ الكتاب ولو مرة واحدة، وعهدنا بالمقدمات أنَّها تُكتب بعد الفراغ من الكتاب، خاصة أنَّه كتاب مُحقّق، وأنَّه توصل في أثناء التحقيق إلى ما جهله يوم كتابة المقدمة.

وإنْ تعجب فانظر إلى آخر ورقة من المخطوط، والتي نشر صورتها في ذيل الجزء الأول لتقرأ فيها بكل وضوح: «تم السفر الثالث من شعر أبي الطيِّب أحمد بن الحسين المُتنبِّي، تفسير أبي الفتح عثمان بن جنِّي وإصلاح الوحيد سعد بن محمد الأزديّ الشاعر، والحاء في أوائل الفصول علاماته».[2]

(2) أنَّه لم يميز هذه التعليقات تمييزًا مُطَّردًا عن النص الأصليّ، فلم يفِ بما وعد به في المقدمة من كتابتها بخطٍّ صغير، بل جاءت الحاشية وأصل الكتاب في الخط سواء، ثم إنَّه أحيانًا يرفعها إلى الصُّلْب، وساعةً يهبط بها إلى الهامش؛ مما جعل الدكتور إبراهيم السامرائيّ يقول مُحقًّا: «والغريب العجيب أنَّ هذه التعليقات المشار إليها بحرف (ح) هي زيادات قد حشرها المحقق في نص الكتاب في أغلب الأحوال، وليس في الهامش كما ذكر المحقق في المقدمة، وهذا يعني أنَّ ما حققه ليس الفسر، إنَّما هو شيء آخر يجمع بين الفسر والتعليقات، ومن الطريف أنْ ألاحظ أنَّ المحقق إذا وجد أن تعليقات (ح) طويلة ضمَّها إلى النصّ، فإنْ كان التعليق موجزًا جعله في الهامش، ولكنَّه لا يلتزم حتى بهذا المنهج، فقد يكون التعليق موجزًا، وهو محشور في النص، هذا كلُّه قد أساء إلى الكتاب إساءة بالغة أقلّ ما فيها عدم احترام نص الكتاب بهذا التزيُّد والعبث».[3]

---

(1) الفسر: 1/ 125.

(2) الفسر: 1/ 400.

(3) مجلة معهد المخطوطات العربية، م 17، ع2، ص349.

وكأنَّ المحقق لم يسرْ على منهج لاحب يترسَّم معالمه فلا يحيد عنها، وإنَّما يكتب كيفما اتفق؛ مما أوقعه وأوقعنا معه في لبسٍ بلا حدود.

(3) أنَّ هناك حاشية أخرى على الكتاب غير حاشية الوحيد، والدليل على ذلك أنَّنا نجد (ح) مكرره على بيت واحد.[1]

وأغلب الظن أن المُحَشّي الثاني قد قرأ نسخة الفسر بإصلاح الوحيد، فعنَّت له بعض الرؤى، فلم يَضِنّ علينا بها، وقيَّدها على هامش الكتاب، فأصبحت هناك حاشيتان.

وقد قدَّرتُ في بادئ الأمر أنَّ المحقِّق فصل بين جزأيْ الحاشية الواحدة، فأوهمنا أنَّهما حاشيتان، لكنَّ هذا الوهم تبدَّد عندما وجدتُ صاحب الحاشية الثانية ينتقد الوحيد أيضًا، فقد علَّق الوحيد على قول المُتنبِّي:

وَلَوْ كُنْتُ سَمَّيْتُهُمْ بِاسْمِهِ لَكَانَ الحَدِيدَ وَكَانُوا الخَشَبْ

بقوله: «هذا هذيان، لا لفظ مليح، ولا معنى شريف، فأيّ شيطان وجد؟».[2]

فعقَّب عليه صاحب الحاشية الثانية بقوله: «ما أنصفه الوحيد، ما هذا النقد؟ بل معنى حسن وغرضٌ خاص، وهو أجمل من قوله:

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ ففي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ».[3]

وقد تنبَّه المحقق إلى وجود حاشية أخرى لناسخ مجهول، فرمز لها بالحرف (هـ)، ووضعها في المتن قائلاً: «لئلا يثقل الكتاب بالهوامش بلا مبرر».[4]

لكنَّ الدكتور خلوصي لم يخلُص لنا- في أغلب المواطن- هذه من تلك، وتركنا أحير من ضَبٍّ في فَلاة، بعدما التبس الكتاب بحواشيه، فبتنا معه في أمر مريج.

---

(1) انظر: الفسر: 1/ 116، 234، 268.
(2) الفسر: 1/ 234.
(3) الفسر: 1/ 234 هامش 16، وانظر مثالا آخر في: 1/ 42.
(4) الفسر: 1/ 116 هامش 25.

وإذا كان الوحيد قد وضع حاشيته على شرح ابن جنّي، فليس معنى ذلك أنَّه قصرها على نقده، وتتبع زلاّته وسقطاته، نعم إنَّها السمة الغالبة على الحاشية، ولكنَّ المُحَشّي وهو شاعر بارع وناقد حصيف، ما كان له أن يَضِنَّ علينا بنقده للشاعر كذلك، فقد رأى الوحيد تقصير المُتنبِّي في بعض المعاني – حسب رؤيته هو – فعلَّق على الشعر لا على الشرح، من ذلك تعليقه على قول المُتنبِّي:

أَنَا صَخْرَهُ الوَادِي إِذَا مَا زُوحِمَتْ فَإِذَا نَطَقْتُ فَإِنَّنِي الجَوْزَاءُ

بقوله: (ح) «كان ينبغي إذا أراد علوَّ المنطق أنْ يقول: فقولي الجوزاء، فأما إذا قال: فإنَّني؛ فليس كذلك، والجوزاء لا تنطق».[1]

وهو نقدٌ فيه شيء من التحامل، لأنَّ الشاعر أخفى علينا وجه شبهه بالجوزاء، وتقدير البيت فإنَّني – في علوِّ منطقي وسموِّ عبارتي – الجوزاء، والأديب عندما يشبه فلانًا بالأسد لا يعني أنَّ له مخالب وَلِبَدًا وزئيرًا، وأنَّه يمشي على أربع ويفترس السباع، ونحو ذلك من صفات الأسد، وإنَّما يعني صفة خاصة هي الشجاعة والجرأة والإقدام، فالمتنبِّي هنا لا يشبِّه نفسه بها، وإنَّما يشبِّه علو منطقه بعلوها، وخصَّ الجوزاء بالذِّكر، لأنَّه يعي تمامًا ما يزعمه المنجِّمون «من أنَّ الجوزاء من البروج التي تختص بالكتاب، فهو وصاحبه عطارد يدلاّن على المنطق والبراعة، فيقول: أنا الجوزاء، أي منِّي تُستفاد البراعة ومني يُقتبس الفضل، كما أنَّ الجوزاء تُعطي من يولد به البراعة والمنطق».[2]

فإذا ما انجلت حقيقة تلك الحاشية، فسبيلنا هنا أن نوازن بين أمثلة، مما اختلفا فيه الرجلان، في محاولة منصفة للقيام بينهما بالقسط قدر الطاقة.

(1) ينتقد الوحيد إفراط ابن جنّي في الشرح والبيان، حيث يستطرد إلى ذكر أمور لا فائدة من ورائها؛ ففي شرحه قول المُتنبِّي:

---

(1) الفسر: 1/ 76، وانظر أمثلة أخرى في: 1/ 82، 103، 108، 178، 179.

(2) تفسير أبيات المعاني؛ ص 25 نقلا عن ابن فُورَّجة؛ ولم أجده في كتابيْه.

الشَّمْسُ مِنْ حُسَّادِهِ وَالنَّصْرُ مِنْ قُرَنَائِهِ وَالسَّيْفُ مِنْ أَسْمَائِهِ

قال ابن جنّي: وقوله: والسيف من أسمائه؛ يعني هذه اللفظة التي هي: (ألف لام سين ياء فاء)، وليس يريد المسمَّى بهذه اللفظة؛ أعني جوهر الحديد، لأنَّ ذلك ليس باسم، وإنَّما هو المسمَّى، ومحال أن يكون جوهر الحديد نفسه من أسماء أحد. فعلَّق على ذلك الوحيد قائلاً: (ح) «ما أحسب أحدًا ممن يتعرض للأدب توهَّم هذا، ولا ذهب إليه فكره؛ لأنَّ الكلام فيه أوضح، ولكنَّه شغل الزمان بلا فائدة».[1]

والوحيد مُحِقٌّ في هذا، فقد كان من خطايا ابن جنّي في شرحه هذا اهتمامه بكثير مما لا يفيد في مضمار الشرح الفنيّ، بحيث إنَّه طالما استطرد إلى المترادفات الكثيرة، والشواهد الغزيرة، والقضايا اللغويَّة النحويَّة، والتركيز على أمور سطحية، على حين يترك المعنى المقصود غفلاً من الشرح، أو يشرحه بأيسر عبارة.

(2) قد يوضح الوحيد حقيقة المعنى بصورة أجلى مما ذهب إليه ابن جنّي، ففي شرحه قول المُتنبِّي في هجاء كافور:

فَمَا كَانَ ذَلِكَ مَدْحًا لَهُ وَلَكِنَّهُ كَانَ هَجْوَ الوَرَى

قال ابن جنّي: «أي إذا كانت طباعه تنافر الناس (كانوا) كلُّهم سفالاً، ثم مدح، فذلك هجوٌ لهم، لأنَّ فيه إرغامًا (له) على قوله».

فعلَّق على ذلك الوحيد قائلاً: «الذي أراد أنِّي مدحتُ هذا ضرورة، فلو كان في الناس كريم يُغنيني عن مدح مثله لم أمدحه، فلما لم يكن حصلوا لئامًا، فمن هاهنا صار هجوًا لهم، وهذا أوضح وأولى».[2]

---

(1) الفسر: 1/ 45، وانظر أمثلة أخرى لهذا النقد في: 1/ 205، 280.

(2) الفسر: 1/ 138، وكلمة (كانوا) زدتها ليستقيم المعنى، وكلمة (له) جاءت في الأصل (لهم) وهو تحريف بيِّن.

إنَّ المُتنبِّي يذمُّ الناس بأنَّ دناءتهم هي التي ألجأته إلى مدح هذا الأسود الخصيّ، فلو كان فيهم الكريم السخيّ الخليق بالمدح، ما لجأ إلى هذا الرجل، فهو يمدحه من جهة، ويذم الآخرين من الجهة نفسها.

والمعنى واضح لدى الرجلين، وإن كان الوحيد زاده بيانًا، ومسألة الوضوح مسألة نسبية يتحكم في الحُكم عليها ثقافة الناقد واهتمامه، فكم من غامضٍ مُلْغز بالنسبة إلينا واضح وضوح الشمس في كبد السماء لمن هم أعلى منَّا ثقافة وأعظم منَّا دراية.

(3) في شرح ابن جنِّي قول المُتنبِّي:

نَفَذَتْ عَلَيَّ السَّابِرَيَّ وَرُبَّمَا تَنْدَقُّ فِيهِ الصَّعْدَةُ السَّمْرَاءُ

بيَّن أنَّ هذا المعنى كثيرٌ في شعره، وقد جاء في شعر غيره؛ كقيس بن الخطيم، وأبي تمَّام، قال: ويؤكِّد هذا قوله في موضع آخر:

طِوَالُ الرُّدَيْنِيَّاتِ يَقْصِفُهَا دَمِى وَبِيضُ السُّرَيْجِيَّاتِ يَقْطَعُهَا لَحْمِى

فعلَّق على ذلك الوحيد قائلاً: «هذا وسواس زِدْتَه، فليس كلما قال بيتًا لزم أن يقاس عليه شعره، وقوله: نفذت عليَّ السابريّ: يعني الدرع، وهو أبلغ أن يكون العين نفذت في الدرع من نفوذ القميص، وقوله: تندقُّ فيه: يعني الدرع وذكَّرها وهو جائز، هذا تأويل للشعر وما يحتمله، والوسواس والتخيل الرديء، سبيله أن يعالج والسلام».[1]

إنَّني لا أجد لهذا النقد – على مرارة طعْمه وقسوة لغته – مسوغًا على الإطلاق، فهل يُعاب ابن جنِّي لأنَّه يذكر نظائر المعنى من شعر المُتنبِّي؛ تلك الظاهرة التي تنم عن رسوخ هذه المعاني التي ألحَّ عليها في صدره، وتمكُّنها من نفسه تمكُّنًا لا يعرف الاضطراب، حتى إنَّ أطياف تلك المعاني تراوحه غُدْوةً وعشيًّا، ومن ثَمَّ يركن إلى الإفصاح عن ذات نفسه من خلال تكريرها، خاصة أنَّ أكثرها يكشف لنا عن نفسيَّته، وما انطوتْ عليه من جرأة وشجاعة وإقدام، حتى إنَّه لتتخاذل عنها السيوف والسهام.[2]

---

(1) الفسر: 1/ 74، وانظر هامش 63.

(2) انظر ما تقدم بهذا البحث؛ ص187.

(4) في شرح ابن جنّي قول المُتنبّي:

فَتَى الخَيْلِ قَدْ بَلَّ النَّجِيعُ نُحُورَهَا يُطَاعِنُ في ضَنْكِ المَقَامِ عَصِيبِ

قال ابن جنّي: قال الأصمعيّ: دم الجوف خاصة، وقال غيره: النجيع: الدم كله، قال النابغة:

وَيَخْضِبُ لِحْيَةٌ غَدَرَتْ وَخَانَتْ بِأَحْمَرَ مِنْ نَجِيعِ الجَوْفِ قَانِي

فعلق على ذلك الوحيد قائلاً: (ح) «أحسب في رواية بيت النابغة سهوًا وإخلالاً، كيف تُخضب اللحية من دم الجوف، إنّما تُخضب مما فوقها لا مما تحتها».[1]

في هذا النص دليل إضافيّ على أنَّ الكتاب حاشية على شرح ابن جنّي، وليس شرحًا لديوان المُتنبّي، لأنَّه تناول بيتًا ليس للمتنبّي، بل أورده ابن جنّي للنابغة الذبيانيّ.

وهنا اتهم الوحيد ابن جنّي بالسهو والإخلال في رواية بيت النابغة، لأنَّ خياله لم يسعفه بتصور كيف تخضب اللحية بدم الجوف، وحقّها أنْ تخضب بدم الرأس مثلاً حيث يسيل الدم مما يعلو اللحية لا مما هو أسفل منها.

وأقول: إن ابن جنّي لم يَسْهُ في رواية البيت، بل ورد في الديوان:

وَتُخْضَبُ لِحْيَةٌ غَدَرَتْ وَخَانَتْ بِأَحْمَرَ مِنْ نَجِيعِ الجَوْفِ آنِي[2]

وليس بين الروايتين من فرق إلا بناء الفعل للمجهول في رواية الديوان، ووضع كلمة آني التي تعنى شدة الحرارة – ومنه قوله تعالى: ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن:44] – موضع كلمة قاني التي تعنى الشديدة الحمرة، وهما فرقان لا يؤثران في المعنى كثيرًا، ولا يعيدان إلى الوحيد الصورة التي استعصت عليه.

---

(1) الفسر: 1/ 150.

(2) البيت في ديوان النابغة؛ ص113؛ من قصيدة مطلعها:

لَعَمْرُكَ مَا خَشِيتُ عَلَى يَزِيدٍ مِنَ الفَخْرِ المُضَلَّلِ مَا أَتَانِي

أما الصورة المقصودة فهي صورة المطعون الذي أصابته طعنة قوية فنزف دم جوفه من فمه فخضَّب لحيته، ثم إنَّ هؤلاء المطعونين لا يبقون على حالهم، وإنَّما تتقلَّب أوضاعهم ساعة الإصابة فتسفل الرءوس التي طالما اشمخرَّت، وينزف الدم من الجوف على تلك اللحى التي مُرِّغت في التراب.

(5) في شرح ابن جنّي قول المُتنبِّي:

وَجَيْشٍ يُثَنِّي كُلَّ طَوْدٍ كَأَنَّهُ حَرِيقُ رِيَاحٍ وَاجَهَتْ غُصُنًا رَطْبًا

قال ابن جنّي: وقريب من قوله: يثنِّي كلَّ طود قول أبي النجم في صفة ناقة بطيئة الوطء:

*** تُغَادِرُ الضِّمْدَ كَظَهْرِ الأَخْزَلِ ***

فعلَّق الوحيد قائلاً: (ح) «العجب العجب العجب، هذا بيت أبي النجم في صفة إبل كثيرة، وأول هذه القصيدة:

الحَمْدُ للهِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ أَعْطَى وَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ

كُومَ الذَّرَى مِنْ خَوَلِ المُحَوَّلِ

فكوم الذَّرَى، أجمع هو أم ناقة واحدة؟ وإنَّما سلك أبو النجم مسلك زيد الخيل في قوله:

بَحْرٌ تَظَلُّ البُلْقُ في حُجُرَاتِهِ تَرَى الأُكْمَ فِيهَا سُجَّدًا لِلْوَافِرِ

فنقله إلى ذكر الإبل، يقول إنَّها من كثرتها إذا اجتازت بالضِّمْد (المكان الشديد) وخذت فيه حتى تصيِّره كظهر الأخزل، وهو الذي قطع الدَّبر ظهره، ولو كانت الناقة أبطأ من الجماد ما فعلت بالأرض هذا، والسريعة إلى أن تؤثر في الأرض أقرب من البطيئة، فهذا نقد الشيخ وروايته للشعر».[1]

هذا النقد على طوله موجَّه إلى كلمتين فحسب هما قوله: (ناقة بطيئة)؛ فالوحيد يرى أنَّها ليست ناقة بل هي نِيَاق، لأنَّ أبا النجم قال عنها أنَّها (كوم) جمع كوماء، وهي الناقة السمينة

(1) الفسر: 1/ 179.

الغليظة، ويرى أنَّها ليست بطيئة بل سريعة، لأنها أثَّرت في الأرض هذا التأثير الشديد، ولا يتحقق ذلك التأثير إلا مع السرعة الفائقة.

وهو تحقيق جيد من الوحيد لولا أنَّه ختمه بهذا الاستهزاء السافر الذي لم يجد عليه شيئًا، بل قلَّل من شأنه وسماحة لغته، وكان بمقدوره أن يذكر نقده في أدب، بل كان بإمكانه أن يلتمس العذر لابن جنِّي بأنَّه روى البيت منعزلاً عن سائر القصيدة، والفعل تغادر صورته واحدة عن إسناده إلى المفرد أو الجمع.

(6) في شرح ابن جنِّي قول المُتنبِّي:

مُبَرْقِعِي خَيْلِهِمْ بِالبِيضِ مُتَّخِذِي هَامَ الكُمَاةِ عَلَى أَرْمَاحِهِمْ عَذَبَا

يقول ابن جنِّي: «أي قد جعلوا مكان براقع خيلهم حديدًا على وجوهم ليقيها الحديد من أن يصل إليها».

فردَّ عليه الوحيد قائلاً: (ح) «إذا جعلتم تبرقعها بالحديد نقص المعنى وضعف المدح، وإنَّما يريد بالبيض السيوف، كأنَّهم من شدة ضربهم للعدو قد منعوا وجه خيلهم من القنا».[1]

هنا نرى الوحيد فَهِم الصورة فهمًا رائعًا يفوق فِهْم ابن جنِّي، فقد رأى أبو الفتح أنَّهم صنعوا دروعًا من حديد لتقي خيولهم طعنات الأعداء، وذلك مظنَّة الجُبن والخور، لأنَّهم دائمًا يفتخرون بالبروز السافر إلى الأقران، وبخوضهم غمرات القتال دون مهابة، وبعدم لواذهم بالجُنَن واستتارهم وراء المغافر، ويفتخرون بأنَّ خيولهم كذلك لا تجبُن، والرماح كأنَّها أشطان بئر في لبان الأدهم، بل إنَّها لتخوض الغمرات، ولا تهاب الطعنات.

أمَّا الوحيد فقد فَهِمَ الصورة جيدًّا، حيث يصوِّر المُتنبِّي سيوف المقاتلين الشجعان في كثرة إقبالها وإدبارها، وسرعة التحامها واقتحامها، ودوام حركتها، وانطلاقها في كلِّ مكان بأنَّها جعلت من نفسها وسط ذلك كلِّه سدًّا منيعًا يحمي الخيول من رماح الأعداء، وكأنَّها دروع من السيوف البيض تتبرقع بها الخيول فلا تصيبها أذاة، وهي صورة فيها من الجمال والروعة

(1) الفسر: 1/ 267. عذبا: جمع عذبة وهي طرف كل شيء.

والجِدَّة والابتكار ما فيها، مما يقلِّل من شأن تفسير ابن جنِّي أمام فِهْم الوحيد الرائع، ولذا وجدنا كثيرًا من النقاد يستوحون فِهْم الوحيد، ويردُّون على ابن جنِّي يمثل ردّ الوحيد.[1]

وهكذا تجلَّت لنا صورة الوحيد، ذلك الشاعر الناقد، الذي رأيناه يصول في ميدان النقد غير نِكْس لا هيَّاب مُعْلنًا عن ذوقه القويّ وفهمه السَّويّ، وعلى الرَّغم مما رأيناه أحيانًا من سخونة اللغة وحرارة الكلمة ولذع النقد، فإنَّنا نقدِّر للوحيد فهمه الرائع وجهده الباكر، سواء وافقناه أم خالفناه.

(1) انظر: التجنّي على ابن جنِّي نص (9)، وشرح الواحديّ؛ ص158، 159، والتبيان: 1/ 118، 119.

ثانيًا: بين ابن جنّي وأبي القاسم الأصفهانيّ (ت بعد 410هـ) *

لم يَنَلْ أبو القاسم الأصفهانيّ من ذيوع الصيت ما يجعل كتابه محطَّ أنظار الباحثين، بل كاد كتابه يقع فريسة للنسيان ورهنًا للكتمان، لولا أن قيَّض الله له العلامة عبد القادر البغداديّ، صاحب «خزانة الأدب»، فاطَّلع عليه، وأتحفنا بإحدى أقدم وأندر وأثمن تراجم المُتنبِّي منه قائلاً:

وهذه ترجمة المُتنبِّي نقلتها من كتاب: «إيضاح المُشْكل لشعر المُتنبِّي» من تصنيف أبي القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهانيّ، وهذا الإيضاح قاصر على شرح ابن جنِّي لديوان المُتنبِّي، يوضِّح ما أخطأ فيه من شرحه، هو ممن عاصر ابن جنِّي، وألَّف الإيضاح لبهاء الدولة ابن بويه».[1]

بهذه الكلمات الموجزة كشف لنا العلامَّة البغداديّ الغطاء عن هذا الكتاب النفيس، واقتبس لنا منه ترجمة المُتنبِّي، وقد ظنَّ الباحثون أنَّ الكتاب مفقود، حتى طلع علينا علامة تونس: محمد الطاهر بن عاشور بالكتاب مُحَقَّقًا عام 1968م.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذا السفر النفيس فإنَّ الكتاب لم يُطبع منه إلا مائتا نسخة في ذلك الزمن البعيد، ولم يُعَدْ طبعه حتى الآن، وتلك إحدى مآسي الثقافة العربية، مات كثير من تراثها على يد أعدائها من التتار والفرنجة، ويحتضر ما تبقَّى من التراث مدفونًا بين رفوف

---

* هو: أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهانيّ، لم أعثر له على ترجمة، وكلُّ ما يمكن معرفته أنَّه وُلِد في العقد الثالث تقريبًا من القرن الرابع، لأنَّه حدَّث في كتابه عن عبد الواحد اللغويّ (انظر: الواضح؛ ص10)، وقد تُوفِّي عبد الواحد اللغويّ عام 351 هـ على يد الروم عند دخولهم حلب (بغية الوعاة: 2/ 120)، فلا بدَّ أن يكون في سنٍّ يناسب التحديث، وأنَّه تُوفِّي بعد عام 410 هـ؛ لأنَّه ذكر في ختام كتابه أنَّ بعض كُتَّاب الإنشاء طلب منه في عام 410 هـ تتميم كتابه ليشمل أخطاء الفسر الكبير (الواضح؛ ص88)، وقد كان مقرَّبًا لدى بهاء الدولة البويهي الذي حكم بين عاميْ 379-403هـ، وإليه أهدى الكتاب وأثنى عليه شعرًا ونثرًا (انظر: الواضح؛ ص4)، كما كان معاصرًا لابن جنِّي بدليل روايته عنه (انظر: الواضح؛ ص10)، وبدليل إشارة صاحب الخزانة إلى ذلك (خزانة الأدب 2/ 347)، وقد أشار إلى كتابه البديعي في (الصبح المُنبي؛ ص269).

(1) خزانة الأدب 2/ 347.

خزائن المخطوطات لا تطّلع عليه إلا القوارض، ويُدفن بعض المطبوع وهو حيٌّ بهذه الصورة المحزنة، على حين تمتلئ الساحة بالغثاثة.

بدأ أبو القاسم الأصفهانيّ كتابه ببيان سبب تأليفه له؛ قائلاً: «وكان بعض أنشاء خدمته (يعنى بهاء الدولة البويهيّ) وأغذياء نعمته التمس من عثمان بن جنّي استخلاص أبيات المعاني من ديوان شعر المُتنبِّي وتجريدها، ووضع اليد عليها وتحديدها، ليقرب تناولها، فأجابه إلى ما طلب، وفعل بقدر إمكانه واتجاهه له، ثم قرأه على أحد مَنْ تصرَّف في جلائل الأمور وسياسة الجمهور، فوقعتُ منه على صواب وخطأ، فأمللتُ فيه كتابًا ترجمته بالواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي، واتخذته قُربة وازدلافًا إلى البيت المعمور والجناب المطمور».[1]

فهدف الأصفهانيّ الأول هو تعقُّب أخطاء ابن جنّي في فسره الصغير الذي طُبع تحت عنوان «الفتح الوهبيّ»، لكنَّ المؤلف ضمَّ إليه عشرين بيتًا أخطأ فيها ابن جنّي في الفسر الكبير، فرأى أبو القاسم إلحاقها بالكتاب قائلاً: «هذا آخر مشكلات شعر المُتنبِّي بتفسير أبي الفتح عثمان بن جنّي، وإصلاح فرطاته، ثم اتفق بعدها في بلدان العجم وقوعي إليها بعد تتمة الأربع مئة والعشر، فاختلف إليَّ طائفة من كتاب الإنشاء كلُّهم نظروا في الفسر الكبير، فكادوا يُجارونني في عوارض أبيات المعاني التي فسرها فقرنتها بالمشكلات».[2]

وعلى الرغم من وضوح الهدف والمنهج فقد أقحم الأصفهانيّ أبياتًا من الفسر الكبير داخل الجزء المتعلق بتعقب الفسر الصغير، مُنبِّهًا على ذلك بقوله: «قال أبو الفتح في الفسر الكبير».[3]

لكنَّ الأصفهانيّ لم يبدأ بالحديث عن تلك المآخذ، وإنَّما صدَّر كتابه بترجمة وافية للمتنبِّي، تُعَدُّ من أقدم وأروع وأنفس التراجم لأبي الطيِّب، لأنَّها صادرة من مُعاصر لم تستبد به الأهواء، ولا طمست العصبية على بصيرته ونزاهته، ولذا اختارها العلاّمة عبد القادر البغداديّ دون غيرها لتكون خير صورة لأبي الطيِّب في تلك الموسوعة العبقرية «خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب».

وكأنِّي بأبي القاسم وقد رأى أهمية ما تنطوي عليه تلك المعلومات التي استقاها من

---

(1) الواضح في مشكلات شعر المُتنبِّي؛ ص5.
(2) الواضح؛ ص88.
(3) الواضح؛ ص47.

معاصري الشاعر، وقد شافههم الأصفهانيّ، واستبطن ما تنطوي عليه نفوسهم من حبٍّ وإكبار أو بُغض وإدبار، فرأى ألاّ يضنَّ علينا بهذه الأخبار النفيسة، وكأنَّه يُشير أيضًا إلى أنَّ الشعر لا ينفصل عن الشاعر لأنَّه مرآة نفسه، وأصداء حياته، وترجمان آماله، وآلامه على السواء، فالتاريخ لحياته ليس عبثًا بل إنَّه ليضيء جنبات الشعر بأضواء ساطعة من شأنها أن تصوِّب الرؤى، وتقوِّم النظرات للشعر والشاعر جميعًا.

ثم بيَّن منهجه في عرض مآخذه قائلاً: «والشرط فيها أن أورد في كل بيت البتة لفظ أبي الفتح عثمان بن جنّي بلا زيادة ولا نقصان، ثم أتعقبه بما يقتضيه النظر وشواهد الشعر والعربية، والله الموفق وهو حسبنا وكفى، وصلاته على محمد المصطفى».[1]

ومهما يكن من أمر التزامه المطلق بالنص، فقد عرض الناقد لِمَا يقرُب من مائة بيت من الفسر الصغير، ثم أضاف إليها قرابة عشرين بيتًا من الفسر الكبير، بادئًا بعرض رأى ابن جنّي، ثم يعرض رأيه بادئًا بقوله: قال الشيخ... أو قال أبو القاسم...

وسبيلنا أن نعرض أمثلة لما دار من حوار نقديّ بين الرجلين حول بعض أبيات أبي الطيِّب مع محاولة الموازنة المقسطة بينهما:

(1) بدأ أبو القاسم الأصفهانيّ مآخذه قائلاً: «ثم انتهينا إلى الابتداء بما فسَّره أبو الفتح عثمان بن جنّي في قول المُتنبِّي:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلامَةً ... إنَّ المَلامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

كأنَّه ناقض أبا الشيص في قوله:

أَجِدُ المَلامَةَ في هَوَاكِ لَذِيذَةً ... حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

قال الشيخ: أما معنى المُتنبِّي فبخلاف قول أبي الشيص، وإنَّما يريد المُتنبِّي: إنِّي أحب حبيبي، واللُّوَّام ينهون عنه، فكيف نأتلف؟ وأبو الشيص يريد بقوله أحبُّ اللوم، لا لنهي عن هواك، بل لتكرر ذكرك في تضاعيف الكلام وأثناء الملام».[2]

---

(1) الواضح؛ ص 6.

(2) الواضح؛ ص 28، ورأى ابن جنّي في الفتح الوهبيّ؛ ص27، وفى الفسر: 1/ 50، وبيت أبي الشيص في ديوانه؛ ص101، 201، والشعر والشعراء: 2/ 843، وطبقات الشعراء؛ لابن المعتز، ص74، والأغاني: 15/ 336، ونُسب في: 22/ 230 إلى عليّ بن عبد الله الجعفريّ.

لقد قال ابن جنّي إنَّ البيتين متناقضان كأنَّ كل واحد منهما عكس الآخر «والمناقضة في الشعر: أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، ولذلك قالوا: نقائض جرير والفرزدق»،[1] ففي المناقضة لا تتفق الرؤى وإنَّما تختلف، وكأنَّ كلَّ شاعر «وفى أثناء صنعه لنقيضته يتعرَّض لمعاني زميله، فيردُّها أو يردُّ عليها معنًى معنىً، يُحاول أن ينقضها، وأنْ يجعلها أنكاثًا من بعد قوَّة».[2]

فليت شعري هل ادَّعى ابن جنّي ائتلاف البيتين حتى يأتي الأصفهانيّ ويقول: إنَّ معنى المُتنبِّي بخلاف قول أبي الشيص؟ لقد حكم ابن جنّي بالمناقضة بينهما، وهو ما نراه واضحًا كلَّ الوضوح، فالمتنبِّي يكره الملامة ويشنأ اللُّوَّام كلَّ الشنآن، لأنَّ لومهم سُمٌّ ينفث في وجهه، وأبو الشيص يعشق الملام، لأنَّ اسمها يتكرر في أثناء ذلك الملام، فيقع على قلبه بردًا وسلامًا.

(2) قال المُتنبِّي:

مُنًى كُنَّ لي أنَّ البَيَاضَ خِضَابُ فَيَخْفَى بِتَبْييضِ القُرُونِ شَبَابُ

قال أبو الفتح: يقول شيبي هذا كان مُنًى لي قديمًا، وإنَّما تمنَّيت الشيب ليخفى شبابي بابيضاض شعري، وآثر الشيب على الشباب لِمَا فيه من الوقار.

قال أبو القاسم: ثاني هذا البيت يردُّ ما ذكره أبو الفتح من تمنِّي الوقار وهو:

لَيَالِيَ عِنْدَ البيضِ فَوْدَايَ فِتْنَةٌ وَفَخْرٌ وَذَاكَ الفَخْرُ عِنْدِيَ عَابُ

وإنَّما المعنى: أنِّي مصروف الهمَّة إلى اكتساب المعالي والمآثر، كقوله في عدة قصائد:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبًا فَأَعْذَرُهُمْ أَشَغَفُهُمُ حَبِيبَا

وَمَا سَكَنِي سِوَى قَتْلِ الأَعَادِي فَهَلْ مِنْ زَوْرَةٍ تَشْفِي القُلُوبَا؟

وقال في أخرى:

مُحِبٌّ كَنَى بِالبيضِ عَنْ مُرْهَفَاتِهِ وَبِالْحُسْنِ فِي أَجْسَادِهِنَّ عَنِ الصَّقْلِ

---

(1) لسان العرب (نقض): 6/ 4524.

(2) التطور والتجديد في الشعر الأموي؛ د. شوقي ضيف، ص169.

وَبِالسُّمْرِ عَنْ سُمْرِ القَنَا غَيْرَ أَنَّنِي جَنَاهَا أَحِبَّائِي وَأَطْرَافُهَا رُسْلِي»[1]

وهنا نرى أبا القاسم ينقل المعركة إلى ميدان آخر، فلم يتردد أحد في القول بأنَّ المُتنبِّي كان مصروف الهمة إلى اكتساب المعالي، وأنَّه كان شخصية تتفجَّر منها الحماسة، وتغلي في صدرها مراجل البطولة، وأنَّه كان مُحبًّا للحرب التي تردّ إلى العرب عزتهم السليبة حبًّا ألهاه عن النساء، أو لم يجعلهنَّ يتمكنَّ من الاستبداد بقلبه.

ما لهذا علاقة بالبيت، وإنَّما الشاعر يسترجع أطياف أحلامه زمن الشباب، يوم أن كان يتمنى الشيب لِمَا يتحلى به الشيوخ من الوقار، فلما دهمه المشيب نفر منه كلَّ النفور، لقد كان زمن الشباب يقطع قلوب العذارى، واليوم بعدما احتفر الزمن في وجهه أخاديد من الآلام أصبحت الفتيات ينصرفن عنه، لأنَّ الأمر كما قال أبو تمام:

أَحْلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ مَوَاقِعًا مَنْ كَانَ أَشْبَهَهُمْ بِهِنَّ خُدُودَا[2]

لقد باتت ربات الحجال تعيبه بشيبه، بعدما بات يمثِّل أمس الدابر بالنسبة إليهن، أو يحاكي على أحسن تقدير شمس العصر على القصر.

إنَّه يوازن بين عصرَيْن تناقضت فيهما أمانيه، وتبدلت فيهما نظرات النساء إليه، ذلك التبدل الذي قال عنه ابن الروميّ:[3]

هِيَ الأَعْيُنُ النُّجْلُ التي كُنْتَ تَشْتَكِي مَوَاقِعَهَا في القَلْبِ وَالرَّأْسُ أَسْوَدُ

فَمَا لَكَ تَأْسَى الآنَ لَمَّا رَأَيْتَهَا وَقَدْ جَعَلَتْ تَرْمِي سِوَاكَ تَعَمَّدُ؟

والمتنبِّي ليس بدعًا من البشر في أمانيه تلك، بل لعلَّ هذا شعور عام راوحت أطيافه مخيلاتنا جميعًا، وقد صوَّر العقَّاد بعض هذا التباين في الآمال والأحلام قائلاً:

---

(1) الواضح؛ ص35، 36، ورأى ابن جنِّي في الفتح الوهبيّ؛ ص43، والبيتان الأولان اللذان استشهد بهما للمتنبِّي في ديوانه؛ ص179، والآخران في ديوانه؛ ص520.

(2) ديوان أبي تمام: 1/ 410.

(3) ديوان ابن الرمي: 2/ 585.

صَغِيـرٌ يَشْتَهِـى كِبَـرًا وَشَيْـخٌ وَدَّ لَـوْ صَغُـرَا
وَخَالٍ يَشْتَهِى عَمَـلاً وَذُو عَمَـلٍ بِهِ ضَجِـرَا
وَرَبُّ المَالِ في تَعَبٍ وَفِى تَعَبٍ مَنِ افْتَقَرَا
وَيَشْقَى المَرْءُ مُنْهَزِمًا ولا يَـرْتَـاحُ مُنْتَصِـرَا

إلى أن يقول في نهايتها:

فَهَلْ حَارُوا مَعَ الأَقْدَارِ (م) أَوْ هُـمْ حَيَّـرُوا القَـدَرَا؟
شَكَـاةٌ مَـا لَهَـا حُكْـمٌ سِوَى الخَصْمَيْنِ إِنْ حَضَرَا[1]

إنَّ المُتنبِّي لم يتمنَّ المشيب بما فيه من وقار بصفة دائمة كما وَهِمَ الأصفهانيّ، وإنَّما تلك أمنية قديمة كما نص هو على ذلك، ثم تبدلت رؤيته بعدما شرب من كأس المشيب، وهى كـأس مُـرٌّ مذاقتها كطعم العلقم، وساعتئذ نقد أمنيته الغابرة، وجُعلت أمـواج الحنـين تجذبـه إلى المـاضي الرائع.

(3) قال المُتنبِّي:

قَالَتْ وَقَدْ رَأَتِ اصْفِرَارِيَ: مَنْ بِهِ؟ وَتَنَهَّـدَتْ فَـأَجَبْتُهَـا: المُتَنَهِّـــدُ

قال أبو الفتح: «التنهُّد: التنفس بغلواء وشدة».

قال أبو القاسم: هذا لا يُعرف في العربية، وإنَّما يقال: نهد ثدي المرأة؛ إذا خرج فهـو ناهـد، ومنه: نهد الرجل بزحفه؛ إذا خرج للحرب، ومنه: ثدي نواهد ونُهَّد لخروجهن، قال عمـر بـن أبي ربيعة:

وَنَاهِدَةِ الثَّدْيَيْنِ قُلْتُ لَهَا ابْرِكِي عَلَى الرَّمْلِ في دَيْمُومَةٍ لَمْ تُؤَسَّدِ

وقال العباس:

(1) ديوان العقاد (وحى الأربعين)؛ ص405.

جَالَ الوِشَاحُ عَلَى قَضِيبٍ زَانَهُ رُمَّانُ صَدْرٍ لَيْسَ يُقْطَفُ نَاهِدُ

وأما قول المُتنبِّي: تنهّدت، أي تكلفت إخراج صدرها وثديها افتتانًا له واختبالاً لقلبه، كما قال الآخر:

قَامَتْ تُرِيكَ خَشْيَةً أَنْ تُصْرَمَا سَاقًا بِخَنْدَاةً وكَعَبًا أَدْرَمَا»[1]

هنا ينكر الأصفهانيّ استعمال العرب كلمة تنهَّد بمعنى تنفَّس بشدة، فعجبت كيف يخطئ ابن جنِّي في فَهْمِ معنى اللفظة وهو اللغويّ الثقة؟ ثم كيف يشايعه جُلُّ الشُّرَّاح فلا يذكرون إلا هذا المعنى؟[2] ثم ازداد عجبي عندما لم أجد هذا المعنى في المعجمات القديمة، وإنَّما وجدت الزبيديّ يقول: «تنهدت: تنفست صعداء»[3]. وفى المعجم الوسيط: «تنهد: تنفس الصعداء».[4]

وهذا يعني أنَّ الكلمة لم تشع بهذا المعنى لدى القدماء، وأنَّها مما نسي المعجميون الأوائل تدوينه، لكنَّها كلمة فصيحة ولا أثر فيها للتوليد، فلعل استعمال العرب لها لم يضبطه أبو القاسم الأصفهانيّ، لكنَّ ابن جنِّي الراوية الثقة استطاع تقييده، وهو الذي طالما قيَّد الأوابد.

ثم إنَّ المعنى الذي ذكره الأصفهانيّ لازم عن المعنى الذي ساقه ابن جنِّي ومعه جُلُّ الشُّرَّاح؛ لأنَّ التي تتنفس بشدة يمتلئ صدرها بالشهيق فيرتفع ثدياها، ويبرز نهداها بالضرورة، فهما أمران متلازمان.

---

(1) الواضح؛ ص44، 45، ولم أجده في الفتح الوهبيّ، وهو في الفسر (المخطوط) ق 97 دون شرح، وبيت عمر بن أبي ربيعة في ديوانه؛ ص59 برواية:

وناهدة الثديين قلت لها اتكي على الرحل من جبانة لم تؤسد

وبيت العباس بن الأحنف في ديوانه؛ ص82، والبيتان الأخيران من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه؛ ص260، 261.

(2) انظر: معجز أحمد: 1/ 176، وشرح الواحديّ؛ ص73، والتبيان: 1/ 328.

(3) تاج العروس (نهد): 2/ 520.

(4) المعجم الوسيط (نهد): 2/ 957.

لكنَّ الموقف؛ موقف اصفرار الشاعر الذي سفكت الجفون دماءه، فلما رأته محبوبته وقد أزرى به الدهر صرخت بهذا الاستفهام السريع الذي يحمل معاني اللهفة والتعجب والإنكار: مَنْ به؟ إنَّها ساعة صراخها بهذا الاستفهام شهقت شهقة توحي بكل معاني الاستغراب والتعجب، ولا شكَّ أنَّ ثدياها برزا ساعتئذ، فالموقف موقف لهفة وارتياع، وتعجب وانفعال، وليس مشهدًا تستعرض فيه المحبوبة جمالياتها الآسرة ومحاسنها الساحرة أمام عاشقها، وهذا يجعل فِهْم ابن جنِّي ومعه جُلُّ الشُّرَّاح أقرب إلى القبول وألصق بالفهم لنفس المحبوبة.

(4) قال المُتنبِّي:

عُيُونُ رَوَاحِلِي إِنْ حِرْتُ عَيْنِي وَكُلُّ بُغَامِ رَازِحَةٍ بُغَامِي

قال أبو الفتح: حِرْت: أي تحيَّرت، البغام: صوت الناقة المُعْيية، وسألتُه عن هذا فقال: معناه: إنْ حارت عيني فعيون رواحلي عيني، وبُغامهنَّ بُغامي؛ أي إن حرت فأنا بهيمة مثلهنَّ، كما تقول: إن قلت كذا وكذا فأنا بهيمة مثلك، ومثله قوله أيضًا: أنا لائمي... البيت.

قال أبو القاسم: قاعدة عِلَل أبي الفتح إذا أعياه معنى البيت أن يسنده إلى المُتنبِّي، أو يقول: هذا حصَّلته عليه، أو يقول: بهذا أجابني وقت الاجتماع معه، والغريق يتعلق بما يرى، وإنَّما معنى البيت: أنَّ عيون إبلي تهتدي إلى الطريق وسلوكه لاعتيادها قطع الأسفار، وإلفها سلوك المفاوز، فكلما تحيَّرْتْ فهنَّ هادياتي، وإذا ضللت كُنَّ مُرْشداتي، والبيت الأول يدلُّ على ما قلتُ وهو:

ذَرَانِي وَالفَلاةَ بِلا دَلِيلٍ وَوَجْهِي وَالْهَجِيرَ بِلا لِثَامِ

وقال أبو تمَّام يصف الإبل:

المُرْضِيَاتُكَ مَا أَرْغَمْتَ أَأَنْفُهَا وَالهَادِيَاتُكَ وَهْيَ الشُّرَّدُ الضُّلُلُ»[1]

---

(1) الواضح؛ ص78، ورأى ابن جنِّي في الفتح الوهبيّ؛ ص158، وبيت المُتنبِّي الذي لم يكمله مطلع قصيدة له وهو بتمامه:

أنا لائمي إن كنت وقت اللوائم علمت بما بي بين تلك المعالم

وهو في ديوانه؛ ص195، وبيت أبي تمام في ديوانه: 4/ 528.

لقد عاد أبو القاسم إلى تلك التهمة التي تزكم رائحتها الأُنوف، تلك الفرية التي تولَّى كبرها طائفة من النقاد، وقد رددت عليها فيما سبق ردًّا مفصلاً.[1]

أمَّا فيما يتعلق بالبيت؛ فإنَّ ابن جنِّي لم يحسُن اختيار الألفاظ التي يعبِّر بها عن المعنى، وهو أنَّ راحلته تهتدي إلى طريقها لطول دربتها، فليست في حاجة إلى قائد، ولو اكتفى بقوله: «إن حارت عيني، فعيون رواحلي عيني» لكان في هذه العبارة ما يدلُّ على هذا المعنى أقوى دلالة، لكنَّ الرجل أساء اختيار الألفاظ بعد ذلك، فلعله سمع العبارة الأولى من المُتنبِّي ثم أساء فهمها، فخلط عملاً صالحًا بآخر سيئًا، ولعلَّ المُتنبِّي خدعه أو ضلله في شرحه ليضل مع الحائرين الساهرين بحثًا عن مراده.

أما أبو القاسم فقد عبَّر عن المعنى المقصود أبلغ تعبير، لكنَّ فهمه الصحيح لا ينبغي أن يدفعه إلى اتهام ابن جنِّي في صدقه وأمانة روايته.

وبعد...

فهذه بعض النماذج التي تجلِّي حقيقة هذا النقد الباكر لشرح ابن جنِّي، وتكشف عن تلك الصفحة من تاريخ النقد كثيرًا من الغبار الذي ران عليها، ليظهر أمامنا أبو القاسم الأصفهانيّ؛ ذلك الناقد الذي خالفناه لأنَّه استخدم لغة مهذبة عفيفة، وبرَّأ لسانه من الكلمات العوراء التي يندى لها جبين الكلمة الناقدة، التي من أبرز سماتها العفة والإنصاف، وخالفناه في اتهامه المريض لابن جنِّي في روايته، وأبو الفتح في تقديرنا أعلى من أن تؤثِّر فيه تلك السهام الواهية، التي ما تلبث أن تتكسَّر على صخرة مجده.

أما فيما يتعلق بفهمه للمعنى؛ فهذا حقه المشروع في فهم المعنى كما يهديه إليه فكره، ومن حقِّنا بعد أن نؤيِّده أو نعارضه.

---

(1) انظر: الواضح؛ ص36، 37، حيث كرَّر التهمة، وانظر ما سبق بهذا البحث؛ ص 180 وما بعدها.

ثالثًا: بين ابن جنِّي وأبي الفضل العروضيّ (ت 416 هـ) *

ذكر كثير من المؤرِّخين أنَّ لأبي الفضل العروضيّ شرحًا لديون المُتنبِّي؛ رجع إليه صاحب التبيان في جمع مادَّة كتابه.(1)

والذي يظهر للباحث أنَّه لم يؤلِّف شرحًا كاملاً يستغرق شعر المُتنبِّي جميعه، بل يتناول بعض مشكلاته، حيث عدَّه ابن عساكر في جملة من تكلَّم على أبيات منه مُشْكِلة أو صنَّف فيه مأخذًا.(2)

بل يكاد ينحصر جهده في أمالٍ أملاها على تلميذه الواحديّ، عُني فيها بالاستدراك على ابن جنِّي وتتبع سقطاته؛ يدلُّ على ذلك قول الواحديّ: «وقال العروضيّ فيما أملاه عليَّ مما استدركه على أبي الفتح...»،(3) وقد تكررت هذه العبارة أو ما يقاربها كثيرًا؛ مما يوحي بأنَّ الرجل عُني بنقد ابن جنِّي في أماليه هذه.

وقد علمتُ أنَّ الدكتور محسن غياض قام بجمع خمسين نصًّا مفقودًا من كتاب أبي الفضل العروضيّ، ونشرها بمجلة المورد العراقية العدد الرابع عام 1975م، تحت عنوان: المستدرك على ابن جنِّي... لكنَّني لم أتمكَّن من العثور على هذا العدد، ولَمَّا كنت أخبُر طريقة الدكتور محسن غياض في جمع هذه النصوص، حيث يعمد إلى التبيان في شرح الديوان المنسوب إلى أبي البقاء العُكبري، ويجمع منه النصوص وحده، حيث فعل هذا في شرح المشكل لابن القطاع،

---

* هو: أبو الفضل أحمد بن محمد بن عبد الله العروضيّ الصفَّار، وُلِدَ عام 334 هـ، ودرس على يدي أبي منصور الأزهري حتى صار إمامًا بارعًا تخرج على يديه كثير من الفضلاء مثل أبي الحسن الواحديّ، وله شعر حسن ذكره مترجموه، وقد أنفق عمره في مطالعة الكتب حتى تُوفِّي سنة 416 هـ (انظر: معجم الأدباء: 1/ 640، تتمة اليتيمة: 5/ 205، بغية الوعاة: 1/ 369).

(1) انظر: التبيان: 1/ 5، الصبح المُنبي؛ ص269.

(2) ترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر)؛ ص660.

(3) انظر: شرح الواحديّ؛ ص92، وأمثلة أخرى في ص366، 404، 500، 560، وفي التبيان: 2/ 309، 318، 3/ 39، 179، 272.

والتجني على ابن جنِّي، فقلت في نفسي: لأمارس عادة الدكتور غياض في هذا الجمع؛ فعمدت إلى التبيان، وإلى شرح الواحديّ الذي سجَّل من شيخِه تلك الأمالي، أحصيت ما فيهما من تلك الأمالي، فكان لي منها خمسون نصًّا لم تنقص ولم تزد، كما عدَّها الدكتور غياض، ومن ثَمَّ فإنني أُحيل في نصوص العروضيّ على مواضعها من هذين الشرحين.

وأول ما نلاحظه على العروضيّ أنَّه لم يكن نزيه اللسان ولا عفَّ القلم، بل كان يجنح دائمًا إلى الكلمة العوراء، ويلوذ بالعبارة المُنْدية للجبين؛ كقوله مثلاً في مقام نقده لابن جنِّي: «كلام أبي الفتح كلامُ من لم ينتبه بعد من نومة الغفلة... وما ذكره ابن جنِّي هوس وسوداء ملموم».[1]

وقد تكررت مثل هذه العبارات الجارحة، التي يأباها النقد النزيه كلَّ الإباء؛ لأنَّنا كلنا عُرضة للخطأ، لكنَّ هذا الخطأ لا ينبغي أن يكون سببًا للتهجم على أهل الفضل ممن أنفقوا أعمارهم في خدمة هذا العلم الشريف.

ونلاحظ كذلك أنَّ جهد العروضيّ - وإن أشعر ما ذكره الواحديّ باقتصاره على الاستدراك على ابن جنِّي - لم يكن مقصورًا على نقده، بل نقد غيره أيضًا، حيث اتهم الصاحب بن عبَّاد بأنَّه كان يغيِّر أبيات المُتنبِّي ويستبدل بكلماته الغراء كلمات عوراء من أجل أن يعيبه بها.[2]

وهو مسلك كثير من النقاد الذين توهم عناوين كتبهم باقتصارها على الاستدراك على ابن جنِّي، على حين أنَّها تتضمن نقد كثير من آخرين، وأبو الفتح في هذا التحمل لأوزار غيره كالثور يضرب لما عافت البقر.

ومهما يكن من أمر تلك الأمالي، فالذي لا شكَّ فيه أنَّ أبا الفضل العروضيّ قد أسهم بجهد جيِّد في تحرير معاني المُتنبِّي، وأنَّه قد أفاد تلميذه الواحديّ في هذا المضمار أبلغ إفادة، فكان شرح الواحديّ من أجلِّ شروح المُتنبِّي.

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص745، التبيان: 2/ 52، وانظر أمثلة أخرى في: شرح الواحديّ 368، 597، 754، والتبيان: 2/ 63، 4/ 180، 4/ 264.

(2) انظر: شرح الواحديّ؛ ص278، 390، والتبيان: 1/ 227، 2/ 158.

وسبيلنا هو الموازنة المنصفة بين آراء الرجلين من خلال المواضع الآتية:

(1) قال المُتنبِّي:

مَالٌ كَأَنَّ غُرَابَ البَيْنِ يَرْقُبُهُ فَكُلَّمَا قِيلَ هَذَا مُجْتَدٍ نَعَبَا

قال ابن جنِّي: هذا معنًى حسن، يريد كما أنَّ غراب البين لا يفتُرُ عن الصياح كذلك هذا لا يفتر عن العطاء.

قال العروضيّ: لعمري إنَّ الذي قاله المُتنبِّي حسن، ولكنَّ تفسيره غير حسن، ومن الذي قال إنَّ الغراب لا يفتر عن الصياح، لكنَّ معناه: أنَّ العرب تقول: غراب البين إذا صاح في ديار قوم تفرَّقوا، فقال المُتنبِّي: كأنَّ المُجتدي إذا ظهر صاح في هذا المال الغراب فتفرَّق».[1]

هنا نرى العروضيّ لم يفطن إلى سرِّ قول ابن جنِّي: إنَّ الغراب لا يفتر عن الصياح؛ لأنَّ المُتنبِّي جعل الصياح مرتَّبًا على رؤية السائلين، ولما كانت وفود السائلين تتوالى بلا انقطاع، ولما كانت ساحة الممدوح لا تخلو من سائل يطمع في العطاء، ويرغب في النوال، فكأنَّ الغراب لا يفتر عن الصياح؛ لأن هذا مرتَّبٌ على ذلك، فهي جملة من المتواليات المتلازمة، سؤالٌ دائم، فنعيبٌ دائم، فعطاءٌ لا ينقطع.

وإن كنت أرى أنَّ الشاعر لم يوفَّق في بناء تلك الصورة، لأنَّ غراب البين نذير شؤم ورسول خراب، حتى أضافوه إلى البين وهو الفراق، وضربوا به المثل في الشؤم، فقالوا: «أشأم من غراب البين»[2]؛ لأنَّه لا يعترى المنازل إلا إذا بان أهلها، وانفضَّ سامرها وَخَرِبَ عامرها، ولله درُّ جرير وهو يقول في هذا المعنى:[3]

إِنَّ الغُرَابَ بِمَا كَرِهْتُ لَمُولَعٌ بِنَوَى الأَحِبَّةِ دَائِمُ التَّشْحَاجِ

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ دَائِمًا كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص158، التبيان: 1/ 117، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 264.

(2) مجمع الأمثال: 2/ 194.

(3) ديوان جرير: 1/ 136.

والمقام الذي يتحدث عنه المُتنبِّي مقام البذل والعطاء، وإنفاق المال على العفاة والسائلين، وهو مقام لا يُتشاءم منه، والبذل فيه ليس إهلاكًا للمال، وإنَّما هو إبقاء له عند الله وعند الناس.

(2) قال المُتنبِّي في مدح كافور:

وَأَكْثَرُ مَا تَلْقَى أَبَا المِسْكِ بِذْلَةً إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلاّ الحَدِيدَ ثِيَابُ

قال أبو الفتح: إذا لبست الأبطال الثياب فوق الحديد خشية واستظهارًا، فذلك الوقت أشد ما يكون تبذُّلاً للضرب والطعن شجاعة وإقدامًا.

قال أبو الفضل العروضيّ: «أحسب أبا الفتح يقول قبل أنْ يتفكَّر، ويرسل قلمه قبل أنْ يتدبَّر، والمتنبِّي جعل الصون للحديد لا للثياب بقوله: إذا لم يصن ثيابٌ إلا الحديدَ؛ يعني الدرع، وليس يريد صيانة الحديد، وإنَّما يريد صيانة الرجل نفسه واستظهاره بلبس الحديد، ونصب الحديد مع النفي، لأنَّه تقدم على المستثنى منه، فصار كما قال الكُمَيت:

فَمَا لي إِلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لي إِلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

وهذا أظهر من أنْ يُحتاج إلى بسط القول فيه».[1]

ولا شكَّ أنَّ رأى ابن جنِّي ضعيفٌ جدًّا، لأنَّه لا قيمة للثياب التي تُلبس فوق الجديد، إنَّها لا تدرأ عنه شيئًا، وإنَّما هي وسيلة رخيصة للخيانة والمكر، حيث يحتال المقاتل بها على خصمه، الذي لا يظن به سوءًا، ويراه لا يلبس لباس الحرب، فيبطش به خلسة ويأخذه على حين غفلة، وليس هذا شيء يُمتدح به، ولا هو مسلك الشجعان الذين يفتخرن بأنَّهم يقودون الكتائب الخرساء مجرَّدين من الدروع والجُنَن.

وهنا يمدح المُتنبِّي كافورًا بهذا التبذل السافر في المواطن التي يلجأ فيها الكُماة إلى الاتقاء بالدروع السابغة والجُنَن الواقية.

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص684، التبيان (مختصرًا): 1/ 195، ورأى ابن جنِّي في الفسر (المخطوط)؛ ق70، وقد ردَّ على ابن جنِّي ابنُ فُورَّجة بمثل ردّ العروضيّ في الفتح على أبي الفتح؛ ص85، 86، انظر بيت الكميت شاهد المسألة في: حاشية الصبان: 2/ 149.

ولعلَّ الذي أوقع ابن جنّي في هذا اللبس هو أنَّه توهم أن الاستثناء ناقصٌ منفيٌّ (مُفرَّغ) وأنَّ الثياب فاعل، والحديد مفعوله، والحقُّ أنَّه استثناءٌ تام منفى، لكنَّ المفعول به مقدَّر، والتقدير: إذا لم تصن ثيابٌ البَدَنَ إلاّ الحديد، فَحَذْفُ هذا المفعول هو الذي لبَّس المعنى على ابن جنّي، فَحَكَمَ بظاهر الإسناد في البيت، على الرغم من فساد المعنى عند الركون إلى هذا الظاهر.

(3) قال المُتنبِّي:

فَارَقْتُكُمْ فَإِذَا مَا كَانَ عِنْدَكُمُ ... قَبْلَ الفِرَاقِ أَذًى بَعْدَ الفِرَاقِ يَدُ

إِذَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ ... أَعَانَ قَلْبِي عَلَى الشَّوْقِ الذي أَجِدُ

قال ابن جنّي: أيْ الجفاء أعان قلبي على الشوق؛ فلا يغلبه شوق إليكم، أي لا أشتاق إليكم إذا تذكَّرتُ ما كان بيننا قبل الفراق.

قال العروضيّ: «هذا غلطٌ، ألا ترونه يقول: أعان قلبي على الشوق الذي أَجِد، ومن تخلَّص من بليةٍ لم يتداركْه شوقٌ إليها، ومعنى البيت الأول: ما كنت أحسبه عندكم أذًى كان إحسانًا إلى جنب ما ألقاه من غيركم، كما قال آخر:

عَتَبْتُ عَلَى سَلْمٍ فَلَمَّا هَجَرْتُهُ ... وَجَرَّبْتُ أَقْوَامًا بَكَيْتُ عَلَى سَلْمِ

ثم قال: إذا تذكرت ما بيني وبينكم من صفاء المودة أعانني ذلك على مقاومة الشوق، إذ علمت أنَّكم على العهد والوفاء بالمودة».[1]

أقول: إنَّ هذين البيتين من الأبيات الموجهة التي تحمل معنيَيْن متضادَّيْن؛ كما قال بشَّار في خياط أعور:

خَاطَ لِي عَمْرٌو قَبَاءْ ... لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءْ

فَاسْأَلُوا النَّاسَ جَمِيعًا ... أَمَدِيحٌ أَمْ هِجَاءْ؟[2]

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص606، التبيان: 1/ 293.

(2) البيتان منسوبان لبشَّار بن برد في ملحقات ديوانه: 4/ 9 بقصر القافية (سوا - هجا)، وهما بالمدِّ وَرَدَا منسوبَيْن إليه شاهدًا على التوجيه البديعي في: معاهد التنصيص: 3/ 138.

فمن المُمْكن أنْ يكون بيتا المُتنبِّي هجاءً لسيف الدولة ومدحًا لكافور الذي نال عنده من الخير ما أنساه الأذى في أواخر أيام مقامه بحلب، فكأن الأذى تحوَّل إلى نعمة، ومن الممكن أن يكونا مدحًا لسيف الدولة وهجاء لكافور الذي لقي عنده أذًى مضاعفًا؛ بحيث أصبح ما لقيه عند سيف الدولة من أذى كالنعمة، فكأنَّ رؤيته تبدَّلت، وبات ما كان يعُده من باب الإيذاء داخلاً في نطاق الإنعام.

فهما وجهان متناقضان لعملة واحدة، هي تلك العملة التي كان يستعملها أبو الطيِّب أحيانًا إبَّان إقامته بمصر.

وعلى الرغم من أن الواحديّ - على غير عادته - عزف عن رأي شيخه العروضيّ ومال إلى رأي ابن جنِّي قائلاً: «هذا الذي ذكرناه في البيتين قول ابن جنِّي، وعليه أكثر الناس، ثم أورد رأي العروضيّ؛ وقال: وقول ابن جنِّي أظهر من قول العروضيّ».[1]

إلا أنني أميل إلى رأي العروضيّ لما نعلمه من انطواء نفس المُتنبِّي على بُغْضٍ دفين لكافور، ذلك العبد الأسود الخصيّ، ولما نعلمه من حنين المُتنبِّي الدائم إلى سيف الدولة، فطالما هبت عليه نسمات تلك الذكريات الغوالي في الأيام الخوالي، وطالما ندم كلَّ الندم على هذا الفراق، لما وجده من بونٍ شاسع بين هذا ذاك، أليس هو القائل:

وَمَا لاقَنِي بَلَدٌ بَعْدَكُمْ ... وَلا اعْتَضْتُ مِنْ رَبِّ نُعْمَايَ رَبُّ

وَمَنْ رَكِبَ الثَّوْرَ بَعْدَ الجَوَادِ (م) أَنْكَرَ أَظْلافَهُ وَالغَبَبْ

وَمَا قِسْتُ كُلَّ مُلُوكِ البِلادِ ... فَدَعْ ذِكْرَ بَعْضٍ بِمَنْ فِي حَلَبْ

وَلَوْ كُنْتُ سَمَّيْتُهُمْ بِاسْمِهِ ... لَكَانَ الحَدِيدَ وَكَانُوا الخَشَبْ؟[2]

وهي أبيات تحمل من معاني الندم والأسى على الأيام الخوالي، ومن معاني الازدراء لكافور ما يقطع بما ذهبتُ إليه.

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص606.

(2) ديوان المُتنبِّي؛ ص431، 432. والغبب: ما يتدلَّى تحت الحلق.

بل إنَّ المُتنبِّي اعترف اعترافًا صريحًا بفساد رأيه عندما ترك خير الناس وقصد شر الناس، حيث يقول في هجاء كافور:

وَفَارَقْتُ خَيْرَ النَّاسِ قَاصِدَ شَرِّهِمْ وَأَكْرَمَهُمْ طُرًّا لأَنْذَلِهِمْ طُرَّا

فَعَاقَبَنِي المَخْصِيُّ بِالغَدْرِ جَازِيًا لأَنَّ رَحِيلِي كَانَ عَنْ حَلَبٍ غَدْرَا

وَمَا كُنْتُ إِلاّ فَائِلَ الرأي لَمْ أُعَنْ بِحَزْمٍ وَلا اسْتَصْحَبْتُ في وِجْهَتِي حِجْرَا[1]

وما خبر رثائه لخولة أخت سيف الدولة، وشكره له على صلة بعث بها إليه عنَّا ببعيد[2]، مما يقوِّى عندي رأي العروضيّ الذي ذهب إلى أنَّ الأذى غير المحدود الذي لقيه لدى كافور بدَّل سيئات سيف الدولة حسنات، فأضرم ذلك في قلبه نار الشوق إلى تلك الأيام الغوالي.

(4) قال المُتنبِّي في مدح ابن العميد:

فَرَّسَتْنَا سَوَابِقٌ كُنَّ فِيهِ فَارَقَتْ لِبْدَهُ وَفِيهَا طِرَادُهْ

ومعنى البيت: أنَّ ابن العميد أغدق علينا من فيض عطاياه، منها الخيول السوابق التي علمتنا الفروسية بعدما انتقلتْ من سرج ابن العميد إلى سرجي، ثم اختلف الناقدان حول المقصود بقوله: «وفيها طراده»...

فقال ابن جنِّي: «أي قد صرتُ معه كواحدٍ من جملته، إذا سار سرتُ معه، وطاردتُ بين يديه، فكأنَّه هو المُطارِد عليها».

وقال العروضيّ: «كلام أبي الفتح كلامُ من لم ينتبه بعد من نومة الغفلة، إنَّما يقول: فارقتْ هذه الخيل لبدَه، وفيها تأديبُه وتقويمُه ، وما ذكره ابن جنِّي هَوَسٌ وسوداء ملموم ، ليس في

(1) هذه الأبيات من قصيدة في هجاء كافور، لم ترد في الديوان، ويقال إنَّها منحولة، وقد وردت في ترجمة المُتنبِّي للربعي (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر)؛ ص592: 594، الصبح المُنبي؛ ص104: 107، وزيادات ديوان المُتنبِّي؛ للميمني، ص22: 24، وهى عندي أشبه بشعر المُتنبِّي.

(2) انظر قصيدة رثاء خولة في الديوان؛ ص422، وقصيدته في شكره على الصلة وردّه على طلب استدعائه في الديوان؛ ص431.

البيت منه شيء».[1]

وواضح أنَّ رأي العروضيّ هو الصواب، لأنَّ المُتنبِّي إنَّما حلَّ بابن العميد ضيفًا عزيزًا يرتدي حُلل المجد، ويلتحف إزار العِز السامق والشرق الباسق، فكيف يتحدث عن نفسه كأنَّه جنديٌّ من جند ابن العميد يسير معه، ويطارد بين يديه؟

لقد ورد الرجل مخدومًا لا خادمًا، ومحروسًا لا حارسًا، وقد اختصَّه ابن العميد بأشرف خيله، بل بجياده الخاصة التي طالما ركبها وعلَّمها، فكأنَّها انتقلت من مِلك ابن العميد، ولا تزال بها آثار تأديبه وتعليمه.

ولكنَّ صحة رأيه ليست مسوغًا لهذا الاتهام الجارح، ولا مجوِّزًا لتلك اللغة القاسية التي هي أبعد ما تكون من لغة النقد النزيه.

(5) قال المُتنبِّي في صديق له أراد سفرًا :

فَجَعَلْتُ مَا تُهْدِي إليَّ هَدِيَّةً مِنِّي إِلَيْكَ وَظَرْفُهَا التَّأْمِيلا

قال ابن جنِّي: «هذا البيت يحمل معنيين:

أحدهما: أن يكون أهدى إليه شيئًا كان أهداه إليه صديقه الممدوح، والآخر: أن يكون أراد جعلت ما مِنْ عادتك أن تهديه إليَّ، وتزودنيه وقت فراقك هديةً مني إليك؛ أي أسألك ألا تتكلفه لي».

قال الواحديّ: «قال العروضيّ فيما أملاه عليَّ مما استدركه على أبي الفتح: أراد أنَّك تحب أن تعطيني، فجعلت قبول هديتك إليَّ هدية منى إليك لحبك ذاك».

قال الواحديّ: «وقول العروضيّ أمدح وأليق بما قبله من رغبته في المكارم واشتياقه إليها»[2].

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص745، 746، والتبيان: 2/ 52. الملموم: من به لمم؛ أي جنون أو مس من الجن.
(2) شرح الواحديّ؛ ص92، والتبيان: 3/ 179.

أقول: إنَّ قول العروضيّ الذي أيَّده الواحديّ أمدح وأليق لو كان في غير هذا الموطن، فإنَّ من الناس من يفرح بقبول هديته كأنَّك أهديت إليه قبولك هديته، ومن قديم أعلن زهير بن أبي سُلْمى هذا المعنى في بيته الذي عدَّه بعض النقاد أمدح بيت قالته العرب:

تَـرَاهُ إِذَا مَـا جِئْتَـهُ مُتَهَلِّـلاً كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الذي أَنْتَ سَائِلُهْ[1]

فكأنَّ المُعطِي هو الآخذ لأنَّه نال القبول، والمُعْطَى هو المتفضِّل؛ لأنَّه تفضَّل بالأخذ، فنال الآخر شرف الكرم والبذل، وإلى هذا المعنى أشار الشاعر بقوله:

اللهُ يَعْلَـمُ أَنَّه مَـا سَـرَّنِـي شيءٌ كَطَارِقَـةِ الضُّيُـوفِ النُّـزَّلِ

مَا زِلْتُ بِالتَّرْحِيبِ حَتَّى خِلْتَنِي ضَيْفًا لَهُ وَالضَّيْـفُ رَبُّ المَنْزِلِ[2]

وقد استخدم المُتنبِّي هذا المعنى في مدحه الحسين بن عليّ الهمذاني حيث يقول:

مِنَ القَاسِمِينَ الشُّكْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لأَنَّهُمُ يُسْدَى إِلَيْهِمْ بِأَنْ يُسْدُوا

فَشُكْرِي لَهُمْ شُكْرَانِ شُكْرٌ عَلَى النَّدَى وَشُكْرٌ عَلَى الشُّكْرِ الذي وَهَبُوا بَعْدُ

وَأَنْفُسُهُـمْ مَبْـذُولَـةٌ لِـوُفُـودِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ في دَارِ مَنْ لَمْ يَفِدْ وَفْدُ[3]

فهذا معنًى شريف متداول على ألسنة الشعراء، وهو أمدح وأليق عندما يوجَّه إلى ممدوح من طراز هرم بن سنان، أو على شاكلة الحسين بن على الهمذاني وأضرابهما من الأمراء الأجواد الذين يهزهم المديح، ويُطربون لانتشار أريج مجدهم في الخافقين.

أمَّا هنا فقصيدة المُتنبِّي قالها في صباه، في مدحِ صديق له، وهذا يشعر أنَّه صبيٌّ مثله، والمتنبِّي وهو صبيّ ما نظنُّه يومئ إلى مثل المعنى الإنسانيّ العميق الذي لا ينطق به إلا الفحول، وقد نطق هو به عندما آتت شاعريته أُكلها، فهو هنا ألصق بالمعنى السطحي خاصة أنَّ قصيدته أقرب إلى الضحالة والسطحية.

---

(1) شرح شعر زهير بن أبي سلمى؛ ص113، وانظر: الشعر والشعراء: 1/ 139.
(2) المستطرف في كل فن مستظرف: 1/ 194.
(3) ديوان المُتنبِّي؛ ص193.

وصديقه- الذي نظن أنَّه صبيٌّ مثله - لا يفهم إلا لغة الهدية الماديَّة، فلعل ذهنه لم يَرْقَ بعد إلى إدراك قيمة المعالي، وما وراء السخاء من ذكرٍ فواح وشهرة مدوية، إنَّه وشاعره معًا ما زالا في طور الفرحة بالأشياء الماديَّة، وألصق في فهم الهدية بجسمها وثمنها، وليس بمعناها وإيحائها.

(6) قال المُتنبِّي في مدح أبي العشائر الحمدانيّ:

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَأَصْغَرَهُ أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الذي فَعَلَهْ

قال ابن جنِّي: أي استكبروا فعله واستصغره هو، وتمَّ الكلام هاهنا، ثم استأنف فقال: أكبر من فعله الإنسان الذي فعله، أي هو أكبر من فعله.

قال الواحديّ: «قال العروضيّ فيما أملاه عليَّ: هذا التفسير لا يكون مدحًا، لأنَّ من المعلوم أنَّ كل فاعل أكبر من فعله، وأنَّ الخالق تعالى ذِكره فوق المخلوقين، وقالوا: إنَّ خيرًا من الخير فاعله، وإنَّ شرًّا من الشر فاعله، ومعنى البيت: أنَّ الناس استكبروا فعله واستصغره هو، فكان استصغاره لما فعل أحسن من فعله، كما يقال: أعطاني فلانٌ كذا وكذا واستقلَّه؛ فكان استقلاله ذلك أحسن من عطائه.

ثم العجب أنَّه غلط في صناعةٍ هو إمامها المقدَّم فيها، وذلك أنَّ الذي يصلُح أن يكون بمعنى (من) وبمعنى (ما)، كما تقول رأيت الذي دخل، ورأيت الذي فعلت؛ وكان يجب أن يذهب في هذا إلى (ما) فذهب إلى (من) ففسد المعنى».[1]

أقول: إنَّ البيت من الأبيات المُشْكلة التي تحتمل معاني كثيرة، ما دام المعنى مخبوءًا في بطن الشاعر، فصرف (الذي) إلى العاقل كما رأى ابن جنِّي جائز، وهو معنى وجيه سبق أبو تمَّام إلى مثله حيث يقول:

أَعَاذِلَتِي مَا أَخْشَنَ اللَّيْلَ مَرْكَبًا وَأَخْشَنُ مِنْهُ فِي المُلِمَّاتِ رَاكِبُهْ[2]

---

(1) شرح الواحديّ؛ ص366، 367، التبيان: 3/ 272، 273.
(2) ديوان أبي تمام: 1/ 218.

وفي رواية أخرى:

أَعَاذِلَتِي مَا أَحْسَنَ اللَّيْلَ مَرْكَبًا وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي المُلِمَّاتِ رَاكِبُهُ[1]

والمعنى الذي ذهب إليه العروضيّ جائز كذلك، بل هناك معانٍ أخرى جائزة نصَّ عليها الشُّرَّاح:

فيجوز أن يكون الكلام تمَّ على قوله: فأكبروا فعله. ثم بدأ جملة فعلية فعلها (أصغره) وفاعله أكبر، والمعنى: هم أكبروا فعله، واستحقره رجل أكبر من فعله.[2]

وللبيت رواية أخرى رواها الخوارزميّ حيث روى: (وأصغَرُه)، فهو اسم تفضيل مرفوع، والمعنى: وأصغر أفعاله أكبر من هذا الفعل الذي استعظموه.[3]

فالبيت عندي يحتمل كلَّ هذه المعاني، وما ذهب إليه ابن جنِّي معنًى جيد وجيه، فلا داعي لاتهامه بالفساد؛ لأنَّها كلَّها تأويلات لمعنى مخبوء في بطن الشاعر.

وبعد...

فقد رأينا للعروضيِّ آراءً جيدة في نقد شعر المُتنبِّي؛ بحيث تمثِّل النصوص الخمسون التي جمعناها مرآة واضحة لأماليه في الاستدراك على ابن جنِّي، تلك الأمالي التي يتمتع صاحبها بذوقٍ رفيع في نقد الشعر، حتى كان ملهمًا للواحديّ، الذي دبَّج واحدًا من أروع الشروح الفنيَّة لديوان المُتنبِّي، وإن كنا نُنْكر عليه لغته القاسية، وميله إلى العبارة الجارحة أحيانًا كما رأينا، والنقد النزيه بريء كلَّ البراءة من مثل هذه اللغة.

---

(1) ديوان أبي تمام: 1/ 218 هامش (4)، معجز أحمد: 2/ 528.

(2) انظر: معجز أحمد: 2/ 528، تفسير أبيات المعاني؛ ص219.

(3) انظر: التبيان: 3/ 273.

رابعًا: بين ابن جنّي والرَّبْعيّ (ت420 هـ)*

كان للرَّبْعيّ علاقة وثيقة بالمتنبِّي، فقد رآه وسمع منه، وكان من جملة رواة ديوانه، وقد نصحه المُتنبِّي بقوله: «لا تَرْوِ عنِّي إلا ما صحَّ من الديوان مما كُتب عنِّي أو رأيته منِّي»[1].

وقد روى الرَّبْعيّ عن أبي الطيِّب نصوصًا نادرة خارجة عما يُروى له في الديوان، فقد روى أبياتًا له قالها في صباه في هجاء الذهبيّ؛ ثم علق عليها بقوله: «هذا ما كان خارجًا من ديوانه، وقرئ عليه وسمعته أكثر من عشرين مرة»[2].

وقد كتب الديوان بخطه حيث يقول ياقوت: «رأيتُ ديوان أبي الطيِّب المُتنبِّي بخط أبي الحسن عليّ بن عيسى الرَّبْعيّ».[3]

ومن ثُمَّ حُقَّ له أن يفخر بأنَّه من أصدق رواة الديوان؛ حيث يقول: «ولا أعلم أحدًا يصدق في رواية هذا الديوان ممن اتصلت مخالطته ومجالسته به كصدقي فيه».[4]

فهو من أوثق الناس صلة بالمتنبِّي، وأدناهم إليه قربى، وأوثقهم عنه رواية، وأشدَّهم بديوانه عناية شملت الرواية والكتابة والشرح جميعًا.

---

* هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربْعيّ، أحد حذَّاق النحويين، وُلِدَ سنة 328هـ، وأخذ عن السيرافيّ، وأبي عليّ الفارسيّ الذي قال له: لو سرتَ من الشرق إلى الغرب لم تجد أعرف منك بالنحو، له شرح لكتاب سيبويه، وشرح الإيضاح لأبي عليّ، وغيرها، أقام ببغداد إلى أن تُوفِّي سنة 420 هـ عن نيف وتسعين عامًا، ولم يتبع جنازته إلا ثلاثة أنفس. (إنباه الرواة: 2/ 297، معجم الأدباء: 4/ 193، وفيات الأعيان: 3/ 336، بغية الوعاة: 2/ 181).

(1) ترجمة المُتنبِّي للرَّبْعيّ (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر)؛ ص603.

(2) المرجع السابق؛ ص603.

(3) المرجع السابق؛ ص609، بغية الطلب في تاريخ حلب: 2/ 640، وترجمة المُتنبِّي؛ للمقريزي (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر) ص681، ونص يا قوت هذا من كتاب مفقود له في أخبار المُتنبِّي.

(4) ترجمة المُتنبِّي للربعيّ؛ ص604، بغية الطب: 2/ 641.

كما كانت للرَّبْعيّ علاقة بابن جنِّي؛ فهما معًا من تلاميذ أبي عليّ الفارسيّ النجباء، إلا أنَّ العلاقة بينهما لم تكن طيبة، فالمعاصرة توجب المنافرة، يشهد لذلك ما روي أنَّ الرَّبْعيّ «كان يومًا يمشي على شاطئ دجلة، والرضيّ والمُرتضى العلويان في زبزب ومعهما ابن جنِّي، فقال: من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسًا معهما في الزبزب، وعليّ يمشي على الشط بعيدًا منهما».[1]

ولم يكن سوء العلاقة راجعًا إلى المعاصرة وحدها، كما توحي به العبارة التي تحمل معنى الغيظ من قُربه لدى أشراف العلويِّين، بل لعلَّ من أسباب ذلك أيضًا سوء أخلاق الربعيّ، فقد كان سليط اللسان جدًّا، وله قصيدة في هجاء امرأة يوسف بن المعلِّم، وهو هجاء مكشوف في غاية الفُحش والانحطاط.[2]

كما كان الرجل مُتَّهمًا بالجنون، ولا غرو فقد أولع بقتل الكلاب حتى رُئي مرة يَعَضُّ كلبًا، والكلب يستغيث، فما تركه حتى اشتفى. وقال: هذا عضَّني منذ أيام، وأريد أن أخالف قول الأول:

شَاتَمَنِي كَلْبُ بَنِي مَسْمَعٍ فَصُنْتُ عَنْهُ النَّفْسَ وَالعِرْضَا

وَلَمْ أُجِبْهُ لاحْتِقَارِي لَهُ مَنْ ذا يَعَضُّ الكَلْبَ إِنْ عَضَّا؟[3]

وفي حادثةٍ أخرى يمرُّ الرَّبْعيّ بسكرانٍ مُلْقى على قارعة الطريق، فحلَّ الرَّبْعيّ سرواله، وجلس على أنفه، وجعل يضرط، ويشمه السكران ويقول له:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عِرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عِرَارِ[4]

---

(1) معجم الأدباء: 4/ 194. الزبزب: ضَرْب من السفن.

(2) انظر: التبيان في شرح الديوان/ 4/ 126.

(3) معجم الأدباء: 4/ 494، بغية الوعاة: 2/ 182، وعجز البيت الثاني في شرح المرزوقي للحماسة: 1/ 250.

(4) معجم الأدباء: 4/ 197، والبيت الذي ذكره للصمَّة بن عبد الله القشيري من حماسية له، انظرها في: شرح المرزوقي لديوان الحماسة: 3/ 1240 حماسية (466).

وهذا يشهد بأنَّ الرجل لم يكن متَّزن السلوك، بل كانت به لوثة من جنون. وقد قام الرَّبْعيّ بتأليف كتاب يردّ فيه على شرح ابن جنِّي سماه: «التنبيه على خطأ ابن جنِّي في تفسير شعر المُتنبِّي»[1]، إلا أنَّ هذا الكتاب مفقود لا نعرف له أثرًا بين المطبوع أو المخطوط من تراثنا.

وقد استطعت تجميع نصوص صالحة من هذا الكتاب نقلها عنه الشُّرَّاح المتأخرون، ومن خلال تلك النصوص نستطيع تصور طبيعة الكتاب، وطبيعة فهم الرجل لشعر المُتنبِّي، وطبيعة العلاقة بين الناقدَيْن.

وأول ما نلاحظه أنَّ الكتاب - على خلاف ما يوحي به اسمه - ليس قاصرًا على تعقب ابن جنِّي، بل حوى طائفة صالحة من أخبار المُتنبِّي، وأغلب الظنِّ أنَّ ترجمة المُتنبِّي للرَّبْعيّ التي نشرها العلامة محمود شاكر بذيل كتابه المُتنبِّي - وقد وجدها ملحقة بإحدى مخطوطات شرح الواحديّ لديوان المُتنبِّي - كانت مُسْتَلَّة من هذا الكتاب، الذي أراد فيه الرَّبْعيّ أنْ يقصَّ علينا كثيرًا من أخباره مع شاعر العربية الأكبر، خاصة أنَّ الرجل ليس له كتاب يتعلق بشعر المُتنبِّي سواه، ويؤيد ذلك أنَّ معظم نصوص (التنبيه) التي عثرتُ عليها كانت أقرب إلى المادة الإخباريَّة منها إلى المادة النقديَّة، وهى أشبه بما نُشر في تلك الترجمة.

نضرب لذلك مثلاً بهذا الخبر: «وذكر عليّ بن عيسى الرَّبْعيّ في كتاب (التنبيه) الذي ردّ فيه على ابن جنِّي في كتاب الفسر، قال: كنتُ يومًا عند المُتنبِّي بشيراز، فقيل له: أبو عليّ الفارسيّ بالباب، وكانت بينهما مودة، فقال: بادروا إليه فأنزِلوه، فدخل عليه أبو عليّ وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا الحسن خُذ هذا الجزء، وأعطاني جزءًا من كتاب التذكرة، وقال: اكتب عن الشيخ البيتين اللذين ذاكرتك بهما، وهما:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالقَنَا وَمَشَايِخٍ ... كَأَنَّهُمُ مِنْ طُو لِ مَا الْتَثَمُوا مُرْدُ

ثِقَالٌ إِذَا لاقَوْا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا ... كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا، قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا

---

(1) انظر: بغية الطلب: 2/ 271، ترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر (بذيل المُتنبِّي لمحمود شاكر)؛ ص660، 671، معجم الأدباء: 4/ 193، الوافي بالوفيات: 6/ 345.

قال الربعيّ، كان قصد أبي عليّ الفارسيّ نفعه لا التأدب والتكثُّر، وأيًّا قصد فهو كثير».[1]

وهو دليل على أنَّ الكتاب يتضمَّن قدرًا صالحًا من المادة الإخباريَّة الموثَّقة، لأنَّها صادرة عن رجل رآه، وسمع منه ديوانه أكثر من عشرين مرة – على حدِّ قوله – وكتبه بخطِّه.

كما أنَّ الكتاب يشتمل على شرح بعض مشكلات المُتنبِّي دون قصد للردِّ على ابن جنِّي، فقد نقل عنه ابن الشجريّ شرحه لقول المُتنبِّي:

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَو حَوَيْتَهُ لَهُنِّئْتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

قال عليّ بن عيسى الربعيّ: المدح في هذا البيت من وجوه؛ أحدها: أنَّه وصفه بنهب النفوس دون الأموال، والثاني: أنَّه كثَّر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم خُلِّد في الدنيا، الثالث: أنَّه جعل خلوده صلاحًا لأهل الدنيا بقوله: لهنئت الدنيا بأنَّك خالد، الرابع: أنَّ جميع مقتوليه لم يكن ظالمًا في قتلهم؛ لأنَّه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها، فهم مسرورون ببقائه، فلذلك قال: لهنئت الدنيا بأنَّك خالد، أي هنِّئ أهل الدنيا».[2]

وهو تحليلٌ جيِّد يدل على رهافة ذوق الربعيّ، وحُسن تذوقه للشعر، وقدرته على تحديد مواطن الجمال وتفصيلها دون تعمية، ودون التخفِّي وراء ستار: هذا أمدح بيت، أو لو لم يقل إلا هذا لكفى، أو غير ذلك من الكلمات الطنَّانة التي هي أشبه ما تكون ببارقة تروق ولا تريق.

أما فيما يتعلق بنقده آراء ابن جنِّي؛ فالنصوص التي وقعتْ تحت يدي تندرج في إطار اختلاف الرؤية النحويَّة لكل منهما، ولا غرو فهما نحويان في المقام الأول، وكلاهما من تلاميذ

---

(1) بغية الطلب: 2/ 671، ترجمة المُتنبِّي؛ لابن العديم، ص641، ترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر، ص671، والبيتان في ديوانه؛ ص183، وانظر أخبارًا أخرى عن المُتنبِّي نقلها الرَّبْعيّ في: ترجمة المُتنبِّي؛ للربعي، ص589 - 604، ترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر، ص672، معجز أحمد: 3/ 126، تفسير أبيات المعاني؛ ص143، 145، أمالي ابن الشجريّ: 3/ 217، التبيان: 1/ 27.

(2) أمالي ابن الشجري: 3/ 137، التبيان: 1/ 277، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص314، وانظر مثالا آخر في: أمالي ابن الشجري: 3/ 274.

الفارسيّ، وجُلّ مؤلفاتهما تندرج في هذا الفنّ من فنون العربية، هذا كلُّه يحمل على الاعتقاد بأنّ جُلّ نصوص الكتاب في مضمار نقده لآراء ابن جنّي تنخرط في سلك النقد النحويّ لآرائه، ولذا نكتفي في حديثنا عن الرَّبْعيّ بمثالين:

(1) قال المُتنبِّي:

بِحُبِّ قَاتِلَتِي وَالشَّيْبُ تَغْذِيَتِي هَوَايَ طِفْلاً وَشَيْبِي بَالِغَ الحُلُمِ

اختلف ابن جنّي والرَّبْعيّ في محل (هواي، وشيبي)

فقال ابن جنّي: إنّهما مبتدآن، و(طفلاً وبالغ الحلم) حالان سدَّا مسدَّ الخبر، والتقدير: هواي إذا كنت طفلاً، وشيبي إذا كنت بالغ الحُلم، كما تقول انطلاقك مسرورًا، وشربك السويق ملتوتًا.

وقال عليّ بن عيسى الربعيّ: إنَّ هواي وشيبي مجروران على البدل من (حب قاتلتي والشيب)، كما تقول: مررت بأخيك وغلامك؛ زيد وخالد، فالتقدير: تغذيتي بحبِّ قاتلتي، والشيب بهواي طفلاً، وبشيبي بالغ الحُلم».[1]

وعلى الرغم من أنَّ ابن الشجريّ قال عن الرأيين: «وكلاهما سديد»[2]، إلا أنَّ النفس أميل إلى رأى ابن جنّي لخلوه من التكلُّف، فما دام المعنى متحدًا على كلا الرأيين، والنطق كذلك لن يتغير؛ فإنَّ وظيفة النحويّ أن يأتي بأقرب الآراء إلى الذوق، وأبعدها عن التعسُّف، وأقصرها في الوصول إلى المعنى المراد.

(2) قال المُتنبِّي:

كَفَى تُعْلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ وَدَهْرٌ لأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

---

(1) أمالي ابن الشجري: 1/ 105، 3/ 17، والتبيان: 4/ 36، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص30، ورأي جنّي في الفتح الوهبيّ؛ ص147.

(2) أمالي ابن الشجري: 1/ 105، 3/ 17.

اختلف ابن جنِّي والرَّبْعيّ حول سر ارتفاع كلمة (دهر) على رواية الرفع ؛ فقال ابن جنِّي: ارتفع «أهل» لأنَّه وصف للدهر، وارتفع «دهر» بفعل مضمر دلَّ عليه أول الكلام، وكأنَّه قال: وليفخر دهرٌ أهلٌ لأنْ أمسيت من أهله.

ولا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنَّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء، إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل ها هنا.

وقال الرَّبْعيّ (بعد توجيهه رواية النصب): وإنْ رفعتَ بالابتداء أضمرت له خبرًا مدلولاً عليه بأول الكلام فحسن، وإن كان نكرة لأنَّه متخصِّص بالصفة، تقديره: ودهر أهلُ فاخر بك؛ وقد يجوز رفع دهر عطفًا على فاعل كفى، وهو المصدر المقدَّر؛ لأنَّ «أنَّ» مع خبرها، بمعنى الكون، والتقدير: كفى ثعلاً فخرًا كونُك منهم، ودهر مستحق؛ لأنْ أمسيتَ من أهله، أي وكفاهم فخرًا دهرٌ أنت فيه، أي إنَّهم فخروا بكونك منهم، وفخروا بزمانك لنضارة أيامك، كقول حبيب:

كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمَعُ» [1]

أقول: على الرغم من وجاهة كلِّ هذه الآراء، فإنَّني لا أرضى تضييق ابن جنِّي واسعًا، إذ لا مانع عندي من الرفع على الابتداء، ولئن احتاج الرفع على الابتداء إلى خبر محذوف، فإنَّ الرفع على كونه فاعلاً يحتاج إلى فعل مقدر «وليفخرْ» فاستويا.

وقول ابن جنِّي: إنَّه ليس قبله مرفوع قبله يجوز عطفه عليه قول غير سديد، لأنَّ الباء زائدة في فاعل كفى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [2]، فالمصدر المؤول هنا «أنَّك منهم»، وإن كان مجرورًا في اللفظ فإنَّه في محل رفع فاعل، فَلِمَ لا يجوز العطف عليه؟ وهو رأيٌ بعيد عن

---

(1) أمالي: ابن الشجري: 1/ 311، 321، التبيان: 1/ 190، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص41، ورأى ابن جنِّي في الفتح الوهبيّ؛ ص126، والشطر الذي استشهد به عجز بيت لأبي تمام وصدره: (ويضحك الدهر منهم عن غطارفة)؛ انظر ديوانه: 4/ 91.

(2) سورة النساء الآية 79، والآية 166، وسورة الفتح الآية 28.

التكلف تمامًا، ولذا فإنني إليه أميل.

إنَّ دور النحويّ أن يفتح الأبواب، ويشقق الوجوه، وليس دوره أن يضع العقبات في طريق الشعراء، أو أن يمد الأسلاك الشائكة إسهامًا في مزيد من حصار الشعراء في مدينتهم، حتى لا يأتي يوم يضيق الشعراء ذَرْعًا بهذه القيود الصارمة فيثورون عليها كلَّ الثورة، ولا يرقبون في النحاة ولا في شرائعهم الموضوعة إلاًّ ولا ذِمَّة، وعندئذ نكون قد جنينا على اللغة من حيث كنا نتوخَّى الفائدة.

وبعد...

فقد أوضحتْ هذه السطور بعض ملامح كتاب التنبيه للربعيّ، والذي يُعَدُّ واحدًا من أندر وأهم الكتب التي تتناول المُتنبِّي تأريخًا لحياته ونقدًا لشعره، وإن كان نقده لابن جنِّي - فيما نتصور - لا يعدو مجرد المناوشات النحوية التي لها دورٌ في تحقيق المسائل وتدقيق القوانين، وإن كنا نحذِّر من الإسراف في نصب شباكها الخاتلة، بل ندعو إلى فتح الأبواب المغلقة، وإزالة العقبات المرهقة من طريق الشاعر الطامح في الوثوب، والعاشق للغناء.

خامسًا: بين ابن جنّي والشريف المُرتضَى (ت436هـ)*

كانتْ العلاقة بين ابن جنّي والشريف المُرتضَى طيبة في الظاهر؛ إذ كان ابن جنّي يميل إلى الشيعة، والمُرتضَى هو نقيب العلويّين، ويؤيّد ذلك ما تقدم من قصة الزَّبْزب الذي استقلَّه ابن جنّي مع الشريفين الرضِيّ والمُرتضَى،[1] وكأنَّ ابن جنّي كان أثيرًا عندهم يخالطهم في بيوتهم، وينزل معهم منازلهم، ويُحادثهم في أسمارهم.

لكنَّ الشريف المُرتضَى لم يكن كأخيه الأصغر الشريف الرضيّ، فقد كان الأخير يعترف لابن جنّي بالأستاذيَّة، ويشهد له بالإمامة في فنون العربيَّة، وقد أثنى عليه ثناءً حارًّا في كتبه، وفى شعره مدحًا ورثاءً.[2]

أمَّا المُرتضَى فلم يكن من العاشقين لابن جنّي، بل كان من الناقدين له، حتى إنَّه ألَّف كتابين كاملين في الردّ عليه هما: «تتبُّع أبيات المعاني للمُتنبِّي التي تكلَّم عليها ابن جنّي، وكتاب: النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكيّ».[3]

وأغلب ظنّي أنَّ سبب ذلك ما رآه المُرتضَى من ميلٍ جارف من جانب ابن جنّي إلى المُتنبِّي، بينما كان المُرتضَى لا يحمل في قلبه شيئًا من هذا الحبِّ لشاعر العربية الكبير، بل كان يُبغضه كلَّ البُغض؛ يشهد لذلك ما رُوي أنَّ أبا العلاء المعرِّيّ- هو مَنْ هو حبًّا للمتنبِّي- دخل على الشريف المُرتضَى يومًا، فجرى بحضرته ذكر المُتنبِّي، فتنقَّصه المُرتضَى، وجعل يتتبَّع عيبّه، فقال المعرِّيّ: لو لم يكن للمُتنبِّي من الشعر إلا قوله: (لك يا منازل في القلوب منازل) لكفاه فضلاً، فغضب المُرتضَى، وأمر فسُحب برجله، وأُخرج من مجلسه، وقال لمن بحضرته، أتدرون أيَّ

---

* هو: عليّ بن الحسين بن موسى، ينتهي نسبه إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وُلِدَ سنة 355هـ، وكان نقيبًا للعلويين في القرنين الرابع والخامس، وهو أكبر من أخيه الرضيّ، وقد ألَّف كتبًا كثيرة أشهرها أماليه، وله ديوان شعر كبير، وتُوفِّي سنة 436هـ. (دمية القصر: 1/ 279، تتمة اليتيمة: 5/ 69، معجم الأدباء: 4/ 76، وفيات الأعيان: 3/ 313، بغية الوعاة: 2/ 162).

(1) انظر: معجم الأدباء: 4/ 194، وما تقدم بهذا البحث؛ ص275.

(2) انظر ما تقدم بهذا البحث؛ ص281.

(3) انظر: معجم الأدباء: 4/ 77، 78.

شيء أراد الأعمى بذكر هذه القصيدة، فإنَّ للمُتنبِّي ما هو أجود منها لم يذكرها؟ فقيل: النقيب السيد أعرف، فقال: أراد قوله فيها:

وَإِذَا أَتَتْكَ مَذَمَّتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لي بأنِّي كَامِلُ[1]

وهي رواية متواترة تآزرت كتب التراث على نقلها، مما يجعلها تقف صُلبة أمام من يشكِّك فيها،[2] وهي تدل على عظيم ما كان يحمل المُرتضَى من كراهية المُتنبِّي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس بشعره عن شعر كثيرٍ من المُجِيدين الفحول، وعلى رأسهم الشريف المُرتضَى، فلا غرو أن ينال ابن جنِّي حظَّه من تعصُّب المُرتضَى على المُتنبِّي، ومن ثَمَّ ألَّف كتابًا في الردّ على آرائه في الفسر الصغير سمَّاه: (تتبع أبيات المعاني للمُتنبِّي التي تكلَّم عليها ابن جنِّي).

ويبدو أنَّ اسم الكتاب: (المُنْصف في تتبُّع...)، يؤيد ذلك اطِّلاع ابن المستوفي عليه ونقله عنه؛ قائلاً: «ونقلتُ من كتاب الشريف المُرتضَى أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ الذي سماه: المُنْصف في تتبُّع ما ذكره أبو الفتح عثمان بن جنِّي في كتابه المفرد لمعاني شعر المُتنبِّي».[3]

وهذا يؤكِّد أنَّ الكتاب مقصورٌ على تعقب آراء ابن جنِّي في الفسر الصغير، لأنَّه قصره على أبيات المعاني.

---

(1) معجم الأدباء: 1/ 406، نكت الهميان؛ ص103، بغية الوعاة: 1/ 316، معاهد التنصيص: 4/ 205، وانظر تعريف القدماء بأبي العلاء؛ ص 76 ، 276، 287، 299، 302، 332، 349، 354.

(2) طعن في هذا الخبر الأستاذ رشيد الصفار؛ مُحقِّق ديوان الشريف المُرتضَى بحُجة أنَّ أبا العلاء لم يُشِرْ إليها في شعره أو نثره، وأنَّ تلاميذ المُرتضَى وهم كُثْر لم ينقلوها، وأنَّ المعرِّيّ رثى والد المُرتضَى مما يدل على حُسن العلاقة بينهما، خاصة أنَّ المعرِّيّ لا يمكن أن يعتبر المُرتضَى ناقصًا، وعزا الخبر إلى وضع الرواة بهدف أن يرفعوا من ذكاء الرجلين. (انظر: مقدمة تحقيق ديوان الشريف المُرتضَى: 1/ 91: 93).

(3) النظام في شرح شعر المُتنبِّي وأبى تمام: 1/ 348.

لكنَّ هذا الكتاب قد ضاع، فلا نعلم له أثرًا بين المطبوع أو المخطوط من التراث، إلا أنَّه من حُسن الطالع أنَّ أبا البركات ابن المستوفي - بارك الله فيه - حفظ إلينا بعض نصوص هذا الكتاب، فعثرتُ في المطبوع منه على نصَّين طويلين، يشغل أولهما ثلاث صفحات، بينما يشغل الثاني خمس صفحات، وقد تعرَّض في كلِّ واحد منهما لبيتٍ واحد فحسب بطريقة علميَّة متبحِّرة، قال عنها محقق النظام الدكتور خلف رشيد نعمان: «والمتتبع لكلام الشريف المُرتضَى... يجد نفسه أمام عالِمٍ كأنَّه البحر الزاخر في معرفته، يمتلك قدرة فذَّة على المناقشة والمحاججة، فيتصدَّى لأبي الفتح، ويناقشه فيما ذهب إليه في تفسير معاني أبي الطيِّب بمنطق علماء الكلام وطرائقهم في المجادلة والمناقشة، وقد اتخذ هذا العالِم من فهمه لكلام العرب وأساليبهم، ومن معرفته الواسعة في اللغة والنحو وتخريج الكلام ما يُعينه على الردَّ، كأنَّه سيلٌ يجرف أمامه كل ما من شأنَّه ألا يقتنع به».[1]

وليس معنى ذلك أنَّ المُرتضَى وقف على خط المواجهة دائمًا مع ابن جنِّي في فهمه لشعر أبي الطيِّب، فقد استشهد برأيه في استعمال أفعل لغير التفضيل، عندما تعرض لأحد أبيات المُتنبِّي قائلاً: «أمَّا شاهد ما استخرجته من التأويل من حمل لفظة (خير) على غير معنى التفضيل والترجيح فكثير، وقد ذكرت في كتابي المعروف بالغرر عند كلامي في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:72] من الكلام على هذا الوجه ما استوفيتُه، وذكرتُ قول المُتنبِّي:

ابْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وأنَّ الألوان لا يُتعجب منها بلفظ أفعل الموضوع للمبالغة، وكذلك الخِلَق كلها، وإنَّما يقال ما أشد سواده، وأنَّ معنى البيت ما ذكره أبو الفتح عثمان بن جنِّي من أنَّه أراد أنَّك أسود من جملة الظلم، كما يقال حُرٌّ من أحرار، ولئيمٌ من لئام».[2]

---

(1) النظام في شرح شعر المُتنبِّي وأبي تمام (مقدمة المحقق): 1/ 164، 165.
(2) أمالي المُرتضَى: 2/ 317، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص29، ورأي ابن جنِّي في التبيان: 4/ 35.

فالرجل يتكئ على رؤية ابن جنّي اتكاءً لا يعرف العصبية، لأنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتبع، أينما حَلَّ وصقع.

وقد رأيتُ أنَّ هذين النصين الطويلين كفيلان بتجلية رؤية المُرتضَى الناقدة لآراء ابن جنّي، وما كان يتكئ عليه في ردوده تلك من ثقافة متشعبة، وقدرة بارعة على الحِجَاج والمناورة، وسبيلنا هو الموازنة بين رأي الرجلين حول كلِّ بيت منهما:

(1) قال المُتنبِّي:

أُنَاسٌ إِذَا لاقَوْا عِدًى فَكَأَنَّمَا سِلاحُ الذي لاقَوْا غُبَارُ السَّلاهِبِ

قال أبو الفتح: «السلاهب: جمع سلهب وسلهبة، هو الطويل والطويلة من الخيل، يقول: سلاح أعدائهم عندهم كغبار الخيل لا يعبئون به، ولا يلتفتون إليه، وخصَّ السلاهب لأنَّها أسرع، فغبارها أسخف وألطف.

قال المُرتضَى - رضي الله عنه -: ... وهذا غير صحيح، لأنَّ السلاهب وهي الطوال من الخيل والناس وغيرها، فيجوز (أن) يريد بالسلاهب البراري الطوال والبعيدة الأقطار، خصَّها بذلك؛ لأنَّ غبارها يتفرق ولا يجتمع لبُعد أقطاره وطول مداها، ولو لم يكن لفظ السلاهب مما يوصف به الطوال من الأرض بأصل الوضع لجاز أن يُستعار لهنَّ، فالشعر مبنيٌّ على الاستعارة.

ولما حمل لفظ السلاهب في البيت على طوال الخيل، لم يحسن أنْ يبين وجه اختصاصها بوصف الغبار، وقال: فغبارها ألطف وأدق، ولم يذكر سبب ذلك، ويمكن أنْ يكون لذلك علتان، إحداهما: أنَّ السريع من الخيل لا يطول مُكْث قوائمه في المكان الواحد من الأرض لسرعة انتقاله وحركته، فهو يطأ الأرض وطْءًا خفيفًا، بخلاف الهجين والبرذون كما قال الشاعر:

يُخْفِي التُّرَابَ بِأَظْلافٍ ثَمَانِيَةٍ في أَرْبَعٍ مَسُّهُنَّ الأَرْضَ تَحْلِيلُ

أراد بـ«يُخفي» يظهر، بالضد، من لفظة: يُخفى؛ بالضم، وأراد بتحليل: تحلَّة القسم، أراد به التقليل والتنزير فهذه علة.

والعلة الأخرى: أنَّ غبار السريع السابق من الخيل لا يثبت في مكان واحد، ويتعجل تفرُّقه وتباعده لشدة ركضه، فلم يرض بأن جعل سلاح أعدائهم غبارًا، حتى جعله أقل الغبار وأنزره وأقله تحصيلاً وثباتًا».[1]

أقول: إنَّ البيت في مدح طاهر بن الحسين العلويّ، ووصف قبيلته بالشجاعة النادرة التي تتضاءل أمامها قوة الأعداء، وعادة العرب في مثل هذا المقام التفخيم من شأن العدو، والحديث عن كثرة عَدده وضخامة عُدده، حتى إذا ما انتصر الممدوح عليهم كان نصرًا على قومٍ ذي خطر، وقد ذهب المُتنبِّي إلى مثل هذا التفخيم للأعداء في قصيدته الرائعة في موقعة الحدث حيث يقول:

أَتَوْكَ يَجُرُّونَ الحَدِيدَ كَأَنَّهُمْ ... سَرَوْا بِجِيَادٍ مَا لَهُنَّ قَوَائِمُ

إِذَا بَرَقُوا لَمْ تُعْرَفُ البِيضُ مِنْهُمْ ... ثِيَابُهُمُ مِنْ مِثْلِهَا وَالعَمَائِمُ[2]

لكنَّ المُتنبِّي لم يحسن هنا بناء الصورة بتهوينه من شأن عدوه، وتحقيره من قوته، لأنَّ سلاح العدو عندما يكون كغبار السلاهب، فالنصر عليه نصرٌ رخيص لا قيمة له.

والذي يظهر لي أنَّ المُتنبِّي يقصد أنَّ هؤلاء القوم عندما يريدون غزو عدو لا يواجهونهم، وإنَّما يفر الأعداء سراعًا قبل المواجهة، فكأنَّ السلاح الذي واجه الممدوحين إنَّما هو غبار خيول الأعداء التي لاذت بالفرار وولَّت الأدبار، كما قال أبو تمام في وصف موقعة عموريَّة عن فرار توفلس وأشياعه:

أَحْذَى قَرَابِينَهُ صَرْفَ الرَّدَى وَمَضَى ... يَحْتَثُّ أَنْجَى مَطَايَاهُ مِنَ الهَرَبِ

مُوَكَّلا بِيفَاعِ الأَرْضِ يُشْرِفُهُ ... مِنْ خِفَّةِ الخَوْفِ لا مِنْ خِفَّةِ الطَّرَبِ

إِنْ يَعْدُ مِنْ حَرِّهَا عَدْوَ الظَّلِيمِ فَقَدْ ... أَوْسَعْتَ جَاحِمَهَا مِنْ كَثْرَةِ الحَطَبِ[3]

---

(1) النظام: 1/ 165، 166، ورأى ابن جنّي في الفسر: 1/ 342، وفي الفتح الوهبيّ؛ ص41، والبيت الذي استشهد به المُرتضَى لعبدة بن الطبيب؛ من مفضلية له مشهورة انظرها في: المفضليات؛ ص140.

(2) ديوان المُتنبِّي؛ ص376.

(3) ديوان أبي تمام: 1/ 52.

وإذا كان الأمر على ما فهمتُ كان مراد الشاعر ليس تصوير خفة الغبار ولُطفه، لأنَّ كثيف الغبار ولطيفه في هذا سواء، وإنَّما يقصد تصوير سرعة المُدْبرين الذين احتثُّوا أنجى المطايا طمعًا في الهرب من هذا اللهيب الجاحم.

أمَّا ما ذهب إليه الشريف المُرتضَى من أنَّ السلاهب المقصود بها البراري؛ فقد كفانا مؤنة الردّ على هذا الرأي الغريب أبو البركات ابن المستوفى قائلاً: «وقوله - رضي الله عنه -: يجوز أنْ يريد بالسلاهب البراري، وما علله من انتشار غبارها وتفرقه؟... فإنَّه أراد بغبارها ما تثيره الرياح، فهذا غير مضبوط بقلة أو كثرة، فلا يصلح أن يكون موصوفًا بإحداهما فيخرج عما أراده، وإنْ عنى بالغبار ما تُثيره الخيل في البراري، فقد عاد إلى ما أنكره على أبي الفتح».[1]

ويبدو أنَّ الشريف المُرتضَى قد أحسَّ بضعف رأيه هذا، فعاد لتوجيه رأي ابن جنِّي، وتعليل اختصاصه غبار السلاهب بصورة منطقيَّة لا تؤثر كثيرًا في تصور المعنى الذي يقصد إليه أبو الطيِّب المُتنبِّي.

(2) قال المُتنبِّي:

إِنَّ المُعِينَ عَلَى الصَّبَابَةِ بِالأَسَى أَوْلَى بِرَحْمَةِ رَبِّهَا وَإِخَائِهِ

قال ابن المستوفي: «ونقلت من كتاب الشريف المُرتضَى أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ الذي سماه (المُنْصف في تتبع ما ذكره أبو الفتح عثمان بن جنِّي في كتابه المفرد لمعاني شعر المُتنبِّي) قوله: ذكر أبو الفتح فيما استخرجه من معاني شعر المُتنبِّي على قافية الهمزة:

إِنَّ المُعِينَ عَلَى الصَّبَابَةِ بِالأَسَى أَوْلَى بِرَحْمَةِ رَبِّهَا وَإِخَائِهِ

ثم قال مفسرًا البيت: أي على ما بي من الصبابة بالأسى، أي لا معونة لي عنده غير أن يواسيني ويحزنني فهذه معونته إياي، ومثَّل على الصبابة هنا بقول الأعشى:

---

(1) النظام: 1/ 166، 167.

..... وَأَصْفَدَنِي عَلَى الزَّمَانَةِ قَائِدًا

أي على ما أنا عليه من الزَّمانة، وليس معنى على الصبابة هنا كقولنا: أعنت زيدًا على عمرو؛ لأنَّه لو أعانه على الصبابة لكان معه لا عليه، وأنت قد تراه يتظلَّم في هذا البيت منه، إلا أن يكون معناه: أعانني على الصبابة بأنْ زادني عليها حزنًا.

قال المُرتضَى: هذا كلامه بعينه في كتابه هذا المفرد، ووجدت الذي في تفسيره لجملة شعر المُتنبِّي كلامًا في هذا البيت فيه أدنى زيادة على ما ذكره هاهنا، فخرجت ذكرها أيضًا، قال هناك: قوله: على الصبابة؛ أي مع ذي الصبابة، أي صاحب الصبابة، فكأنَّه قال: إنَّ المعين على الصب بالأسى - وهو الحزن - أولى بأن يرحمه. والأظهر في معنى هذا البيت غير ما ذكره مما لا يحتاج معه إلى التكلف والتمحُّل اللذيْن استعملهما.

ومعنى المعين على الصبابة هاهنا: الزائد فيها والمُلْهب لها، وهذه اللفظة تُستعمل على وجهين مختلفين، لأنَّهم يقولون: أعان على المرض؛ إذا توصل إلى إزالته وبُرئه، ويقولون أيضًا: أعان على المرض؛ إذا قوَّاه وزاد فيه... ألا ترى أنَّهم يقولون: فلانٌ يُعين على مرضه بتخليطه في مأكله؛ يريدون الزيادة فيه... فاللفظة محتملة كما ترى، وإنَّما يخلص لأحد المعنيَيْن بحسب موقعها، فلو قال: إنَّ المعين على الصبابة؛ لم يُفهم إلا أن يعين على نقصانها والسلوِّ عنها، فإذا أطلق اللفظ، احتمل الأمرين، وفى البيت تقييدٌ بنفي الاحتمال وتحقيقه بما ذكرناه، لأنَّه قال: إنَّ المعين على الصبابة بالأسى؛ وهو لا يكون معينًا على إزالتها ونقصها بالأسى، الذي هو الحزن، لأنَّ ذلك يزيد منها ويقوِّيها، فعلم أنَّه أراد المعنى الآخر؛ وهو الزيادة، كما يقال: فلانٌ يُعين على مرضه بتخليطه».[1]

(1) النظام: 1/ 348، 349، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص343، ورأي ابن جنِّي المختصر في: الفتح الوهبيّ؛ ص29، والمطول في الفسر: 1/ 54، 55، والشاهد الذي أورده عجز بيت للأعشى في ديوانه؛ ص65، وصدره: (تضيَّفته يومًا فقرَّب مقعدي).

وقد أطال الشريف المُرتضَى - رحمه الله - إطالة مُملَّة في عرض تلك الرؤية ، موردًا ما قد يَرِد عليها من اعتراضات رادًّا عليها بطريقة فإنَّ قلت قلت، مع أنَّه في النهاية يذهب إلى فحوى ما يريده ابن جنِّي.

إنَّهما معًا يريدان أنَّ العاذل يُسعفه بالأسى فيزيده حزنًا على حزنه، وكان حقه أنْ يؤاخي ويرحم أخا الصبابة، ولا يزيده بأساه هذا ضِغثًا على إبَّالة.

إنَّ الرجل يتظلم من عاذله الذي يُخالفه، وهو ينتظر منه أن يُخالفه، ويزيده حزنًا بالأسى وهو يرجو ما يخفِّف به من جبال الأحزان المُلْقاة على عاتقه.

إنَّ الناقدين يرميان إلى معنى واحد دخل إليه ابن جنِّي من أقصر طريق، أمَّا المُرتضَى فلجأ إلى الجدل الفلسفيّ، وألوان من التمحل بإيراد الاعتراضات والردود بما لا طائل تحته.

بل إنَّني أرى جواز المعنى الذي منعه ابن جنِّي، وهو أن يكون عاذله يعينه بالأسى على صبابته، كما تقول: أعنت زيدًا على عمرو؛ لأنَّه لا يلزم أن تكون تلك المعونة لصالحه، بل هي في الظاهر كذلك، وهي في الحقيقة سبب شقائه وعلَّة بلائه، فكأنَّ عُذَّاله هم أطباؤه الذين أمرضوه، ومخالفوه الذين خالفوه، ومسعدوه الذين أشقوه، كما قال الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ بِخَيْرِ كُنْتَ تَذْكُرُهُمْ هُمْ أَسْلَمُوكَ وَعَنْهُمْ كُنْتُ أَنْهَاكَا

لا تَطْلُبَنَّ حَيَاةً عِنْدَ غَيْرِهِمُ فَلَيْسَ يُحْيِيكَ إِلاّ مَنْ تَوَفَّاكَا[1]

وبعد...

فقد رأينا الشريف المُرتضَى بما له من ذوق مرهف وحسٍّ فنان يُعيد اكتشاف أرض المُتنبِّي برؤية زعم أنَّها تخالف رؤية ابن جنِّي، وهي في الحقيقة رؤية أبي الفتح نفسها، لكنَّه صاغها صياغة جديدة، وخلَّصها من ربقة مسائل النحو وقضايا الإعراب، التي طالما غاص وراءها ابن جنِّي.

---

(1) البيتان دون نسبة في: النظام: 1/ 351، 352.

سادسًا: بين ابن جنّي وابن فُورَّجة (ت بعد 455هـ)*

لم ينل ابن فُورَّجة من عناية الباحثين ما يستحقه، فقد تمتَّع الرجل بشهرة مدوِّية طربت لها آذان أهل العصر، وحاز الرجل من ثناء معاصريه ما هو أهلٌ له، وحسبنا في الدلالة على فضله قول المعرِّي - وهو مَنْ هو - في حقِّه بعد حديثه عن سيفٍ يكاد سناه يحرق من يراه:

فَذَلِكَ شِبْهُ عَزْمِكَ يَا بْنَ حَمْدٍ ... وَلَكِنْ لا تُبُوَّ وَلا فُلُولا
لَشَرَّفْتَ القوافيَ والمعاني ... بِلَفْظِكَ وَالأَخِلَّةَ وَالخَلِيلا
إِذَا المَنْهُوكُ فُهْتَ بِهِ انْتِصَارًا ... لَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَضَلَ الطَّوِيلا
وَأَنْتَ فِكَاكُ دَائِرَتَيْ قَرِيضٍ ... وَهَنْدَسَةٍ حَلَلْتَ بِهَا الشُّكُولا
كَمُلْتَ فَزِدْ عَلَى النُّعْمَانِ مُلْكًا ... مَزِيدَكَ عَنْ أَخِي ذُبْيَانَ قِيلا
وَلَوْ لَمْ أَلْقَ غَيْرَكَ في اغْتِرَابِي ... لَكَانَ لِقَاؤُكَ الحَظَّ الجَمِيلا
يُؤَمِّلُ فِيكَ إِسْعَافَ اللَّيَالِي ... وَيَنْتَظِرِ العَوَاقِبَ أَنْ تُدِيلا[1]

---

* هو: محمد بن حَمْد بن محمد بن عبد الله بن فُورَّجة - بضم الفاء وسكون الواو وتشديد الراء المفتوحة وفتح الجيم - البروجرديّ، وُلِدَ في بروجرد من أصبهان عام 380 هـ، وتتلمذ على يد أبي العلاء بمعرة النعمان، ثم عاد إلى بغداد، فلما وردها المعرِّيّ كتب إليه ابن فُورَّجة قصيدة مطلعها:

ألا قامت تجاذبني عناني ... وتسألني بعرصتها مقيلا

فردَّ عليه المعرِّيّ بقصيدته التي مطلعها:

كفى بشحوب أوجهنا دليلا ... على إزماعنا عنك الرحيلا

وفيها:

كلفنا بالعراق ونحن شرخ ... فلم نلمم بـه إلا كهـولا
وشارفنا فراق أبي عليّ ... فكان أعزَّ داهية نزولا
سقـاه الله أبلج فارسيًّا ... أبت أنوار سؤدده الأفولا

ولم يعرف زمن وفاته، فقد ذكر بعض الرواة أنَّه كان متصدِّرًا للإفادة بالري سنة 440هـ، وذكر ياقوت أنَّه كان موجودًا سنة 455هـ، وفي ترجمته اضطراب عجيب. (إنباه الرواة: 1/ 334، معجم الأدباء: 5/ 335، دمية القصر: 1/ 418، تتمة اليتيمة: 5/ 143، الوافي بالوفيات: 3/ 24، بغية الوعاة: 1/ 96، شروح سقط الزند: 3/ 1369، الأعلام: 6/ 109).

(1) شروح سقط الزند: 3/ 1394 وما بعدها.

إنَّ صدور هذا الثناء من أبي العلاء لأكبر دليل على مكانة الرجل، لأنَّ أبا العلاء الناقد للمجتمع الذي يزن الأشياء بميزان الذهب، والذي يمتلك أبلغ قدرة على لمح جوانب العجز والقصور وملامح السواد والظلمة في الأشياء، لا يمكن أن تنبجس صخرته بمثل هذا الثناء إلا لمن هو أهلٌ له، خاصة أنَّ ابن فُورَّجة من طبقة تلاميذه، ولذا وجدناه يستشهد في كتابَيْه بآرائه وبشعره كثيرًا،[1] حتى قال الباخرزيّ موضحًا عِظَم هذا التأثر والتأثير: «هو في الصنعة من الفحول، والتنبيه على فضله طرفٌ من الفضول، وشعرُه فرخُ شعر الأعمى؛ أعني شاعر معرَّة النعمان، وإنْ كان هذا الفاضل منزهًا عن مَعرَّة العِميان».[2]

وعلى الرغم من هذه الشهرة المدوِّية، وهذا الفضل البالغ فإنَّ ابن فُورَّجة لم يَجُدْ علينا إلا بكتابين اثنين هما: التجنِّي على ابن جنِّي، والفتح على أبي الفتح.[3]

وهذا أمرٌ غريب حقًّا من عالِم فاضل عُمِّر طويلاً، ثم لا تجود قريحته الوهَّاجة خلال عمره المديد بثالث لهما! ثمَّ إنَّ موضوعها يكاد يكون واحدًا؛ وهو الردّ على ابن جنِّي! ثم هذان العنوانان الطريفان اللذان يجذبان كلَّ انتباه!

فساورتْني شكوك في ترجمته التي تتضمَّن اضطرابًا عجيبًا، لكنَّني التمستُ له العذر بعدما قرأت له شعرًا يدلُّ على أنَّه سُجن مدة طويلة، حيث يقول:

مَا شَانني حَبْسِي وَمَا ضَرَّنِي ... مَا جَرَّ مِنْ حَادِثَاتِ إِقْتَارِي

جَرَّبَنِي الدَّهْرُ بِأَحْدَاثِهِ ... تَجْرِبَةَ اليَاقُوتِ بِالنَّارِ[4]

ويبدو أنَّه كان من المُعارضين للسلطان، الناقمين على حُكم عضد الدولة، يدلُّ على ذلك ما جاء في شرحه قول المُتنبِّي في آخر قصائده مودعًا عضد الدولة ومودعًا الحياة:

---

(1) انظر الفتح على أبي الفتح؛ ص88، 92، 93، 162، 228، 248، 279، 315.
(2) دمية القصر: 1/ 418.
(3) انظر مصادر ترجمته في: كشف الظنون: 2/ 1233، هدية العارفين: 6/ 72، 73، تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان: 2/ 89.
(4) دمية القصر: 1/ 419.

حَيِـيٌّ مِـنْ إلَهي أَنْ يَرَانِـي وَقَـدْ فَارَقْتُ دَارَكَ وَاصْطِفَاكَا

يقول: «ولا معنى لحياء المُتنبِّي من الله سبحانه إذا فارق دار عضد الدولة واصطفاه، بل يجب أن يتقرَّب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ بتلك المفارقة والزُّهد في داره، وإنَّما كان يجب أن يقول: حيُّى من أصدقائي وامرأتي لذلك، إذ كانوا هم الذين يلومونه ويعيِّرونه بمفارقته، وهذه في خيبته ولا خيبة أعلى منها، فأمَّا الله عَزَّ وَجَلَّ فرضاه في زهده في خدمته، وتركه إياها، إذْ كان ملكًا ظالمًا».[1]

وهي عبارات توحي بأنَّه كان معارضًا سياسيًا، فلعل حبسه كان لذلك، ولعله اعتُقل فترة طويلة حالت بينه وبين التأليف الكثير.

أما اقتصاره على هذا اللون من المؤلفات الدائرة في فلك شعر المُتنبِّي، فلعل ذلك راجع إلى تأثُّره بشيخه أبي العلاء؛ الذي ذهب إلى أنَّه «لا يستطيع أحدٌ تغيير كلمة من كلام أبي الطيِّب بحيث يستبدل بها غيرها».[2]

وكأنَّ شعر المُتنبِّي وصل في تقديرهما إلى حدِّ الإعجاز، ومن ثَمَّ ولِّى وجهه شطر شعر المُتنبِّي يقرؤه على العلماء، ويأخذه عن الرُّواة على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم، ويدمن النظر الفاحص في شروحه وكتب نقده، وعلى رأس تلك الشروح شرحا ابن جنِّي، ومن هنا تمخَّضت عقليته الفذَّة عن هذين الكتابين الدائريْن في فلك شعر المُتنبِّي وحده.

والحقُّ أنَّ هذين الكتابين نالا من ثناء النقاد ما لا مزيد عليه:

فالقفطيّ يقول: «وصنَّف الكتابين المشهورين في الردّ على ابن جنِّي شرح شعر المُتنبِّي؛ أحدهما: الفتح على أبي الفتح، والآخر: التجنِّي على ابن جنِّي.. وهما وإن صغُر جرمهما فقد

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص196.
(2) انظر: التجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (91)، وهو في التبيان: 4/ 231، وشرح الواحديّ؛ ص277.

كبُر فهمها، واشتملا على أنواع من الأدب غزيرة، وقف عليها عمق بحره، والسِّحْر الصادر عن صَدْره وسَحْره».[1]

والواحديّ - وهو مَنْ هو في اعتداده بنفسه وتهوينه من شأن الآخرين وتوهينه لآرائهم- وقف أمام هذه العقلية النقديَّة الفذَّة وقفة الخاشع، فأثنى على الكتابين ثناءً عاطرًا، إلا أنَّه لم تطاوعه نفسه فغمزه غمزًا هينًا حيث يقول: «وأمَّا ابن فُورَّجة فإنَّه كتب مجلديْن لطيفيْن على شرح معاني هذا الديوان سمى أحدهما: التجنِّي على ابن جنِّي، والآخر: الفتح على أبي الفتح؛ أفاد بالكثير منهما، غائصًا على الدُّرر، وفائزًا بالغُرر، ثم لم يَخْلُ من ضعف البنية البشريَّة، والسهو الذي قلَّ ما يخلو عنه أحد من البريَّة، ولقد تصفَّحت كتابيْه، وأعلمتُ على مواقع الزلل».[2]

وابن الأثير - وما أدراك ما تعاليه وحدَّة نقده - يقول عن كتابيْه: «وقد انتدب له رجل من أهل الدينور يُقال له ابن فُورَّجة وألَّف عليه كتابين أحدهما سماه: التجنِّي على ابن جنِّي، والآخر سماه: الفتح على أبي الفتح؛ وكلاهما كتابٌ حسن في فنِّه».[3]

والحقُّ أنَّ هذين الكتابين من خير ما أُلِّف من كتب حول شعر المُتنبِّي، لما يتمتَّع به الناقد من ذوق فنان وحسٍّ مُرهف وثقافة موسوعيَّة، وقدرة رائعة على التحليل والاستنباط.

والموازنة الدقيقة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة تحتاج رسالة علمية كاملة تُسْتقصى فيها النماذج، وتحلّل فيها الآراء، وحسبي الآن أنْ أوازن بين آراء الرجلين من خلال نماذج محدودة، أتوخَّى فيها أن تكون كاشفة لفكر الرجل، موضِّحة لمنهجه، مصطنعًا الإنصاف بين الرجلين، ولكنَّني سأبدأ بكلمة كاشفة عن حقيقة الكتابين.

أولاً: حقيقة الكتابين

(1) إنباه الرواة: 1/ 334. وسَحْره: قلبه، وفي حديث عائشة: «مات رسول الله ﷺ بين سَحْري ونَحْري»؛ أي وهو مستند إلى صدري. [اللسان (سحر): 3/ 1953].

(2) شرح الواحديّ؛ ص4.

(3) الاستدراك في الردّ على رسالة ابن الدهان؛ ص17.

(1) التجنّي على ابن جنّي :

ليس هناك شك في كون هذا الكتاب من تأليف ابن فُورَّجة، ولا في عنوانه، ولا في كونه أُلِّف قبل الكتاب الثاني المسمى بالفتح على أبي الفتح؛ حيث إنَّه أحال في هذا الأخير على التجنِّي كثيرًا.[1]

وإنَّما هناك بعض الحقائق حول الكتاب، والتي لا مناص من إلقاء الأضواء الكاشفة عليها:

(1) أنَّ هذا الكتاب لا يزال مفقودًا بخلاف ما زعمه بلاشير الذي قال: «ولا يساورنا بالعكس أيُّ شك في نزعة سادت دراستيْن كتبهما حوالي ذلك العهد في الريّ بفارس ابن فُورَّجة، عنوان الأولى "التجنِّي على ابن جنِّي"، والثانية "الفتح على أبي الفتح"، ولم تصلنا إلاّ الدراسة الأولى».[2]

والحقُّ أنَّ بلاشير رأى مخطوطة الإسكوريال فظنَّها التجنِّي على ابن جنِّي، وإنَّما هي للكتاب الثاني الفتح على أبي الفتح، أمَّا التجنِّي فلا يزال مفقودًا حتى الآن، وقد قام الدكتور محسن غياض بجمع ستة وتسعين نصًّا من هذا الكتاب ونشرها في العدد الخاص بالمُتنبِّي من مجلة الورد العراقية (المجلد السادس- العدد الثالث، 1397هـ = 1977م) قائلاً: «وعندما رجعنا إلى شروح ديوان المُتنبِّي وجدنا كثرة ما نقله عن ابن فُورَّجة، فرددنا ما نقل من (الفتح) إليه، وأشرنا إليه في حواشيه، ثم خلُصت لنا بعد ذلك ستة وتسعين نصًّا لم يذكرها ابن فُورَّجة في (الفتح)، وإذن فهي ما بقى لنا من كتابه الثاني (التجنِّي)، إذ ليس للرجل غير هذين الكتابين، فرأينا جمعها وترتيبها، وتخريجها وتوثيق شواهدها، لتكون مصدرًا مستقلاً في دراسة شعر أبي الطيِّب، وشرحًا جليلاً آخر من شروح ديوانه العظيم».[3]

وعلى الرغم من جدَّة جهد المحقق الفاضل إلا أنَّ عمله منقوصٌ بأمرين:

---

(1) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص65، 86، 140، 162، 188، 195، 314، 321، 328.
(2) أبو الطيِّب المُتنبِّي؛ د. بلاشير، ص389.
(3) التجنِّي على ابن جنِّي - مجلة المورد، م 6، ع3، ص215.

أولهما: أنَّ كتاب (الفتح على أبي الفتح) ناقص في نشرتيْه جميعًا، فثمة أوراق ضائعة منه، والسقط فيه واضح، فربَّما كان بعض هذه النصوص من الفتح، وليس من التجنِّي.

ثانيهما: أنَّ المحقق الفاضل لم يرجع إلا إلى شرح الواحديّ، والتبيان المنسوب إلى أبي البقاء العُكبريّ، على حين أنَّني عثرت على نصوص كثيرة لابن فُورَّجة ليست في الفتح على أبي الفتح ولا في النصوص التي نشرها، وهذه النصوص مبثوثة في: معجز أحمد، وتفسير أبيات المعاني، وبغية الطلب في تاريخ حلب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وهذه مطبوعة جميعًا، ناهيك عما هو مبثوث في المخطوطات التي تتعلق بشعر المُتنبِّي وما أكثرها، مما يحملني على الاعتقاد الجازم بنقصان المنشور كثيرًا عما كتب ابن فُورَّجة، ولكن لا مفر من الاعتماد عليها الآن، وعلى ما وجدته من نصوص أخرى.

(2) زعم الدكتور محسن غياض أن هذا الكتاب ردٌّ على الشرح الكبير (الفسر)؛ وذلك من أجل أن يوجِّه ما ذهب إليه من تسمية الكتاب الثاني باسم: الفتح على فتح أبي الفتح، ورأيه الفائل في تسمية الشرح الصغير باسم الفتح الوهبيّ، وبناءً على هذه المزاعم ظنَّ أنَّ هذا الكتاب كبير الحجم غزير المادة بسبب ضخامة الكتاب المردود عليه.[1]

والحقُّ أنَّ في هذا الكتاب ردودًا على آراء ابن جنِّي في الكتابين معًا، وطبيعة الشواهد التي ساقها تؤكِّد ذلك، وقد أحسَّ المحقق الفاضل بذلك فقال - وكأنَّه يتراجع عما حكم به من قبل -: «ولكنَّه قد يخرج عن هذا، فلا يقصر ردوده على هذا الشرح أو ذاك في كلا كتابيه».[2]

وهذا يعني أنَّه لم يخص الفسر الكبير بالتجنِّي والصغير بالفتح، وإنَّما ضمَّن هذا وذلك آراءه في شعر المُتنبِّي دون تخصيص.

---

(1) التجنِّي على ابن جنِّي – مجلة المورد، م 6، ع3، ص215.
(2) التجنِّي على ابن جنِّي – مجلة المورد، م 6، ع3، ص215.

وعلاوة على ذلك فإنَّ كتاب التجنِّي ليس مقصورًا على الردّ على ابن جنِّي، بل إنَّه تضمَّن طائفة صالحة من أخبار المُتنبِّي، يدلُّ على ذلك أنَّ بعض نصوص الكتاب التي لم ينشرها المحقق كانت تحمل مادة إخباريَّة، ولا تحمل مادة نقديَّة.

ولا بأس بإيراد خبر منها في هذا المقام، جاء في بغية الطلب: «وذكر أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن فُورَّجة في كتاب (التجنِّي على ابن جنِّي) قال: أخبرني أبو العلاء أحمد بن سليمان المعرِّيّ عمن أخبره من الكُتَّاب قال: كنتُ بالديوان في بعض بلاد الشام، فأسرعت المدية في إصبع الكاتب وهو يبري قلمه، وأبو الطيِّب حاضر، فقام إليه، وتفل عليه، وأمسكها ساعة بيده، ثم أرسلها وقد اندملت بدمها، فجعل يعجب من ذلك، ويرى من حضر أنَّ ذلك من معجزاته».[1]

ومثل هذه المادة الإخبارية الكثيرة[2] تدفع إلى القول بأنَّ الكتاب لم يكن قاصرًا على الردّ على ابن جنِّي في كتابيه، بل تضمَّن طائفة صالحة من أخبار الشاعر لو كشف عنها جميعًا لكانت وثيقة مهمَّة عن حياة الشاعر العظيم.

(2) الفتح على أبي الفتح :

دارت معركة بين محققَيْن عراقيَّيْن حول تسمية الكتاب، فقد أخرجه الأستاذ عبد الكريم الدجيلي تحت عنوان: الفتح على أبي الفتح، ونشرته وزارة الإعلام العراقية عام 1970م ضمن سلسلة كتب التراث رقم (28).

ثم أخرجه الدكتور محسن غياض تحت عنوان: الفتح على فتح أبي الفتح، ونشره مسلسلاً بمجلة المورد العراقية – المجلد الثاني– عام 1973م.

---

(1) بغية الطلب في تاريخ حلب: 2/ 650، والخبر في: رسالة الغفران؛ ص423، وفي: ترجمة المُتنبِّي؛ للمقريزي؛ ص688. ويلاحظ خطأ ابن العديم في نسب ابن فُورَّجة، فإنَّ اسمه محمد بن حمد... كما في المصادر الموثَّقة.

(2) انظر أمثلة أخرى في: بغية الطلب: 2/ 659، 660،، 664، 676، 678، وترجمة المُتنبِّي؛ لابن عساكر، ص675.

وقد اعتمد المحقِّق الثاني في تلك التسمية التي خالف بها الأولين والآخرين على ما جاء في كشف الظنون: «الفتح على فتح أبي الفتح بن جنِّي لابن فُورَّجة»،[1] فاعتمد نصَّ الحاج خليفة، وهو ناقل دون شك، وغيَّر اسم الكتاب، وتعلق بهذه الثُمامة ليبني عليها تسمية الشرح الصغير باسم الفتح الوهبيّ، تلك التسمية التي رددتها من قبل.[2]

والذي يظهر للباحث أنَّ التسميتَيْن خاطئتان:

أمَّا الثانية فردها سهل، بكثرة ما ورد في كتب المترجمين الذين أجمعوا على هذه التسمية، وهم من المؤرخين والشُّرَّاح الذين رأوا ابن فُورَّجة أو كانوا قريبي العهد به، واطَّلعوا على كتابيْه، بخلاف الحاج خليفة الذي نقل عنهم، فلعلَّه سها في نقله هذا، فكانت تلك التسمية التي ما سمعنا بها في آبائنا الأولين.

وأمَّا الأولى فأمرها جد عسير؛ لأنَّها نالت شبه إجماع من المؤرخين، وأغلب ظنِّي أنَّها من وضع النُّساخ الذين استطرفوا اسم كتابه الأول (التجنِّي على ابن جنِّي)، فجعلوا اسم الكتاب الثاني مشاكلاً للأول فسمُّوه (الفتح على أبي الفتح)، ولعلهم وضعوا هذه التسمية في عهدٍ قريب جدًّا من زمن ابن فُورَّجة، بل ربما في آخر حياته، وقد شاعت تلك التسمية بطرافتها على الألسنة، فنقلها الشُّراح، وتداولها المترجمون، والذي يظهر لي أنَّ اسم الكتاب (شرح مشكلات ديوان شعر أبي الطيِّب المُتنبِّي)؛ ولي على ذلك أدلة كثيرة منها:

(1) أنَّه لم يرد هذا الاسم مطلقًا على صفحة غلاف المخطوطة الوحيدة للكتاب، تلك المخطوطة بمكتبة الاسكوريال بمدريد، وإنَّما جاء عليها بكل وضوح: (شرح مشكلات ديوان شعر أبي الطيِّب المُتنبِّي ردًّا على شرح أبي الفتح عثمان بن جنِّي فيما واخذ به المُتنبِّي - تصنيف ابن فُورَّجة).[3]

---

(1) كشف الظنون: 2/ 1233.

(2) انظر: مقدمة تحقيق الفتح الوهبيّ؛ ص98، وما تقدم في هذا البحث؛ ص157، 158.

(3) انظر: الصورة الشمسية لصفحة الغلاف مصورة في صدر: الفتح على أبي الفتح؛ ص28.

فعلل كلمة «ردًّا على شرح» هي التي دعت بعض المتأخرين إلى تسمية الكتاب بهذه التسمية التي ما أشار إليها المؤلف قط – ومن العجيب أنَّ الدكتور محسن غياض يقلب الحقائق قلبًا، فيقول: «ولعلَّ العنوان الذي كُتب على صفحته الأولى، وهو (شرح مشكلات ديوان شعر أبي الطيِّب المُتنبِّي) من عمل بعض المتأخرين الذين لم يهتدوا إلى عنوانه الحقيقي».[1]

(2) لم يُشِرْ المؤلف إلى هذا الاسم مطلقًا، وإنَّما أشار في ختام كتابه إلى أنَّه خاصّ بإماطة اللثام عن الأبيات المشكلة؛ قائلاً: «هذه الأبيات التي أتينا بها هي التي توهَّمناها غلقة المعاني، ولعل قائلاً أن يقول: فهلا فسرت بيت كذا، وهلا أتى بمعنى كذا، وكل واحد له غرض مقصود، وما رأيناه غلقًا يراه غيرنا ظاهرًا، ولعل ما يراه غلقًا رأيناه ظاهرًا، فليعذرنا متأملو هذا الكتاب».[2]

وهو نص صريحٌ يقطع بأنَّ الكتاب خاص بشرح المشكلات وإماطة اللثام عن المستغلقات.

(3) إذا كان هدف ابن فُورَّجة مجرد الردّ على آراء ابن جنِّي في كتابيه معًا، فَلِمَ لَمْ يضف مادة الكتاب الثاني إلى الكتاب الأول (التجنِّي على ابن جنِّي) فيكونا كتابًا واحدًا، إذ لا قيمة لاسمين شبه مترادفين لمسمًّى واحد، وإنَّما فرغ الناقد من هدفه الأول في التجنِّي على ابن جنِّي؛ حيث ردَّ فيه على آرائه في شعر المُتنبِّي، ثم عنَّ له هدف آخر أعمُّ وأشمل، وهو تفسير مشكلات الديوان كاملة، ففسَّرها في كتابه هذا.

فإن قلت: إنَّ مادة الكتاب يندرج جلُّها في الردّ على ابن جنِّي؟

قلت: إن ابن جنِّي أعظم مفسر للديوان حتى عصر ابن فُورَّجة، وكتابه أصبح بين يديْ جُلِّ القارئين لشعر المُتنبِّي، فلا غرو أن ينال أوفر حظ من نقد ابن فُورَّجة.

(4) أنَّ الكتاب ليس خاصًّا بالردِّ على ابن جنِّي كما يوحي به العنوان المجتلب، وإنَّما تعرض فيه مؤلفه لكثير ممن تناولوا شعر المُتنبِّي؛ منهم الصاحب بن عبَّاد؛ الذي أغلظ ابن

---

(1) الفتح على فتح أبي الفتح – مجلة المورد، م2، ع1، ص109.
(2) الفتح على أبي الفتح؛ ص347.

فُورَّجة له القول، واشتدَّ عليه في النكير، ووصف رسالته في الكشف عن مساوئ المُتنبِّي بأنَّها هزء فارغ وكلام لغو، وأنَّ النزق هو الذي حداه إلى صنعها، ومن أراد له الخير كتمها عليه.[1]

كما ردَّ فيه على القاضي الجُرجانيّ صاحب الوساطة،[2] وردَّ فيه على الحاتميّ[3]، ناهيك عن ردِّه على بعض الشُّرَّاح المجهولين الذين لم يسمِّهم بأسمائهم.[4]

وكأنَّ الرجل يُعلن بهذا أنَّ هدفه إنَّما هو التصدي للمشكلات، أيًّا كان من تكلَّم فيها، ومن البدهيّ أن يكون ابن جنِّي أعظمهم نصيبًا باعتباره أكثرهم تعرضًا لشعر المُتنبِّي.

(5) أنَّ هناك كثيرًا من الأبيات لم يتعرض فيها لأحد بالنقد، وإنَّما أوردها لأنَّها من المشكلات في تقديره، وهدفه هو عرض تلك المشكلات، وليس نقد أحد من المتقدِّمين.[5].

(6) عندما تعرض ابن فُورَّجة لقول المُتنبِّي:

وَأَكْثَرُ مَا تَلْقَى أَبَا المِسْكِ بِذْلَةً إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلاّ الحَدِيدَ ثِيَابُ

وكان قد ذكره من قبل في كتابه (التجنِّي على ابن جنِّي)، حيث رد هناك على رأى ابن جنِّي ثم أعاد الحديث هنا قائلاً: «وإنَّما أوردنا هذا البيت؛ لأنَّ الشرط إيراد كل غلق، وهذا البيت منه».[6]

وقد كرَّر بيتًا ثانيًا وقال: «ونحن نكرره ها هنا ليكون الكتاب كاملاً».[7]

وكرر بيتًا ثالثًا وقال: «وقد مضى ذكره في كتاب التجنِّي، ولا بدَّ من إيراد ما ذكر، وإيراد الصحيح ليكمل الكتاب».[8]

---

(1) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص71، 76، 101، 163، 197، 254، 335.
(2) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص79، 87، 97، 100، 132، 247، 321.
(3) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص69، 77.
(4) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص 46، 146، 252.
(5) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص118، 294، 297، 329، 339.
(6) الفتح على أبي الفتح؛ ص87.
(7) الفتح على أبي الفتح؛ ص162.
(8) الفتح على أبي الفتح؛ ص314.

فلو كان هدف ابن فُورَّجة نقد ابن جنِّي فحسب، لكانت الإعادة عبثًا، وإنَّما هدفه إيراد كلّ غلق؛ أي شرح المشكل، وما دام البيت من المشكل فإنَّ إعادته واجبة، حتى يكمُل الكتاب بإيراد كافة المشكلات.

(7) عندما تعرض ابن فُورَّجة لقول المُتنبِّي:

فَتَى أَلْفُ جُزْءٍ رَأْيُهُ في زَمَانه أَقَلُّ جُزَيْءٍ بَعْضُهُ الرأي أَجْمَعُ

قال: «قد فسَّر هذا البيت أبو الفتح فجوَّد، ولم يبق ما يزاد إليه، ونحن نتكلم فيه؛ لئلا يشذ عن هذا الكتاب بيت مما له معنى غلق إلا ونأتي به».[1]

وهو دليل قاطع على أنَّ هدفه ليس الفتح على أبي الفتح، فإنَّه يؤيده كلَّ التأييد، لأنَّ شرحه هو الغاية التي لا غاية وراءها، ولكنَّ البيت من المشكلات؛ فلا بدَّ أن يتضمَّنه الكتاب حتى يفي بما قطع على نفسه من إيراد جميع المشكلات.

(8) عندما كان يورد بيتًا ظاهر السهولة، ولم يردّ فيه على أحد؛ كان يبين وجه الإشكال فيه، حتى لا يتهمه أحد بأنَّه أدخل في الكتاب ما ليس منه، فعندما تعرض لقول المُتنبِّي:

وَأَصْبَحَتْ بِقُرَى هِنْزِيطَ جَائِلَةً تَرْعَى الظُّبَا فِي خَصِيبٍ نَبْتُهُ اللِّمَمُ

قال: «البيت ظاهر المعنى، وإنَّما أتينا به لئلا يظنَّ ظانّ أن ترعى ضميره للخيل، وإنَّما ترعى فاعله الظُّبَى، وفى البيت من الغلق أنَّه حذف ما يدلُّ عليه المعنى».[2]

إنَّ الناقد لم ينقد رأيًا سابقًا، وإنَّما علل لإيراد بيت سهل على حين أنَّ كتابه قاصر على المشكلات، فكان لزامًا عليه أن يبيِّن وجه الإشكال.

(9) عند ما تعرَّض لقول أبي الطيِّب:

قَالُوا هَجَرْتَ إِلَيْهِ الغَيْثَ قُلْتُ لَهُمْ إِلَى غُيُوثِ يَدَيْهِ وَالشَّآبِيبِ

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص173.

(2) الفتح على أبي الفتح؛ ص294، 295، وانظر مثالا آخر في ص336.

قال: «وما قاله الشيخ أبو الفتح يُعدُّ من المحتمل الجيد إلا أنَّه لم يتثبَّت، ولو فكر لَما عزب عنه هذا القدر، ولو عددنا مثل هذا زلَّة لكان كتابنا الموسوم بالتجنِّي على ابن جنِّي مُفرطًا في الكبر».[1]

إنَّه يصرح بأنَّ نقده ابن جنِّي قد فرغ منه في كتابه التجنِّي، لكنَّه لم يدوِّن فيه إلا الأخطاء الفادحة حتى لا يتضخَّم جدًّا، ولما كان هذا البيت من المشكلات ذكره هنا، ولَمَّح إلى أنَّ فيه هَنَةً هيِّنة لا تستدعي ذكره في التجنِّي.

وبعد...

فلعل في هذه الأدلة مَقْنع بأنَّ الكتاب الثاني لابن فُورَّجة ليس فتحًا على أبي الفتح، ولا نقدًا لآراء ابن جنِّي، وإنَّما هو كتاب خاص بإيراد المشكلات كما جاء في صفحة الغلاف، وكما أعلن صاحبه غير مرة، وإن كان نصيب ابن جنِّي من النقد فيه كبيرًا، لأنَّه أكثر النقاد تعرضًا لشعر المُتنبِّي.

وإذا ثبُت هذا فمن العبث القول بأنَّ هذا الكتاب ردّ على الفسر الصغير دون الكبير؛ كما يرى الدكتور محسن غياض، وإنَّما هو شرح للمشكلات بصرف النظر عما إذا كانت وردت في الفسر الكبير أو الصغير.

* * *

ثانيًا: منهج ابن فُورَّجة في نقده

يُعَدُّ فكر ابن فُورَّجة في كتابيْه صورة متكاملة لفهمه شعر المُتنبِّي فهمًا شموليًّا، حيث إنَّه لم يكتف فيهما بالردِّ على ابن جنِّي أو غيره، وإنَّما جعل منهما مرآة لفكره، جلَّى لنا في هذه المرآة موقفه من كثير من القضايا النقديَّة، ولذا فإنَّ أول سمة يلمحها مُطالع كتابيه هي

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص65.

(الاستطراد)، تلك العدوى التي سرت من ابن جنِّي إلى ابن فُورَّجة، لكنَّ ابن فُورَّجة لم يستطرد إلى مسائل النحو وقضايا اللغة كابن جنِّي، وإنما استطرد إلى قضايا فنيَّة غالبًا، فعندما يشرح البيت ينطلق متحدثًا عن إبداع الشاعر له أو اتِّباعه فيه فيما يُعرف باسم قضية السرقات،[1] أو يوازن بين بيت المُتنبِّي وشعر الآخرين،[2] أو يذكر نظائر المعنى في شعر المُتنبِّي فيما سُمِّي بقضيَّة المعاني المكرَّرة، التي أفاض فيها أيُّما إفاضة،[3] أو يذكر انقلاب البيت إلى عكس معناه حيث انبجست قضيَّة الكافوريات،[4] بل أحيانًا يستطرد إلى معارف عامة علاقتها ضعيفة بالنقد الأدبيّ.[5]

وهكذا جعل من كتابيْه دائرة معارف تحوي أشتاتًا مجتمعاتٍ من القضايا الأدبيَّة والمعارف اللغويَّة والثقافة العامَّة.

وفى المنهج النقديّ لابن فُورَّجة نلمح ظاهرة طيبة وأخرى خبيثة:

أمَّا الظاهرة الطيِّبة: فهي أنَّه كان عفَّ القلم نزيه العبارة جدًّا، فعلى الرغم من حدَّة نقده لم يطلق لقلمه العنان لينطق بالسوء، أو يخدش عرض هذا العالِم الفذِّ بعبارة قاسية أو كلمة جارحة، وإنَّما كان يلبس أبهى حُلل التواضع في نقده، ويرتدي أزهي ثياب الاحترام لمخالفيه، فبعدما نقد رأي ابن جنِّي، والقاضي الجُرجانيّ - رحمهما الله – قال في أدب بالغ: «وحاشا لله أنْ أدَّعي الفضل على تلاميذهما، فكيف عليهما؟ ولعلَّ السهو أن يتفق عليَّ في كثير مما أظنني أحرزتُ أطرافه من هذا الكتاب فضلاً عما سواه، إلا أنَّ الدلالة على السهو واجبة، وتجنّب

(1) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص44، 56.
(2) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص74.
(3) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص60، 64، 69، 71، 77، 89، 92، 95، 113، 121، 158، 161، 178، 194، 214، 248، 292.
(4) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص70.
(5) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص50، 52، 67، 90، 139، 144، 185.

موقفي النعيَ على من به اقتديت، مما أعوذ بالله منه، وبحوله وقوته أستعصم، وهو حسبي ونعم الوكيل».[1]

وهي لغة نادرة على ألسنة النقاد الذين دأب معظمهم على فَرْي أعراض السابقين بكلمات تقيء قيحًا ودمًا عبيطًا من لحوم الأسلاف.

وعندما ختم الرجل كتابه لاذ بعبارات توحي بالأدب الجمّ قائلاً: «وما توخَّينا دعوى الفضل على أبي الفتح بن جنّي، ولا سَمَتْ همتنا إلى مباراته، وبودِّنا لو أدركنا القراءة عليه، والاستفادة منه، وإلى الله نرغب في إنالة جواره، وإفراغ عفوه وغفرانه عليه وعلينا».[2]

ما أعظمها من لغة دالة على امتلاء النفس بنور الأدب، وجريان نهر الاحترام عذبًا سلسلاً في حنايا هذا العالِم التقيّ الورع، المتعفِّف عن لحوم العلماء المسمومة.

وأمَّا الظاهرة الخبيثة: فهي طعنُه الجارح في رواية ابن جنّي، واتهامه المُبطل بالتزيُّد فيما يروي، إذ سمعنا له عبارات تصمَّ الأذن في هذا المجال، كقوله: «وقد حرَّف أبو الفتح الرواية، إذ لم يفهم البيت فجاء بذات العراقى»،[3] وقوله: «ولم يرو غير أبي الفتح بفتح الكاف... وليس التفسير إلا ما أقول، ولا الرواية إلا بالضم»،[4] وهو اتهامٌ جارحٌ بالتحريف والوضع والاختلاق.

ولم يكتفِ ابن فُورَّجة بهذا، بل طعن ابن جنّي طعنة مُصمية؛ حيث اتهمه بوضع التفسير على لسان أبي الطيِّب قائلاً: «وأنا أحلف بالله العظيم إن كان أبو الطيِّب سُئل عن هذا البيت،

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص80، وانظر أمثلة أخرى لهذا الأدب الجمّ في: ص153، 173، 235، 253، 310، 320.

(2) الفتح على أبي الفتح؛ ص347.

(3) انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ص159. وذات العراقي: الداهية، سُمِّيت بذلك لأنَّها تُطلق على الدلو، والدلو من أسماء الداهية.

(4) المرجع السابق؛ ص165.

فأجاب بهذا الجواب الذي حكاه ابن جنّي، وإن كان إلا مُتزيدًا مُبطلاً فيما يدَّعيه، عفا الله عنه وغفر له، فالجهل والإقرار به أحسن من هذا».[1]

ويقول مسيئًا الظنَّ برواية ابن جنّي: «وهذا مما يسيء الظن بروايته غفر الله له».[2]

ويقول في موضعٍ آخر مُتَّهمًا إياه بالتحريف: «حرَّفه أبو الفتح فرواه بموضع الأعضاء، وإذا حُرِّف عن وجهه شعر، لم يجد بُدًّا من تمحُّل يخرج معناه».[3]

إلى غير ذلك من العبارات الجارحة التي لم يكن أول من ولغ فيها، وإنَّما شايعه في تلك الدعوى: أبو القاسم الأصفهانيّ، وأبو الفضل العروضيّ، والواحديّ، وغيرهم... وقد رددتُ على هذه التهمة، وبيَّنت بوارها فيما مضى بما فيه بلاغ ومقنع.[4]

فإذا غضضنا الطرف عن هذه الزلَّة – على الرغم من خطورتها الفادحة ومعرَّتها الجارحة – أحسسنا أنَّنا أمام ناقد يتمتع بذوق مرهف وحسن أصيل، ويمتلك أداة قوية ومادة غزيرة، ويستند إلى أدلة مفحمة وحجج مُلجمة تضعه في صف كبار النقاد.

* * *

ثالثًا : أمثلة للموازنة بين ابن جنّي وابن فُورَّجة

(1) قال المُتنبِّي:

قَمَرًا نَرَى وَسَحَابَتَيْنِ بِمَوْضِعٍ مِنْ وَجْهِهِ وَيَمِينِهِ وَشِمَالِهِ

قال أبو الفتح: يمينه تسحَّ العطاء، وشماله تسحَّ الدماء.

---

(1) المرجع السباق؛ ص247.

(2) المرجع السابق؛ ص326، وانظر: التجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (23).

(3) المرجع السابق؛ ص341.

(4) انظر تفصيل هذه القضية بهذا البحث؛ ص 180 وما بعدها.

قال ابن فُورَّجة: الرجل لا يقاتل بشماله، والفعل يكون لليمين في كل شيء، وإنَّما عمل الشمال كالمعاونة لليمين، وإنَّما يعنى أنَّ يديه جميعًا كالسحابتين عطاءً، أو سحَّ دماءٍ.[1]

أقول: إنَّ كلا الرجلين فهم المعنى المباشر للبيت، فابن جنِّي يريد تقسيم السحابتين لتكون اليمنى للعطاء واليُسرى للدماء، على الرغم من أنَّ أغلب الواقع على عكس هذا، وابن فُورَّجة يقول: إنَّ السحابتين شركة بين اليدين؛ لأنَّهما مزيج من العطاء والدماء، مع العلم أنَّ من المقاتلين من يحمل السلاح بشماله، ومنهم من كان يحمل سيفين ويقاتل باليدين معًا.

والحقُّ أنَّ العدد هذا لا مفهوم له، وأنَّ التثنية لَمَّا قابلت اليمين والشمال أصبحت توحي بالعموم، لأنَّه لا ثالث لهذين، وإنَّما يعني الشاعر أنَّه بحر متدفق بالعطاء والدماء في كلِّ أحواله، لأنَّ السحابتين إذا اكتنفتاه من قِبَلِ اليمين والشمال كانت إحاطة كاملة، وكان المراد تدفق نهره بهذا وذلك في آن.

(2) قال المُتنبِّي:

بِضَرْبٍ أَتَى الهَامَاتِ وَالنَّصْرُ غَائِبٌ وَصَارَ إِلَى اللَّبَّاتِ وَالنَّصْرُ قَادِمُ

قال ابن جنِّي: إذا ضربتَ عدوًّا فحصل سيفك في رأسه لم تعتدَّ ذلك نصرًا ولا ظفرًا، وإذا فلق رأسه وصار إلى اللبَّة يكون نصرًا، ولا يرضيك ما دونه.

قال ابن فُورَّجة: إنَّما عنى أبو الطيِّب سرعة وقوع النصر، وأنَّه لم يلبث إلا قدر وصول السيف المضروب به من الهامة إلى اللبَّة، كأنَّه يقول: نازلت العدو والنصر غائب، وضربتهم بالسيف وقد قدم النصر.[2]

---

(1) التجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (74)، وبيت المُتنبِّي في ديوانه، ص143، وروى (ترى) بالتاء في: الواحديّ؛ ص240، والبيت في الفسر (المخطوط) ق 247 دون شرح، ورأى ابن جنِّي في: شرح الواحديّ؛ ص240، والتبيان 3/ 248.

(2) التجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (86)، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص378، ورأى ابن جنِّي في: الفتح الوهبيّ؛ ص143، وفي الفسر (المخطوط) ق 282، والرأيان معًا في: شرح الواحديّ؛ ص553، وفي: التبيان 3/ 388.

أقول: إنَّ ما ذكره ابن جنِّي لا فائدة فيه، لأنَّ السيف إذا حصل في الرأس فقد قتل المضروب، ولا فائدة من فلق الرأس والوصول إلى اللبَّة، إذ لا يضر الشاة المذبوحة سلخها.

وما ذكره ابن فُورَّجة من أنَّه أراد السرعة كأنَّ المعركة لم تلبث إلا قدر وصول السيف من الهامة إلى اللبَّة خلاف الواقع، فقد كانت معركة الحدث من أعسر المعارك - وقد وصفها ابن كثير بقوله: «فدارت بينهم حروب عظيمة وقتال شديد»،[1] وقد وصف المُتنبِّي كثرة جيش العدو، وشراسة القتال ومرارة النزال بقوله:

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الأَرْضِ وَالْغَرْبُ زَحْفُهُ ... وَفِي أُذُنِ الجَوْزَاءِ مِنْهُ زَمَازِمُ

تَجَمَّعَ فِيهِ كُلُّ لِسْنٍ وَأُمَّةٍ ... فَمَا تُفْهِمُ الحُدْاثَ إِلَّا التَّرَاجِمُ

فَلِلهِ وَقْتٌ ذَوَّبَ الغِشَّ نَارُهُ ... فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صَارِمٌ أَوْ ضُبَارِمُ

تَقَطَّعَ مَا لا يَقْطَعُ الدِّرْعَ وَالقَنَا ... وَفَرَّ مِنَ الأَبْطَالِ مَنْ لا يُصَادِمُ

وَقَفْتَ وَمَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِوَاقِفٍ ... كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهْوَ نَائِمُ

تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ... وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ[2]

فليت شعري معركة كهذه صهرت معادن الرجال، فصمد نفيسها وفرَّ خسيسها، ولم يبق في حومتها إلا الصامدون الصابرون، الذين وقفوا وما في الموت شك لواقف؟

معركة هذا شأنها يأتي فيها النصر بسهولة، بحيث لا تستمر المعركة إلا قدر وصول السيف من الرأس إلى اللبَّة؟ وما عسى أن يمكث السيف الباتر حتى يقطع هذه المسافة القصيرة في ضربة مُصْمية؟

---

(1) البداية والنهاية 11/ 241.

(2) ديوان المُتنبِّي؛ ص376، 377.

إنَّ تفسير ابن فُورَّجة يوحي بأنَّ سيف الدولة كان يحارب أشلاء ممزقة لقبيلة واهنة، على حين أنَّه كان ينازل الروم وهم من أعظم قوى الدنيا آنذاك، وقد خاض قتالاً مُرًّا مذاقته كطعم العلقم.

والبيت الذي معنا أراد المُتنبِّي أن يصور فيه تلك المرارة، فقد غاب النصر فترة عسيرة، ذاق فيها سيف الدولة وجنده كأس المجالدة المريرة، وزُلزلوا زلزالاً شديدًا، حتى قال الذين بقوا معه: متى نصر الله؟ وهي الفترة التي كان فيها الصراع بين جند سيف الدولة وهامات جند الروم، التي تحصَّنت وراء الخوذات القوية، إنَّها مرحلة المناوشة المريرة التي غاب فيها النصر، حتى إذا تكسَّرت تلك الخوذات، وعريت الرؤوس عملت السيوف عملها في رقاب الأعداء، فكانت الضربات المصمية لا تكسر الرأس وحدها، وإنَّما تصل إلى اللبَّة لقوتها، وعندئذ جاء النصر.

وهذا الفهم الذي ذكرته مستفاد من قول الأحسائيّ: «يعني أنَّ الروم كانوا مستظهرين في أول أمرهم، حتى حمل عليهم سيف الدولة في غلمانه، وخواصّ فرسانه، فهزمهم، يقول: إنَّ النصر أتى الهامات وعليها البَيْض، فلما قطع البَيْض وصار إلى اللبَّات انهزموا، فكأنَّ النصر كان غائبًا فقدم».[1]

وقد أشار صاحب التبيان إلى مرارة تلك المعركة، حيث لم يكن النصر فيها خاطفًا كما توهَّم ابن فُورَّجة قائلاً: «وأشار بذلك إلى أنَّ هزيمة الروم لم تكن إلا مجالدة وغلبة، وظفر سيف الدولة لم يكن إلا بعد مقاومة».[2]

(3) قال المُتنبِّي:

قَالُوا: هَجَرْتَ إِلَيْهِ الغَيْثَ، قُلْتُ لَهُمْ إِلَى غُيُوثِ يَدَيْهِ وَالشَّأْبِيبِ

قال: ابن جنِّي: تركت القليل من ندى غيره إلى الكثير من نداه.

---

(1) تفسير أبيات المعاني؛ ص241، 242.

(2) التبيان: 3/ 388.

وقال ابن فُورَّجة: يعنى أنَّ مصر لا تمطر، وإذا مطرت خرُب كثير منها، وأهلها يدعون الله ويسألونه كفَّ المطر، لأنَّ أبنيتهم متضايقة، وبعضها فوق بعض، ولا مسيل لمياهها - فهو يقول: لامني الناس في هجري بلاد الغيث، فقلت: تعوضت عنها بغيوث يديه وشآبيبها.

قال الشيخ أبو الفتح: يقول: تركت القليل من ندى غيره إلى الكثير من نداه.

وليس في قوله: (هجرت الغيث) ما يدل على أنَّه هجر القليل من ندى الناس، بل يدلُّ على أنَّه هجر الكثير إلى الكثير.

وما قاله الشيخ أبو الفتح يعد من المحتمل الجيد إلا أنَّه لم يتثبَّت، ولو فكر لَما عزب عنه هذا القدر، ولو عدَّدنا مثل هذا زلة لكان كتابنا الموسوم بالتجنِّي على ابن جنِّي مفرطًا في الكبر».[1]

أقول: على الرغم من دماثه لغة ابن فُورَّجة، واعتباره رأى ابن جنِّي من المحتمل الجيد إلا أنَّ رأيه ظاهر البطلان، فالمُتنبِّي لا أرب له في غيث السماء، إنْ في حلب وإنْ في الفسطاط، لأنَّه ليس صاحب ضيعة حتى يتمنَّى مطر السماء، وإنَّما في كلمة الغيث في الشطرَيْن استعارة تصريحيَّة، حيث شبَّه عطاء هذا الممدوح وذلك بالغيث، فغايته العطاء وليس ماء السماء.

ثم قوله: إنَّ البيت يدلُّ على أنَّه هجر الكثير إلى الكثير، قول لم ينضجه التأمل، ألم يسأل ابن فُورَّجة نفسه: لِمَ أفرد الشاعر كلمة الغيث في الشطر الأول وجمعها في الشطر الثاني؟

أليس هذا أبلغ دليل على أنَّه يُشير - ولو في ظاهر اللفظ - إلى أنَّه ترك القليل إلى الكثير؟ لعلَّ ابن فُورَّجة شقّ على نفسه أن يوصف عطاء سيف الدولة بالقلَّة إلى جوار عطاء كافور.

فنحن لا نوازن بين العطاءين في الواقع، وإنَّما نشرح حديث الشاعر عن العطاءين حتى ولو خالف الحقيقة، لأنَّ الشاعر الذي خرج من حلب مغضبًا، وأتى مصر راغبًا في العطاء، بل

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص64، 65، والبيت في ديوان المُتنبِّي؛ ص449، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 371، وانظر: شرح الواحديّ؛ ص638، والتبيان 1/ 173.

طامعًا في ضيعة أو ولاية، لا بدَّ أن يفضِّل الممدوح الجديد - ولكل جديد لذَّة - على ممدوحه القديم، مهما عظُمت عطاياه، وجلَّت أياديه.

(4) قال المُتنبِّي:

عَشِيَّةَ أَحْفَى النَّاسِ بي مِنْ جَفَوْتُهُ وَأَهْدَى الطَّرِيقَيْنِ الذي أَتَجَنَّبُ

قال ابن جنِّي: كان يترك القصد، ويتعسف خوفًا على نفسه.

وقال ابن فُورَّجة: (عشية أحفى الناس بي من جفوته): يعني سيف الدولة، وأحفاهم: أشدهم اهتمامًا في البرِّ بي، (وأهدى الطريقين الذي أتجنَّب): يريد الأولى أن أعود إلى سيف الدولة إلا أنِّي هجرته، ووردتُ مصر.

قال الشيخ أبو الفتح: «قال: أهدى الطريقين الذي أتجنَّب؛ لأنَّه كان يترك القصد ويتعسَّف، ليخفي أثره خوفًا على نفسه.

فهذا جائزٌ أن يكون عنى، إلا أنَّا لا نترك حُسن معناه وإحسانه لهذا التمحُّل، وإنَّما يريد: إنِّي فارقت من كان بارًّا بي، وتركتُ طريقًا كان أولى بي، يتدرَّج بذلك إلى عتاب كافور، إظهارًا للندم على زيارته، وهذا مثل قوله في الأخرى:

رحَلَتُ فَكَمْ بَاكٍ بِأَجْفَانِ شَادِنٍ عَلَيَّ وَكَمْ بَاكٍ بِأَجْفَانِ ضَيْغَمِ

وَمَا رَبَّةُ القُرْطِ المَلِيحِ مَكَانُهُ بِأَجْزَعَ مَنْ رَبِّ الحُسَامِ المُصَمِّمِ

فَلَوْ أَنَّ مَا بِي مِنْ حَبِيبٍ مُقَنَّعٍ عَذَرْتُ وَلَكِنْ مِنْ حَبِيبٍ مُعَمَّمِ

يريد بهذا كلِّه إظهار ندمه على مفارقته سيف الدولة، والمعنى ظاهر، والتكلُّف فيه محال».[1]

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص66، وبيت المُتنبِّي محل الشرح في ديوانه؛ ص464، والبيت في الفسر (المخطوط) ق 66 دون شرح، وأبيات المُتنبِّي الأخرى في ديوانه؛ ص456، ورأي ابن جنِّي في: شرح الواحديّ؛ ص661، والتبيان: 1/ 178.

أقول: قد يكون المُتنبِّي في خروجه من حلب قد تنكَّب الطريق المستقيم، وحاد عن السبيل التي يعتادها السائرون من حلب إلى مصر، فسلك سُبلاً ملتوية، خوفًا على نفسه من عيون سيف الدولة، كما أنَّ للمُتنبِّي خصومًا لا يُحصون كثرة، وقد كان في منعة منهم وهو في حمى سيف الدولة، أمَّا الآن فقد فارق حِماه، وبات يلوذ بالتخفِّي.

والأبيات بعد ذلك تخبرنا أنَّه كان يخشى أعداءً يتربصون به الدوائر، وأنَّه كان يتعمد السير في الليل حتى لا يشعر به أحد، حيث يقول:

وَكَمْ لِظَلامِ اللَّيْلِ عِنْدَكِ مِنْ يَدٍ ... تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وَقَاكَ رَدَى الأَعْدَاءِ تَسْرِي عَلَيْهِمُ ... وَزَارَكَ فِيهِ ذُو الدَّلالِ المُحَجَّبُ[1]

وهذا كلُّه يجعل تفسير ابن جنِّي مقبولاً وحسنًا، وليس به تكلُّف أو محال، كما قال ابن فُورَّجة؛ غير أنَّني أميل إلى ما ذهب إليه ابن فُورَّجة، لأنَّ المعنى الذي ذكره ابن جنِّي تحسُّ فيه المباشرة والسطحية، أمَّا ابن فُورَّجة فكأنَّه دخل إلى مكنون قلب المُتنبِّي الذي ينطوي على هوًى كمين وحبّ دفين لسيف الدولة، فكأنَّه قد أحس في طريقه بأنَّه أخطأ التقدير في اتخاذ قرار الرحيل، والقصيدة كلّها تنطق بما يعتلج في صدره من أسى على هذا القرار المصيريّ، ذلك الأسى الذي يوشك أن يكون تبرمًا بالحياة والأحياء، وضيقًا بآلام الدنيا المتراكبة، ظلمات بعضها فوق بعض، ولذا وجدناه يقول في قصيدته تلك:

لَحَا اللهُ ذي الدُّنْيَا مُنَاخًا لِرَاكِبٍ ... فَكُلُّ بَعِيدِ الهَمِّ فِيهَا مُعَذَّبُ

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُ قَصِيدَةً ... فَلا أَشْتَكِي فِيهَا وَلا أَتَعَتَّبُ؟[2]

وهذا يجعل صرف الهداية إلى حبِّه لسيف الدولة الذي لا شكَّ فيه، وتفسير الطريق الذي يتجنبه – وإن اتضحت معالمه – بسيره إلى كافور بكلِّ ما ينطوي عليه هذا السير من سوء تقدير وآلام نفسيَّة أوجه وأولى.

---

(1) ديوان المُتنبِّي؛ ص464.

(2) ديوان المُتنبِّي؛ ص465.

(5) قال المُتنبِّي:

وَتَقَلَّـدْتُ شَـامَـةً فِي نَـدَاهُ جِلْـدُهَـا مُنْفِسَـاتُـهُ وَعَتَـادُهْ

قال ابن فُورَّجة: قد كنت ذكرت هذا البيت في كتابي الموسوم بالتجنِّي على ابن جنِّي، وأوردت ما حضرني من تخطئةٍ فيما فسَّره به، وحضرني الآن فيما لم أورده سالفًا، وأنا أعيد قولي، ولا أنقم منه، ثم أتبعه بما انفتح لي.

ذكر أبو الفتح قال: قوله (جلدها منفساته وعتاده): أي ما يلي هذا السيف مما تقدمه وتأخر عنه من بره، كالجلد حول الشامة، وقوله (جلدها): أي الجلد الذي يكون فيه.

هذا ما أورده فهل يخبر من أين استنبط أنَّه عنى الجلد حول الشامة؟ وما الذي يمنع أن يعني جلد الشامة نفسها، وإذا كان ذلك على ما حكى بديًّا، فَلِمَ نقضه، فقال: (وجلدها): أي الجلد الذي يكون فيه؟ وهل هذا إلا من سلب التوفيق؟

والذي كنت حكيت استماعًا واستفادة من الشيخ أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرِّيّ؛ أنَّه يعني: أنَّ الغمد لما عليه من الحُلي والذهب أنفس من السيف، وكان محلًّى بمئين دنانير، فجعل الغمد جلدًا، إذ جعل السيف شامة.

«والذي لاح لي آنفًا أنَّه جائز أنْ يعني بجلده ظاهره الذي عليه الفرند، لأنَّ أنفس ما في السيف فرنده، وبه يغالى بسومه، إذ كان قطعه مما لا يعلم إلا بعد التجربة، وإنَّما يستدل على جودته بحُسن فرنده، فهذا مما لا يمتنع، ويخرج به البيت من أن يكون مقصرًا، وغاضًا منه بعدما مدحه».[1]

أقول: هذه ثلاثة آراء في تفسير البيت أقلَّها وزنًا رأى ابن فُورَّجة وأعلاها رأي المعرِّيّ:

أما رأى ابن فُورَّجة فهو منقوضٌ؛ لأنَّ السيف وفرنده، وهو وشيه الخارجيّ وبريقه الظاهريّ شيء واحد؛ فأين الشامة وأين الجلد؟

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص140، 141، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص543، ورأي ابن جنِّي في الفسر (المخطوط) ق 124، وفي الفتح الوهبيّ ص63، وانظر: معجز أحمد: 4/ 297، والتبيان: 2/ 51، 52.

فإن قيل: إنَّ الجلد هو جلد الشامة نفسها، فهذا يعنى أنَّ الشامة نفسها التي هي أساس الحلية والزينة أنفس وأغلى، فإذا طبقنا هذا على السيف لم ينطبق؛ لأنَّ المعدن الداخليّ للسيف أقل كُلفة وأرخص مادة من الطلاء الخارجيّ الذي يغالى به، ولذا قال الواحديّ عن رأي ابن فُورَّجة: «وقول ابن فُورَّجة هوسٌ ليس بشيء».[1]

وأما رأي ابن جنّي ففيه استعارةٌ جيدة، حيث صوَّر البِرَّ المتقدم والعطاء المتأخر عن ذلك السيف بالجلد، وصوَّر السيف بالشامة؛ أي فضل السيف على ما سواه من العطاء كفضل الشامة على بقية الجلد.

ولكن يعترض عليه بأنَّ الضمير في (جلدها) عائدٌ على الشامة نفسها، فهما كالشيء الواحد، وهذا لا ينطبق في التصوير على السيف وما تقدَّمه وتأخَّر عنه.

وأما رأي المعرِّيّ فهو أوجه الآراء؛ لأنَّ السيف وغمده كالشيء الواحد، فقد صوَّر الغمد بالجلد والسيف بالشامة، وهي صور متطابقة تمامًا، وإنَّما جعل الجلد أنفس هنا لأنَّه - كما يروي المعرِّى - كان محلًّى بمآت الدنانير من الذهب، فزاد ثمن الجلد على ثمن السيف الذي هو المقصود والمُغيًّا من وراء تلك العطية.

(6) قال المُتنبِّي:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلا

قال ابن فُورَّجة: قال أبو الفتح: أي تعلَّم الزمان من سخائه، فأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي أفاده منه لَبَخِلَ به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه، وفى هذا شيء يسأل عنه فيُقال: إنَّه في حالة عدمه لم يكن له سخاء، لأنَّ السخاء لا يصحُّ إلا في الوجود، فكيف وصفه بالسخاء وهو معدوم؟ فالقول في هذا: أنَّ الزمان كأنَّه علم ما يكون فيه من السخاء إذا وجد، فكأنَّه استفاد منه ما تصوَّر كونه فيه بعد وجوده، ولولا ما تخيَّله لبقي أبدًا

(1) شرح الواحديّ؛ ص745.

بخيلاً به (والشيء إذا تحقق كونه لا محالة أُجريَ عليه في حالة عدمه كثير من الأوصاف التي يستحقها بعد وجوده).

«وقد جوَّد الشيخ – رحمه الله – فيما أتى به، غير أنَّه يمكن تفسيره على وجهٍ أقرب من هذا يخرجه من هذا البُعد، وهو أن يقال: مراده فَسَخَا به عليَّ، يريد اتصاله به وانضمامه إلى جنبه، يقول: قد كان الزمان بذلك بخيلاً عليَّ، فأعداه سخاء الممدوح فسخًا به وأوصلني إليه، وهذا معنًى واضح لا محال فيه ولا اضطراب».[1]

وردَّ ابن فُورَّجة هذا جاء في كتابه الثاني (الفتح على أبي الفتح)؛ غير أنَّ الواحديّ وصاحب التبيان نقلاً عنه ردًّا آخر يحمل المعنى نفسه، إلا أنَّ لغته أقسى، فلعلهما نقلاه من (التجنِّي) الذي ألَّفه ابن فُورَّجة وهو شابٌّ فاستبدت به حدَّة الشباب، فقال: «هذا تأويلٌ فاسد، وغرضٌ بعيد، وسخاءٌ غير موجود لا يوصف بالعدوى، وإنَّما يعني سخا به عليَّ وكان بخيلاً به، فلما أعداه سخاؤه أسعدني الزمان بضمِّي إليه وهدايتي نحوه».[2]

أقول: إنَّ تفسير ابن جنِّي تفسير منطقيّ عقيم، وما أورده من اعتراض وردٌّ أشدُّ جفافًا من التفسير، وأبعد عن سلاسة التجربة الشعريَّة التي أساسها الوحي والإلهام، دون قصد لهذه الجدليَّات المنطقيَّة العقيمة، ولله دُرُّ البُحتري وهو يقول[3]:

كَلَّفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ ... في الشِّعْرِ يُلْغِي عَنْ صِدْقِهِ كَذِبُهْ

وَلَمْ يَكُنْ ذُو القُرُوحِ يَلْهَجُ (م) بِالمَنْطِقِ مَا نَوْعُهُ وَمَا سَبَبُهْ

أما رأي ابن فُورَّجة فهو أقرب إلى الذوق وألصق بسلاسة التجربة الشعريَّة، وإنْ كان فيه حذف الجارّ والمجرور، فإنَّ هذا كثير في الشعر والنثر على السواء.

---

(1) الفتح على أبي الفتح؛ ص257، 258، والزيادة التي بين القوسين من: التبيان: 3/ 236، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص133، وفي الفسر (المخطوط) ق 244 دون شرح.

(2) شرح الواحديّ؛ ص266، والتبيان 3/ 236.

(3) ديوان البحتريّ: 1/ 209.

وبعد...

فهذه أمثلة يسيرة من هذا النقد التطبيقيّ البارع، الذي سار صاحبه على منهج لاحب، فلم ينتقر قصائد بذاتها، وإنَّما مرَّ على تفسير ابن جنِّي كلّه، ونقده نقدًا يستند إلى فهمٍ صائب وحسٍّ مرهف وزاد شعريّ ضخم، وتحلَّى في نقده بلغة عفيفة مهذبة بحيث يُعَدُّ من أجلِّ نقاد شعر المُتنبِّي، ومن العلامات البارزة في تاريخنا الأدبيّ.

سابعًا: بين ابن جنِّي والزَّوْزنيّ (ت قُبَيل 467هـ)*

على الرغم من أنَّ الذين تحدثوا عن كتاب الزَّوْزنيّ سموه (قَشْر الفَسْر)،[1] وهو العنوان الذي تحمله مخطوطة الكتاب المودعة بدار الكتب المصرية،[2] فقد وجدنا الدكتور عارف كرخي أبو خضيري محمود ينال به درجة العالمية (الدكتوراه)، ويضع له عنوانًا هو: (شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي)؛ وهذا العنوان يوهم أنَّ المؤلف يتناول شعر المُتنبِّي كلّه، كغيره من الشُّرَّاح الذين استغرقوا شرح الديوان كاملاً، ويصرف النظر عن حقيقة مضمون الكتاب.

والحقُّ أنَّ المؤلف لم يتناول إلا بعض الأبيات التي خالف فيها ابن جنِّي، وهو ما يناسب العنوان (قَشْر الفَسْر)، كأنَّ المؤلف يريد أن ينفي ما وقع فيه ابن جنِّي في الفسر من أخطاء، حتى يبدو الشرح مصقولاً لا زيف، كما يبدو جوهر الشيء ناصعًا بعد إزالة ما يعلوه من قشور.

وقد صرَّح الزَّوْزنيّ بهدفه هذا في مقدمة كتابه، حيث بدأ - على عادة كثير من المصنِّفين - في تهجين الشروح السابقة له، ووصف ما تنطوي عليه من عثرات لا تقال، وكأنَّما يريد أن يفسح الميدان لكتابه ليكون السابق المبرّز في الساحة، وقد قال عن شرح ابن جنِّي: «ووجدت كتاب الفسر لأبي الفتح عثمان بن جنِّي - رحمه الله - النهاية في الإيضاح لإعرابه ولغاته، والدلالة بالشواهد على صحة عباراته، فعنيت (بتبين) ما يحويه، والنظر فيه، فعثرت على عثرات في رواياته ومعانيه لا تُقال، ولا تطلق بأمثالها ولا تقال، يضيق نطاق الإغضاء عن

---

* هو: محمد بن الحسن بن علي الزَّوْزنيّ، يُكنى بأبي سهل، ويُلقب بالعميد وبالعارض، لم تحدثنا الكتب عن حياته كثيرًا، غير أنَّ له شعرًا حسنًا، قال الثعالبيّ: وأنشدني لنفسه:

عجبت من الأقلام لم تند خضرة وباشرن منه كفه وأنامله

لو انَّ الورى كانوا كلامًا وأحرفا لكان نعم منها وكان الأنام لا

وهذا يدل على أنَّه كان معاصرًا للثعالبيّ المتوفى سنة 429هـ، وقد ذكر المحقق أنَّه تُوفِّي قبيل سنة 467هـ. (دمية القصر: 2/ 391، الوافي بالوفيات: 2/ 348، تتمة اليتيمة: 5/ 254).

(1) تاريخ التراث العربيّ، م2، ج 4، ص32.

(2) بدار الكتب المصرية منه نسختان؛ الأولى برقم (4480) أدب طلعت، والثانية برقم (11083 ز).

احتمالها، ولا يسع العُرف بها الرضا بإغفالها، وكنت أحيانًا أفاتح منها بالشيء بعد الشيء بعض الأصحاب، منبِّهًا على فساده، ومعقِّبًا له بالمعنى الصحيح السافر عن مراده، ومقيمًا عليها الحُجج الواضحة التي تثني الجاحد عن جحوده، وتصرف المعاند عن عناده، اللهم إلا أن يُبتلى بطبع طَبِع وقريحةٍ قريحة، وذهن عليل وخاطر كليل، لا يفهم التعريف إلا من ألسنة النعال، ولا يحسن التثقيف إلا من جانب القذال، فما زالوا بي حتى تصفَّحت أبيات الفسر لمعانيها، وضربت بالحُجَّة على كلِّ معنًى فاسد فيها، ثم بيَّنت صحيحه وأظهرته فيها، ولم أتعرَّض لغيرها خلا أبياتًا قليلة لقصة ظريفة، أو نكتة خفيفة، فإنْ ساعد العمر عطفتُ على ما أعرض عنه من أبياته فشرحتُه وأوضحتُه، كيلا يبقى بيت له غير مشروح، ولا غَلِقٌ من معانيه غير مفتوح، والله تعالى الموفِّق للصواب، ولعمل الثواب، فما التوفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».[1]

ففي هذه المقدمة يعلن المؤلف بكلِّ صراحة ووضوح أنَّ عمله مقصور على تعقُّب ابن جنِّي فحسب، وأنَّه ليس شرحًا كاملاً للديوان، فتلك مهمة أثقل حِملاً، ينوي المؤلف الاضطلاع بها في المستقبل، لكنَّه هَمَّ ولم يفعل، ولذا وجدناه عندما تعرض لقول المُتنبِّي:

بِغَيْرِكَ رَاعِيًا عَبِثَ الذِّئَابُ وَغَيْرَكَ صَارِمًا ثَلَمَ الضِّرَابُ

قال: «شرحه ليس في الشرط، لأنَّ الشرط أنْ أشرح من معاني هذه الأبيات كلَّ ما فيه خلل إذا جرى عليه غلط، فأما ما لم يشرح معناه فلا، وأشرح هذا الواحد وإن كان خارجًا عن الشرط، ولا أشرح بعده مثله».[2]

فلست أدري بعد كلِّ هذا البيان، كيف استباح المحقِّق لنفسه أن يغيِّر اسم الكتاب الذي دوَّنه المؤرخون، والذي دُوِّن على غلاف مخطوطاته، والذي يدلُّ على محتوى الكتاب بكلِّ دقة،

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي 2/ 3، 4. وكلمة (تبين) وردت في الأصل (تبيين)؛ وهو تحريف ظاهر، والطبع: الخليقة والسجية، وطبع أي ذو خلق دنيء متدنس العرض، أو صدئ، والقريحة (الأولى): الطبيعة، والقريحة (الثانية): جريحة ملأى بالقروح، القذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(2) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 37.

وينطق به المحتوى، ذلك المحتوى الذي أعلنه المؤلف نظريًا في مقدمة كتابه، ثم طبَّقه بكلِّ دقة على ما بين دفتيْ كتابه إلا مرة واحدة خرج فيها عن شرطه، ووعد بأن لا يعود لمثل تلك المخالفة أبدًا؟

ولعلَّ من الواضح قسوة لغة الزَّوْزنيّ، حيث لاذ في مقدمته بعبارات جارحة مثل: لا يفهم التعريف إلا من ألسنة النعال، ولا يحسن التثقيف إلا من جانب القذال... وهي لغة لاذ بها كثيرًا في كتابه مثل قوله: «في هذا الفصل من الفساد ما يعيي على التعداد»،[1] أو قوله: «بخس المعنى والله حقه، أو لم يغص عليه فتغاباه لشرفه»،[2] أو غير ذلك من العبارات الجارحة[3] التي كنا نطمع أن يتحاشاها الناقد في حديثه عن خصومه الذين لم يألوا جهدًا في تفسيرهم، فلعلهم ممن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد.

كما نلاحظ على المؤلف أنَّه ولج باب الطعن في روايات ابن جنِّي، ذلك الباب الذي ينطوي على شَرٍّ كثير، ولذا وجدناه يهجِّن كثيرًا من مرويَّات ابن جنِّي، وفى هذا طعن في أمانته، علاوة على فهمه ودرايته، ففي حديثه عن قول المُتنبِّي:

أَمَا لِلْخِلافَةِ مِنْ مُشْفِقٍ عَلَى سَيْفِ دَوْلَتِهَا القَاصِلِ

يقول: «رواه أبو الفتح بالضاد معجمة والفاء (الفاضل). قال الشيخ: الحمد لله الذي وفَّقه حتى جعله فاضلاً لا ناقصًا، وإن كنا لم نسمع بالسيف الفاضل قط، وسمعنا بالسيف المِقْصَل والقاصِل والقصَّال؛ وهو القطاع، من القصل وهو القطع، والقصيل سمى قصيلاً لأنَّه مقطوع، ونعت السيف بالفضل دون القطع والقصل من الأوابد، فكيف غلط فيه، وكان يرى بعده:

يَقُدُّ عِدَاهَا بِلا ضَارِبٍ وَيَسْرِى إِلَيْهِمْ بِلا حَامِلِ

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 11.
(2) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 42.
(3) انظر أمثلة أخرى في شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 16، 141، 274.

والقدُّ من عمل القاصل، لا من عمل الفاضل، وتعجُّبي من رواياته الفاسدة المصحَّفة فوق تعجُّبي من معانيه المدخولة المزيَّفة، وأظنُّه قرأه عليه، ولم يحفظ، ولم يقيِّده، ونظر فيه بعد حين من الدهر ففسره على ما خيلت له».[1]

قلت: إنَّ الرواية الشائعة (الفاصل) بالفاء والصاد،[2] وهي تصلح أن تكون وصفًا للشخص والآلة معًا، وهي أوجه الروايات عندي.

فإذا ما أردنا الموازنة بين روايتي ابن جنِّي والزَّوْزنيّ، وجدنا تورية في كلمة (سيف دولتها)؛ فالمعنى القريب السيف القاطع، والمعنى البعيد المراد الأمير العربيّ المشهور.. فالوصف على رواية ابن جنِّي (الفاضل)؛ يرشح المعنى البعيد، وعلى رواية الزَّوْزنيّ (الفاصل) يرشح المعنى القريب؛ فالمعنيان جائزان، بل إنَّ ترشيح المعنى البعيد يقرِّبه إلى الفهم، ويبعد التورية عن الإلغاز، والبيت الذي بعده يصلح للمعنيين معًا، لأنَّ القد في الحقيقة من عمل الضارب بالسيف، وإسناده إلى السيف من باب المجاز العقليّ، ثم ألم يسأل الزَّوْزنيّ نفسه: أين ذلك السيف الذي يقدُّ دون ضارب، ويسري دون حامل؟

أليس هذا الوصف أليق بسيف الدولة الأمير العربيّ المحامي عن شرف الأمة منه بآلة السيف.

إنَّ هذا كله يجعل رواية ابن جنِّي سائغة مقبولة، وليست مصحَّفة أو مرذولة؛ كما يظن الزَّوْزنيّ، ذلك المتطاول على الثقة الصدوق ابن جنِّي.

وثمَّة نماذج للموازنة بين آراء الناقدين، نعرضها محاولين وضع الموازين بالقسط بين الرجلين، ما دام كلُّ إنسان يؤخذ ويرد من قوله:

(1) قال المُتنبِّي:

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 199، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص263، وانظر أمثلة أخرى لنقده الروايات: 2/ 107، 131، 154، 162، 163، 185، 217، 241، 254، 258، 288 وغيرها.

(2) انظر: ديوان المُتنبِّي؛ 263، معجز أحمد: 3/ 67، شرح الواحديّ؛ ص401، التبيان: 3/ 31.

القَلْبُ أَعْلَمُ يَا عَذُولُ بِدَائِهِ وَأَحَقُّ مِنْكَ بِجَفْنِهِ وَبِمَائِهِ

قال الزَّوْزنيّ: فسَّره أبو الفتح فقال: أي هو يصرف الدمع إلى حيث يريد لأنَّه مالكه، والهاء في مائه تعود إلى الجفن، ويجوز أن تُصرف إلى القلب، وفيه بعد.

قال الشيخ: هو عندي مَشُوب الصواب بغيره، لأنَّه يقول: القلب أعلم منك بدائه، وإذا كان أعلم بدائه كان أعلم بعلاجه ودوائه، وهو البكاء الذي يخفف وطأة الأحزان عن القلوب، وَيَفْثَأُ لوعة الشوق والنزاع إلى المحبوب، فما لك تصده عمَّا فيه شفاؤه بعد ذلك، فتردُّه عن تعاطيه بجهلك. ويوضِّح هذا المعنى قوله بعده: وأحقُّ منك بجفنه وبمائه، والطبيب ما لم يقف على الداء، لم يُصِبْ في العلاج والدواء، ولو أراد به أنَّه يصرف الدمع إلى حيث يريد لقال: أملكُ يا عذول لدمعه، والهاء في مائه تعود إلى الجفن لا غير، ولا وجه لصرفها إلى القلب، والجفن حائل من القلب وإناء للدمع، وإن كان جائزًا في العربية، وكأنَّه ينظر إلى بيت أبي تمَّام:

لا تَسْقِنِي مَاءَ المَلامِ فَإِنَّني صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي».[1]

هنا نرى الزَّوْزنيّ – على جودة تحليله وروعة بيانه – يأخذ على ابن جنِّي مأخذين هما أقرب إلى التمحُّل منهما إلى النقد الفنيّ، بل إنَّ التحقيق فيهما بهذه الصورة المنطقيَّة يردهما تمامًا؛ وهما:

الأول: أنَّ قول ابن جنِّي «لأنَّه مالكه» ليس دقيقًا، لأنَّ الشاعر لم يقل: القلب أملك يا عذول لدمعه، ولم ينطق البيت بهذه الإرادة والاختيار التي تمكِّنه من أن يصرف الدمع حيث يريد.

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 4–5، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص342، ورأي جنِّي في الفسر: 1/ 50، وبيت أبي تمام في ديوانه: 1/ 22.

وهنا نقول: إنَّ كلمة (أحقّ) توحي بالمِلْك الكامل، ومنها استوحى ابن جنِّي تعليله (لأنَّه مالكه)، وهي التي تجعله يصرف الدمع حيث يريد، لأنَّه يتصرف في دمعه تصرُّف المالك في ملكه.

والثاني: أنَّ ابن جنِّي يجوِّز أن يكون الضمير في مائه عائدًا على القلب، وإن كان ذلك بعيدًا، بينما يمنع ذلك الزَّوْزنيّ منعًا باتًا.

وهنا نقول: إن القلب هو سيد الجوارح، وهو مالكها والمسيطر عليها، أليس هو المضغة التي إذا صلُحت صلُح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله؟

إنَّ ماء الدمع وإن كان خارجًا من الجفن، فإنَّ سببه حزن القلب، فعلاقة الماء بالجفن علاقة حسيَّة، وعلاقته بالقلب علاقة معنوية، ومن ثَمَّ أجاز ابن جنِّي عود الضمير على القلب، وهو وإن كان بعيدًا فهو عندي أبلغ، وكأنَّ القلب المنفطر من ثورة الأحزان أصبحت الدموع تذرف منه حقيقة، وإن كان مجراها العين في الظاهر.

(2) قال المُتنبِّي:

مُتَفَرِّقُ الطَّعْمَيْنِ مُجْتَمِعُ القُوَى فَكَأنَّه السَّرَّاءُ وَالضَّرَّاءُ

قال الزَّوْزنيّ: قال أبو الفتح: قوله متفرِّق الطعمَيْن يقول: فيه حلاوة لأصدقائه ومرارة لأعدائه، وقوله: مجتمع القُوى؛ أي هو مع ذلك إنسان واحد، وقواه مجتمعة غير متباينة، وهذا كقول الهذليّ:

حُلُوٌ وَمُرٌ كَعَطْفِ الخَيْلِ مِرَّتُهِ بِكُلْ إِنْيٍ حَذَاهُ اللَّيْلِ يَنْتَعِلُ

وقال الشَّنْفَرَى:

وَلَهُ طَعْمَانِ أَرْي وَشَرَى وَكِلا الطَّعْمَيْنِ قَدْ ذَاقَ كُلُّ

وقال أبو نُواس:

..... **كَالدَّهْرِ فِيهِ شَرَاسَةٌ وَلِيَانُ**

يقول: فكأنَّه مخلوقٌ من السراء والضراء؛ لكثرة ما يعتادهما ويأتيهما، وهذا كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:37].

قال الشيخ: في هذا الفصل من الفساد ما يعيى على التعداد؛ أوله قوله: "أي هو مع ذلك إنسان واحد"، بوُدِّي لو كان الممدوح شخصين ونَفْسين أم شخوصًا ونفوسًا في جِلْد واحد، وما يمنعه من اجتماع قواه له وهو إنسان واحد، والناس كلُّهم بل الحيوان كلُّه بهذه الصفة، مجتمع القوى كلُّ حيّ فيه عند بلوغه؟ وقوله: (مجتمع القوى)؛ أي بالغ أشده يعمل على بصيرة دون جهل الصبا وسكر الشبيبة، فطعماه في مكانهما على الاستحقاق، يحلو حيث يجب، ويمرّ حيث يجب.

وقوله: (مجتمعة غير متباينة)؛ أردأ مما مضى، فإنَّ قواه لو كانت متباينة كان ميتًا لاحيًّا.

والبيت الذي نحله الشَّنْفَرَى في مرثية تأبَّط شرًّا لابن أخته، أو لخلف الأحمر على لسانه - كما قيل - يرثي به تأبَّط شرًّا، والشَّنْفَرَى قتل أخيذًا قبل لا بعد مقتله بمدة، وله قطعة قرأتها في ديوانه يرثي بها الشَّنْفَرَى، وديوانه ناطق بها، وأولها:

عَلَى الشَّنْفَرَى سَارِي الغَمَامِ فَرَائِحُ ... غَزِيرُ الكُلَى أَوْ صَيِّبُ المَاءِ بَاكِرُ

وفيها :

فَلا يَبْعَدَنَّ الشَّنْفَرَى وَسِلاحُهُ (م) الحَدِيدُ وَشَدُّ خَطْوِهِ المُتَوَاتِرُ

وكتاب «مقاتل فرسان العرب» لأبي عبيدة يوضح لك ما ذكرناه، ويبسط ما اختصرناه.

وقوله: «فكأنَّه مخلوقٌ من السراء والضراء لكثرة ما يعتادهما ويأتيهما» فاسد؛ فإنَّهما شرح الطعمين، أي كأنَّه السراء في الحلاوة، والضراء في المرارة، كما قال:

دَانٍ بَعِيدٍ مُحِبٍّ مُبْغِضٍ بَهِجٍ ... أَغَرَّ حُلْوٍ مُمِرٍّ لَيِّنٍ شَرِسِ

وكما قال:

مُمْقِرٌ مُرٌّ عَلَى أَعْدَائِهِ ... وَعَلَى الأَدْنَيْنَ حُلْوٌ كَالْعَسَلْ

وليس يقول خلق منهما حتى يحسن تشبيهه بقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:37].(1)

هذا نموذج من أروع النماذج التي نجدها في (قشر الفسر)، بل لعله مثال جيد للنقد التطبيقيّ المنهجيّ النادر النظير، وفيه يتجلَّى الزَّوْزنيّ في عباءة الناقد المنهجيّ الذي يتمتع بذوقٍ مرهف وحسّ فنان، والذي يمتلئ بالمعرفة الثاقبة، والدراية الكاملة بكلِّ تضاريس الخريطة الأدبيَّة، والذي لا ينخدع بما شاب هذا التاريخ الأدبيّ من زيفٍ كثير ووضعٍ حقير، وفى هذا المثال يأخذ الزَّوْزنيّ على ابن جنِّي ثلاثة مآخذ:

الأول: قول ابن جنِّي في تفسير كلمة (مجتمع القوى)؛ أي هو مع ذلك إنسان واحد، وهو تفسير يتقاصر كثيرًا عما قاله الزَّوْزنيّ الذي فسرها تفسيرًا رائعًا كلَّ الروعة، ولعلَّ الذي دعا ابن جنِّي إلى أن يقول كلمته أنَّه أراد يدفع عن السامع شُبهة كونهما رجلين، عندما يصادف التثنية في كلمة الطعْمَيْن، لكنَّها شُبْهَة بعيدة، ما نظنُّ أنَّ أحدًا يتوهَّمها.

الثاني: نسبة ابن جنِّي قول الشاعر:

وَلَهُ طَعْمَانِ أَرْىٌ وَشَرَى ... وَكِلا الطَّعْمَيْنِ قَدْ ذَاقَ كُلُّ

إلى الشَّنْفَرَى وهي نسبة خاطئة.

قلت: البيت من قصيدة ملأى بالمشكلات، ومطلعها:

إِنَّ بِالشِّعْبِ الذي دُونَ سَلْعِ ... لَقَتِيلا دَمُهُ مَا يُطَلُّ

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 15 - 18، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص17، ورأى ابن جنِّي في الفسر: 1/ 94، وبيت الهذليّ الذي استشهد به هو للمتنخِّل في شرح أشعار الهذليين: 3/ 1283؛ برواية (كعطف القدح)، والبيت الذي نسبه إلى الشَّنْفَرَى سيأتي التحقيق في نسبته، والشطر الذي لأبي نوَّاس عجز بيت صدره: (حذر امرئ قصرت يداه عن العدا)؛ وهو في ديوانه؛ ص406، وقصيدة تأبَّط شرًّا في رثاء الشَّنْفَرَى في الوحشيات (الحماسة الصغرى)؛ ص130، وفى الأغاني: 21/ 205، 208، وبيت المُتنبِّي (دان بعيد...) في ديوانه؛ ص18، والبيت الأخير للبيد في ديوانه؛ ص148.

وقد تحدث عن مشكلاتها العلاّمة محمود شاكر في سبع مقالات نُشرت بمجلة المجلة عاميْ 1969م -1970م، ثم نُشرت في كتابٍ مستقل بعنوان (نمط صعب، ونمط مخيف)، ومن أعظم مشكلاتها قضيَّة نسبتها، فمن العلماء من جرَّد نسبتها إلى تأبَّط شرًّا، ومنهم مَنْ ردَّدها بين تأبَّط شرًّا وخلف الأحمر الذي نحلها إياه، ومنهم مَنْ ردَّدها بين تأبَّط شرًّا والشَّنْفَرَى، ومنهم: من نسبها إلى ابن أخت تأبَّط شرًّا مع اختلاف عظيم في اسمه، ومنهم: من نسبها إلى الشَّنْفَرَى فقط، ومنهم: من نسبها إلى العدوانيّ، ومنهم: من قطع بنسبتها إلى خلف الأحمر.[1]

وفى هذا النص الجديد - الذي لم يقف عليه العلاّمة محمود شاكر - نجد أنَّ ابن جنِّي ينسبها إلى الشَّنْفَرَى، مثل أبي الفرج الأصفهاني في أغانيه، وهي نسبة باطلة جملةً وتفصيلاً، لِمَا أثبته الزَّوْزنيّ من موت الشَّنْفَرَى قبل تأبَّط شرًّا، حتى إنَّه رثاه بقصيدة مشهورة.

ونجد الزَّوْزنيّ يقول: إنَّها لابن أخته أو لخلف الأحمر على لسانه، ولا ندري على من يعود الضمير في ابن أخته؛ هل يعني به ابن أخت الشَّنْفَرَى، أو يعنى به ابن أخت تأبَّط شرًّا؟ فإذا حملناه على أحسن الظن قلنا: إنَّه يعنى ابن أخت تأبَّط شرًّا يرثى خاله - فتلك هي أصحُّ نسبة للقصيدة؛ لأنَّ ذلك كما يقول العلاّمة محمود شاكر «يطابق ما تضمَّنته القصيدة في دلالتها على أنَّها لشاعر يرثى خالاً له، كان شديد النكاية في هذيل، ثم قتلته هذيل، وتأبَّط شرًّا كان ذلك الرجل، وكان ذاك مصيره، ويؤيدهما أيضًا تردد ذكر تأبَّط شرًّا في أيام الهذليين وأشعارهم وأخبارهم»،[2] ثم قال: «وأنا أميل أشد الميل إلى نسبة هذه القصيدة إلى ابن أخت تأبَّط شرًّا سُمِّى أَمْ لم يسم؟ وكلُّ الدلائل التي ذكرتها ترجِّح ذلك عندي، فهي إذن قصيدة جاهليَّة خالصة».[3]

---

(1) انظر في الحديث عن نسبتها: الحيوان؛ للجاحظ :1/ 182، 183، الشعر والشعراء: 2/ 790، الأغاني: 6/ 83، العقد الفريد: 1/ 147، 3/ 222 حيث أوردها كاملة، وانظر: 6/ 136، 6/ 168، شرح المرزوقي لديوان الحماسة: 2/ 827، إنباه الرواة: 1/ 348، 349، خزانة الأدب للبغدادي: 8/ 356، جمهرة اللغة؛ لابن دريد: 1/ 107، 1/ 546، معاني أبيات الحماسة؛ للنمري؛ ص112. وراجع حديث العلاّمة محمود شاكر في: نمط صعب ونمط مخيف؛ ص46 وما بعدها.

(2) نمط صعب ونمط مخيف؛ ص57.

(3) نمط صعب ونمط مخيف؛ ص58.

أما دعوى نحل خلف الأحمر القصيدة ابن أخت تأبَّط شرًّا فهي دعوى قديمة،[1] وقد ابتدأ هذه الدعوى ابن قتيبة اجتهادًا منه، ثم شايعه بعض المؤرخين الذين نقلوا قوله دون تثبُّت، ولئن كان خلف الأحمر شاعرًا مُجيدًا، لكنَّ شعره الذي عرفناه لا يكاد يبلغ هذه المرتبة من البيان والدقة والجمال.[2]

فهي قصيدة حولها خلاف كثير، وقد أخطأ كثير من النقاد في نسبتها، ولا تزال نسبتها محتملة حتى الآن، لكن ابن جنّي أتى بأضعف الآراء، وجاء الزَّوْزنيّ بأقربها إلى الحقيقة مع تردده، وفتحه باب الاحتمال الذي لم يُسد.

الثالث: قول ابن جنّي: (فكأنَّه مخلوقٌ من السراء والضراء)؛ وهو فاسد، لأنَّه يعني التشبيه، أي كأنَّه السراء في الحلاوة والضراء في المرارة. وهنا أرى ما قاله ابن جنّي أبلغ، لأنَّ كونه مخلوقًا منهما يدل على تأصّل صفة الحلاوة واللين للصَّديق، وصفة المرارة والشراسة للعدو لدى الممدوح، فكأنَّه مطبوعٌ على تلك الصفات التي هي جزء من كيانه، ونسيج في لحمه ودمه، هي صفات جِبِلِّية فُطِرَ عليها الممدوح، وليست صفات عارضة يتشبَّه بها الممدوح طورًا وينفكّ عنها أطوارًا، وإذا ثبت ذلك كان إيراد الآية مناسبًا، لأنَّ الاستعارة فيهما واحدة.

(3) قال المُتنبِّي:

أُجِلُّ قَدْرَكَ أَنْ تُسْمَى مُؤَبَّنَةً وَمَنْ يَصِفْكِ فَقَدْ سَمَّاكِ لِلْعُرَبِ

قال الزَّوْزنيّ: «قال أبو الفتح: أي أجلُّك أنْ أسمِّيك في المرثية، ولكن إذا وصفتُ ما كان فيك من المحامد والمحاسن عرفتِ، فإنَّ ذلك مما لا يوجد في غيرك».

قال الشيخ: هذا جميل، ولكنَّ الرجل يقول غير هذا، وهو أنَّه يقول: «إذا وصفتك بقولي: يا أخت خير أخ، ويا بنت خير أب... علمتْ العرب قاطبة أنَّ خير أخ سيف الدولة، وخير أب أبو

(1) انظر: الشعر والشعراء: 2/ 790، العقد الفريد: 6/ 136، إنباه الرواة: 1/ 348، 349.
(2) انظر: نمط صعب ونمط مخيف؛ ص59 وما بعدها.

الهيجاء، فعُرفت بهذه الصفة دون التسمية، فهذه الصفة جامعة بين مدح الأخ والأب والأخت، ويدلك على صحة ما قلنا قوله في المصراع الثاني: (كناية بهما عن أشرف النسب)».[1]

قلت: إنَّ تفسير ابن جنّي ليس مردودًا، لأنَّه يعنى بالمحامد والمحاسن ما سيرد بعد ذلك من صفات، حيث نلاحظ أنَّ المُتنبِّي - وهو الذي شغف بها حبًّا - حشد لها من صفات الجلال والكمال ما يعزُّ نظيره، دون أن يسمِّيها، حتى إنَّه اضطر في أحد الأبيات إلى ذكر اسمها، وقد ألجأه الوزن إلى ذلك، فوجد أنَّه لو سماها لتناقض مع ما قاله من إجلالها عن التسمية، فلجأ إلى وزن الاسم فقال (فَعْلة) بدلاً من (خَوْلة)؛ حيث يقول:

كَأَنَّ فَعْلَةَ لَمْ تَمْلأْ مَوَاكِبُهَا ... دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ

وَلَمْ تَرُدَّ حَيَاةً بَعْدَ تَوْلِيَةٍ ... وَلَمْ تُغِثْ دَاعِيًا بِالْوَيْلِ وَالْحَرَبِ[2]

فالمُتنبِّي يعنى بقول: (ومن يصفك)؛ أمثال تلك المحامد التي هي محجورة عليه، حتى تكاد تُعرف بها، ويرجِّح هذا استعمال الشاعر الفعل المضارع (يصفك)؛ كأنَّه يعني ما يقوله الآن، وما سيرد من صفات في الأبيات التالية من القصيدة، ولو كان يعنى - كما قال الزَّوْزنيّ - ما قاله قبل ذلك (يا أخت خير أخ، يا بنت خير أب) فحسب؛ لاستعمل الفعل الماضي فقال: (ومن وصفك). وهذا يجعل رأي ابن جنّي أقرب إلى القبول في تقديري.

(4) قال المُتنبِّي:

أَيْ كَبْتُ كُلِّ حَاسِدٍ مُنَافِقِ ... أَنْتَ لَنَا وَكُلُّنَا لِلْخَالِقِ

قال الزَّوْزنيّ: «قال ابن جنّي: أي كبت كلِّ حاسد منافق، أي نداء؛ بمعنى: يا؛ كأنَّه يخاطب ممدوحًا.

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 41، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص423، ورأي ابن جنّي في الفسر: 1/ 207.

(2) شرح الواحديّ؛ ص608، التبيان: 1/ 88، وقد غيَّرها الدكتور عزام في طبعته للديوان إلى (خولة)؟ (الديوان؛ ص423).

قال الشيخ: قبَّح الله ممدوحًا يرضى بأنْ يخاطبه مادحه بأنت لنا، سبحانه الله العظيم، كيف ذهب عليه معناه، وقصيدته كلها في صفة طُخْرُورِه، ثم قال في آخرها: يا كبت الحساد، أنت لنا ملكنا ومركوبنا، وكلُّنا للخالق».[1]

وهنا نقول: ألم يسأل الزَّوْزنيّ – وغيره كالواحديّ – نفسه: لِمَ قال ابن جنِّي: «كأنَّه يخاطب ممدوحًا»؛ مستخدمًا أداة التشبيه (كأن)، ولم يحقِّق القول ويقول: يخاطب ممدوحًا؟

لقد قرأ ابن جنِّي القصيدة وشرحها، وهو يعي تمامًا أنَّها في وصف فرسه، ومعرفة ذلك ليست بالأمر الذي يغيب على الصبي الشادي، بَلْه العالِم الحاذق.

وإنَّما أراد ابن جنِّي أن ينبِّه على أنَّ الأصل في النداء أن يوجَّه إلى العقلاء، لأنَّهم الذين يتأتَّى منهم الجواب، فإذا ما توجَّه إلى ما لا يعقل كما في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ [هود:44] كان ذلك على سبيل الاستعارة، حيث يشخِّص الأديب ذلك الجماد، ويُضفي عليه صفات العقلاء، وينادِيه كأنَّه يخاطب إنسانًا.

فقد تفاعل الشاعر مع فرسه الأثير تفاعلاً كاملاً حتى ساغ له أن يعظِّمه، وأن يُخرجه من حيز الحيوان الأبكم إلى حيز البشر العقلاء الذين يُسألون فيُجيبون، ومن ثَمَّ خاطبه خطاب العقلاء كأنَّه يخاطب ممدوحًا.

(5) قال المُتنبِّي:

شَدِيدُ البُعْدِ مِنْ شُرْبِ الشَّمُولِ تُرُنْجُ الهِنْدِ أَوْ طَلْعُ النَّخِيلِ

قال الزَّوْزنيّ: «قال أبو الفتح: رفع شديد البعد لأنَّه خبر مبتدأ محذوف، كأنَّه قال: أنت شديد البعد، ورفع ترنج الهند بالابتداء، كأنَّه قال: بين يديك أو في مجلسك ترنج الهند، إلا أنَّه حذف من الأول المبتدأ، ومن الثاني الخبر، لأنَّه مشاهد؛ فدلَّت الحال عليه، وعلى الضمير.

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 191، وبيتا المُتنبِّي من الرجز المشطور؛ وهما في ديوانه؛ ص216، ورأى ابن جنِّي في الفسر (المخطوط) ق 198، وانظر: شرح الواحديّ؛ ص338، التبيان: 2/ 358. والطُّخْرور: اسم مُهْر للمتنبِّي، وهو في اللغة يعنى: السحابة.

فإن قيل: وما في إخباره عما في مجلسه وهو بحضرته من الفائدة، وهل كان يشكّ في ذلك فيجوز إخباره عنه؟

قيل: إنَّما جاز ذلك لأنَّه ثناء عليه، فيقول: أنت شديد البعد من الشراب، وإن كان بين يديك ما يحضر في أكثر الأمر للشرب، فأثنى عليه ونفى عنه الظِّنَّة، فجرى هذا مجرى قولك للرجل الذي لا تشك في فضله وشرفه: أنت فاضل وأنت شريف، لِمَا في ذلك من وصفه وتقريظه وذكر محاسنه.

قال الشيخ: ما أغنى هذا البيت عن كلِّ هذا الإغراب في الإعراب، وكلِّ الإضمار والإظهار، فإنَّ ظاهره ينبئ عن خافيه، ولفظه يؤدِّي ما فيه، وهو يقول: ترنج الهند أو طلع النخيل بعيد جدًّا من شرب الشمول، وما كونهما في مجلسك دليلٌ على شربك لهما، وما كلُّ مكان يكونان فيه موجب للشراب، وما كون هذا وذلك في مكانٍ موجبًا له وشديد البعد مرفوع بالابتداء، وترنج الهند مرفوع بالجواب، وكفيت مؤنة طول هذا الخطاب».[1]

قلت: إنَّ أداء المعنى مستقيمًا كما أراده الشاعر، هو غاية كل شارح، وعلى النحاة بعد ذلك أن يحتجُّوا لذلك المعنى بما شاءوا، وأن يقدروا ما يريدون من المحذوفات والمضمرات.

وفى هذا البيت نجد المعنى الذي ذكره ابن جنِّي مستقيمًا لا عِوَجَ فيه يدخل الذهن من أقرب طريق، وما عليه أن يقدر مبتدأ محذوفًا في الشطر الأول، وخبرًا محذوفًا في الشطر الثاني؟ فما أكثر حذف المبتدآت والأخبار!!

ولست أدري كيف يكون ترنج الهند شديد البعد، كما قدَّر الزَّوْزنيّ ومن قبله ابن فُورَّجة، وشدة البعد من صفة الشارب لا صفة المشروب، فالممدوح هو الشديد البعد، وليس الشراب الذي أمامه، ومن ثَمَّ يلزم تقدير مبتدأ (أنت).

---

(1) شرح الزَّوْزنيّ على ديوان المُتنبِّي: 2/ 205، 206، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص333، ورأى ابن جنِّي في الفسر (المخطوط) ق 217، وبصورة أبسط من هذا في: الفتح على أبي الفتح؛ ص222-225 حيث ردَّ ابن فُورَّجة بمثل رد الزَّوْزنيّ.

ويؤيد ذلك أنَّه لَمَّا عارضه بعض الحاضرين، فَهِمَ أنَّ الخطاب موجَّه إلى الممدوح لا ريب، فأظهر (أنت) التي قدَّرها ابن جنِّي، حيث يقول في معارضته: كان من حقه أن يقول:

بَعِيدٌ أَنْتَ مِنْ شُرْبِ الشَّمُولِ عَلَى النَّارِنْجِ أَوْ طَلْعِ النَّخِيلِ

لِشُغْلِكَ بِالْمَعَالِي وَالْعَوَالِي وَكَسْبِ الحَمْدِ وَالذِّكْرِ الجَمِيلِ

وَقَدْحِ خَوَاطِرِ العُلَمَاءِ فَحْصًا وَمُمْتَحَنُ الفَوَارِسِ وَالخُيُولِ

فردَّ عليه المُتنبِّي قائلاً:

أَتَيْتُ بِمَنْطِقِ العَرَبِ الأَصِيلِ وَكَانَ بِقَدْرِ مَا عَايَنْتُ قِيلِي

فَعَارَضَهُ كَلامٌ كَانَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ النِّسَاءِ مِنَ البُعُولِ[1]

مما يدلُّ على صحَّة المعنى كما قدَّر ابن جنِّي، خاصَّة أنَّ تقدير مثل هذه المحذوفات ليس فيه تكلُّف أو تعسف، فما أكثر تقديرها.

وبعد...

فهذا غيضٌ من فيض فكر الزَّوْزنيّ الذي قصر كتابه على قشر الفسر وبيان أوجه القصور فيه، وهو فكر ناضج يتحلَّى صاحبه بالفهم الثاقب، والدراية الواعية، والاطِّلاع على خريطة الإبداع، مع الإلمام بتضاريسها المتشابكة وتاريخها المتطاول، وإن كان في آرائه يتحامل على أبي الفتح بعض التحامل، فكل ناقد عرضة للخطأ والصواب.

(1) انظر: ديوان المُتنبِّي؛ 333، 334، شرح الواحديّ؛ ص496، التبيان: 3/ 91.

ثامنًا: بين ابن جنِّي والأزْديّ الوحيد المهلَّبيّ (ت644هـ)*

اضطلع أبو العبَّاس الوحيد المهلَّبيّ بمهمَّة الردّ على خمسةٍ من شُرَّاح المُتنبِّي هم: ابن جنِّي، وأبو العلاء المعرِّيّ، والواحديّ، والتبريزيّ، وأبو اليُمْن الكندي، وهم أعظم من شرحوا الديوان كاملاً من القدماء.

وتلك مهمة بالغة المشقَّة، حيث يواجه الوحيد هذه القمم الشامخة مواجهة مريرة حول شعر المُتنبِّي المليء بالشوارد، الحافل بالمشكلات، خاصة أنَّه سيتعقب كلَّ شارح على حدة مُستقصيًا شرحه، مُوردًا كلَّ ما يأخذه عليه، فكأنَّه سوف يقرأ الديوان خمس مرات قراءة فاحصة ناقدة لكلِّ شرح على حدة، مفتشًا عن ثغرات وراء هؤلاء الشوامخ.

وقد وفِّق الوحيد لإنجاز هذه المهمة؛ فكان كتابه الفريد «المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي».[1]

وقد بدأ الوحيد حديثه ببيان اهتمام الناس بشعر المُتنبِّي، ومحاولتهم الدائبة تفسيره وما وقعوا فيه من أخطاء؛ حيث يقول: «فإنِّي لَمَّا رأيتُ ما حَظِيَ به أبو الطيِّب أحمد بن الحسين المُتنبِّي من اعتناء الناس بشعره العالِم منهم والجاهل، ولهجهم بذكره النبيه فيهم والخامل، والتقييد لأوابد أمثاله السيَّارة، والتنقيب عن غوامض معانيه الحسنة المُختارة، والتمثيل بأبياته

---

* هو: أبو العباس عزّ الدين أحمد بن عليّ بن الحسن بن معقل الأزدي المهلبيّ، وُلِدَ بحمص في آخر عام 567 هـ، وقرأ على ابن الدَّهَّان بالموصل، وعلى أبي بكر الواسطي وأبى البقاء العُكبري بدمشق، وله مؤلفات عديدة في اللغة والأدب منه: نظم الإيضاح والتكملة للفارسي، وله شِعْرٌ حسن، وكان غاليًا في التشيع ديِّنًا متزهِّدًا، تُوفِّي سنة 644 هـ. [الوافي بالوفيات: 7/ 201، بغية الوعاة: 1/ 348).

(1) على الرغم من أهمية هذا الكتاب وتفرُّده فلا يزال مخطوطًا، ومنه نسخة كاملة بمكتبة عارف حكمت رقم (57) أدب، ومصوَّرة بمعهد المخطوطات عن نسخة الأستانة رقم (703) أدب؛ وتقع في 378 ورقة، وهي التي رجعتُ إليها، وقد أخبرني بعض الفضلاء أنَّ الجزء الخاص بالرد على ابن جنِّي والواحدي قد حُقِّق في رسالة علمية بالسعودية، ولما أقف على تلك الرسالة بعد، وقد نشر الأستاذ/ هلال ناجي الجزء الخاص بالردِّ على أبي اليمن الكندي في: مجلة المورد، م 6، ع3، ص165 - 212.

الشوارد، والترتيل لآياتها في المشاهد، والتضمين لها في صدور الكتب والرسائل، والتزيُّن بها في قلوب المجالس والمحافل، وكثرة الشارحين لها من الفضلاء، والجانين لآسها من الأدباء، حتى لقد كادت تُنسيهم أشعارَ الأوائل، وتُلهيهم عن تلك الفضائل، فتهدم منها ذلك المنار، وتطفئ منها تلك النار، وقد قال في ذلك بعض شعراء أهل هذا العصر:

يَا أَبَا الطيِّب أَهْدَيْتَ لَنَا مِنْ فِيكَ طِيبَا

مَنْطِقًا نَظْمًا لِنَظْمِ الدُّرِّ في الدُّرِّ غَرِيبَا

أَطْرَبَ الأَنْفُسَ لَمَّا رَاحَ لِلرَّاحِ نَسِيبَا

مُنْسِيًا ذِكْرَاهُ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَحَبِيبَا

إلا أنَّهم قصَّروا في بعض المعاني؛ فهدموا بها تلك المباني، وأُشكل عليهم بعض الأبيات، فخفيت عنهم تلك الآيات، فرأيتُ أن أضع كتابًا مختصرًا ينبِّه على ما أغفلوه، ويهدي إلى ما أخطئوه، ويبيِّن ما أجملوه، من غير أن أكون زاريًا عليهم، أو مهدي اللوم إليهم، وكيف وقد سهلتْ أقدامُهم وَعْرَه، وبينتْ أفهامُهم سرَّه، فقد أصابوا في الجمِّ الغفير، وأخطئوا في النزر اليسير، ومن ذاك قد حاز الكمال مُكَمَّلاً؟

والشروحُ التي تتبعتُها، واستخرجتُ مآخذها وجمعتها، خمسة شروح: شرح ابن جنِّي، شرح أبي العلاء المعرِّيّ، شرح الواحديّ، شرح التبريزيّ، شرح الكنديّ؛ لأنَّ هذه المشهورة الدائرة في أيدي الناس، المحقَّقة المنقولة بألسن الرواة الأكياس، فإذا وقف الطالب على هذا المختصر، وتأمَّله مُمْعنًا فيه النظر تبيَّن أنْ قد حُلَّت له تلك المعاني المُشْكلة، وفتحت له تلك الأبواب المُقْفلة، وتناول بعد ذلك ما سواها من هذه الشروح على نقدٍ بالصواب، وتيقَّن لدى السؤال بصحَّة الجواب».[1]

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 1، 2. والأوابد: الشوارد، آسها: الآس جمع آسة؛ وهي شجرة ذات ورق عطر.

وهو عمل تنوء به العُصبة أولو القوة، وتتقاصر دونه عزائم الرجال، فحقّ للوحيد أن يفخر بهذا العمل الوحيد، حيث يقول بلغةِ من يتحدث بالنعمة، ويقدِّر عمله حقَّ قدره: «إلاّ أنَّ هذا الخطر الذي تجشمتُه، والعبء الذي تحملتُه مرام بعيد، ومقام شديد، ليس من شأن من استنفد عمره في معرفة وجوه الإعراب، واستفرغ جهده في ضبط لغة الأعراب... لكنَّ هذا من شأن من أطال مُعاركة المعاني والقوافي، فبات منها على مثل الأشافي، ودفع إلى سلوك مضايقها وحماية حقائقها، وجاب سهولها وحزونها، وراض ذكوانها وحرونها، وافترع أبكارها وعونها، وفجَّر أنهارها وعيونها، وأبرم حبال رجزها وقصيدها، وأحكم نظام دُرّها وفريدها».[1]

ومما زاد من ضخامة هذا العمل أنَّه لم يكتف بالرد على هؤلاء الشُّرَّاح الخمسة، بل كان يرد على غيرهم أحيانًا إذا لاح أمامه معوجّ يحتاج إلى تقويم، أو منآد يتطلب التثقيف؛ حيث يقول: «وربما وقع فيها قول لغير من ذكرتُه، فبينتُ الصحيح من السقيم، والمعوجَّ من القويم».[2]

وكأنِّي به قد طالع كلَّ ما كُتب عن المُتنبِّي، حتى أحاط به علمًا، ثم انتقل من طور القارئ المستفيد إلى طور الناقد الفاحص، الذي لا يمرُّ عليه رأيٌ إلا رازه، ووزنه بميزانه النقديّ الفاهم.

ونلاحظ على الوحيد هذا التواضع السمح الذي يتحلَّى به – على الرغم من افتخاره بعمله، وحديثه عن ضخامة جهده –؛ حيث إنَّه لم يلجأ إلى الزراية على مَنْ تقدمه من الشُّرَّاح، ولا إلى استخدام لغة قاسية تخدش الحياء، وتجرح الكرامة، بل اعترف لسابقيه بالفضل لأنَّهم الذين سهَّلوا له الطريق، ودائمًا الفضل للمُبتدي وإن أحسن المُقتدي، وهي لغة قلَّ أن نجدها إلا عند ثُلَّة من النقاد الأعفَّاء.

---

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي ؛ ق 2. الأشافى: جمع إشفى؛ وهو مخرز الإسكاف، الذكوان: السريع المنقاد من الخيل، والحرون: الذي لا ينقاد.
(2) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 2.

وهذا يدلنا على أنَّه كان فقيها ورعًا، مهذَّب الخلق، مستقيم السلوك، يؤكِّد ذلك ما قاله عنه شرحه قول المُتنبِّي في مدح بدر بن عمار:

خَلائِقُ تَدْعُو إِلَى رَبِّهَا وَآيَةُ مَجْدٍ أَرَاهَا العَبِيدَا

قال: «لو أنَّ هذا البيت في صفة الباري جلَّت عظمته لكان أولى وأحرى من أن يكون في صفة غيره، لِمَا فيه من الحكمة والإتقان بأن يكون موضع خلائق، لأنَّ بالصناعة يُستدل على الصانع، وَعِظَم الآية من المجد، والمُلك يستدل بها على عظمة صاحبها».[1]

وقد ابتدأ الوحيد مآخذه بالحديث عن ابن جنِّي قائلاً: «لأنَّه هو المبتدئ لشرحه، المفتتح لفَسْره، المسند إليه رواياته، المأخوذ عنه حكاياته، وقد طوَّل فيه بزيادة الشواهد، وقصَّر فيه بنقص المعاني، وسأُبيِّن ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى».[2]

هنا نرى الوحيد يضع أيدينا على ميزة عامة، وعلى عيب عام في هذا الشرح؛ أمَّا الميزة: فهي أنَّ ابن جنِّي أول الشارحين، حيث اضطلع بمهمَّة شقِّ طريق مجهول مليء بالعثرات والمعوِّقات، وقد ساعده على عمله هذا تلك الصحبة الحميمة للمُتنبِّي التي أهَّلته لنقل الروايات وأخذ الحكايات من في صاحبها.

وأمَّا العيب فهو ذلك الاستطراد المملّ بذكر الشواهد، وتحقيق قضايا اللغة ومسائل النحو، وحشد المترادفات، بحيث طغى ذلك على جانب المعنى، الذي لم ينل من عناية الشارح إلا النَّزْر اليسير، على حين أنَّ المعنى ينبغي أن يحظى بأكثر من هذا.

وسبيلنا أن نعرض بعض نماذج نقد هذا الرجل لأبي الفتح، محاولين إقامة الموازين بينهما بالقسط.

(1) قال المُتنبِّي:

اليَوْمَ عَهْدُكُمُ فَأَيْنَ المَوْعِدُ هَيْهَاتَ لَيْسَ لِيَوْمِ عَهْدِكُمُ غَدُ

---

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 19، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص124؛ برواية (خلائق تهدي...)، وهي رواية الواحديّ؛ ص209، وصاحب التبيان: 1/ 371.

(2) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 2، 3.

قال (ابن جنّي): أيْ أموت وقت فراقكم، فلا أعيش إلى غد ذلك اليوم، فليس لذلك اليوم غد عندي.

وأقول (الوحيد): لم يفهم معنى هذا البيت، ولا فهمه واحد ممن جاء بعده، ومعناه: كأنّه قال لأحبّته: متى الوصال؟ فقالوا: في غد، فلما حضر قال: اليوم عهدكم بالوصال، فأين الموعد؟ أي في أي مكانٍ يكون، ثُمَّ كأنَّه تبيَّن له منهم الخلف، فقال: هيهات؛ أي أستبعد أن يكون اليوم عهده، ثم يفي بالوصال غدًا، وهذا مثل قول بعضهم:

فِي كُلِّ يوْمٍ قَائِلٌ لي في غَدٍ يَفْنَى الزَّمَانُ وَمَا تَرَى عَيْنِي غَدًا».[1]

قلت: لم يتعرض ابن جنّي لشرح الشطر الأول لأنَّه واضح مفهوم، وما قدَّره الوحيد شيء معلوم ضرورة، وفي هذا الشطر نجد بعض الشُّرَّاح يعترضون قائلين: «ولو قال (فمتى الموعد) كان أليق بما ذكر بعده، لأنَّ (أين) سؤال عن بعد المكان، و(متى) سؤال عن الزمان».[2]

والحقُّ أنَّ ما قاله المُتنبِّي هو الأليق بحالته النفسية، لأنَّه عندما جاء زمن الوعد لم يعد يهمّه الزمان، بل سؤاله عن المكان الذي يتحقق فيه اللقاء، وهو ضالته التي طالما نشدها.

أما الشطر الثاني فقد فهم الناقدان كلاهما إحساس الشاعر بعدم تحقيق غايته، لكنَّ كلَّ ناقد أكَّد على وصف حال أحد الطرفين.

فابن جنّي يصف حال الشاعر الذي لَمَّا أحس بمرارة الفراق ولوعة الهجر، تحشرجت روحه في صدره، وبلغت الحلقوم، وأيقن بالهلاك، فكأنَّ هذا آخر أيام حياته، ولن تطلع عليه شمس الغد؛ لأنَّه سيكون رهين القبر، قتيل الفراق، صريع الهجر.

والوحيد يركِّز على وصف الأحبة بالغدر، لأنَّ مواعيدهم مواعيد عرقوب وباب السين وسوف يكاد يملأ معاجم وعودهم، فكأنَّ الغد لن يأتي؛ لأنَّه سوف يُنْسأ إلى غد آخر، وهكذا دواليك.

---

(1) المأخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق16، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص42، وهو في الفسر (المخطوط)؛ ق 97 دون شرح، ورأي ابن جنّي في التبيان: 1/ 327، والفتح على أبي الفتح؛ ص109.

(2) انظر: شرح الواحديّ؛ ص72، التبيان: 1/ 327.

فالمعنى صحيح على كلتا الرؤيتَيْن، وإن ركَّز كلٌّ ناقد منهما على تصوير حال أحد الطرفين، ولكلٍّ وجهةٍ هو موليها.

(2) قال المُتنبِّي:

بِنَفْسِيَ مَنْ لا يُزْدَهى بِخَدِيعَةٍ وَإِنْ كَثُرَتْ فِيهَا الذَّرَائِعُ وَالقَصْدُ

قال (ابن جنِّي): كأنَّه قال: بنفسي غيرك أيُّها الممدوح، لأنِّي أزدهيك بالخديعة، وأسخرُ منك بهذا القول... وهذا مذهبه - في أكثر شعره -؛ لأنَّه يطوي المديح على الهجاء، حِذْقًا منه بصنعة الشعر، ثم ذكر من مديحه في كافور أبياتًا تحتمل التوجيه، وأضاف إلى ذلك قوله:

مَدَحْتُ قَوْمًا وَإِنْ عِشْتُ نَظَمْتُ لَهُمْ قَصَائِدًا مِنْ إِنَاثِ الخَيْلِ وَالحُصُنِ

وأقول (الوحيد): إنَّ قوله: وهذا كان مذهبه في أكثر شعره (يطوي المديح على الهجاء) وصف لأبي الطيِّب بالطبع الرديء، والخُلق الدنيء، وتخرُّص منه عليه، لأنَّ هذا لم يقع إلا في مدح كافور، لأنَّه كان عبدًا أسود خِصيًّا، وليس مثل سيف الدولة في الشرف والفضل والكرم، وقد كان قصده رجاء الزيادة عنده، فوقع في النقيض.

وهذا الممدوح - قال ابن فُورَّجة وذكره الواحديّ - من صميم بني تميم، عربيّ لم يزل يمدح، وتنتابه الشعراء لا يبعد مِن فَهْم مراده.

فقلتُ: يسوغ لأبي الطيِّب ذلك في حقِّه لو كان المعنى في هذا البيت غيره، وقد وصفه بأوصاف كثيرة على نَسَقٍ واحد، لكانت هذه القصيدة خالية من مدحه، والصحيح أنَّ معنى قوله: (لا يُزدَهى بخديعة) أي لا يستخف بها، وإن كثرت فيها الوسائل توصُّلاً إلى أخذ غِرَّته، يصفه بصحة فطنته، وحصافة عقله، ورزانة لُبِّه، وينبغي أن تكون هذه الخديعة في غير المكارم، لأنَّ المكارم ينبغي للكريم أن يُخدع فيها كقوله:

(وَالحُرُّ يُخْدَعُ أَحْيَانًا فَيَنْخَدِعُ)

وكما يحكى عن معاوية أنَّه دخل عليه رجل من أهل الكوفة فشكا إليه زيادًا فقال: «يا أمير المؤمنين؛ إنَّ زيادًا غصبني دارى، وقد اشتريت ساحها بكذا وكذا ألف درهم، وقد دخلها أمير المؤمنين سنة كذا وكذا ورآها، قال: فكتب له ردَّها، أو ما ذكر من قيمة ساحها، فلمَّا خرج من عنده أقبل معاوية على أصحابه وقال: والله ما أعرف مما يقول شيئًا، وإنَّما يخادعوننا فننخدع».[1]

قلت: هذا الردّ يؤكِّد صحة ما ذهبتُ إليه في قضية الكافوريات[2]؛ التي بالغ فيها ابن جنِّي وبعض من ازدهتهم هذه الخديعة من لاحقيه، فجعلوا منها مذهبًا عامًّا في شعره، والحقُّ أنَّ طبيعة اللغة التي تنطوي على كثير من المرونة في دلالاتها تجعل ذلك أمرًا ممكنًا أحيانًا، ولكنْ ليس بهذه الصورة المثيرة التي صوَّرها بعض النقاد.

ويؤكد ذلك أنَّ هناك من الأبيات التي قيلت في غير كافور – ومنها هذا البيت – ما يحتمل مثل هذا التأويل، وهو تأويل تفرضه طبيعة العبارة، دون قصد من المُتنبِّي، لأنَّه لو قصد ذلك لكان دنيئًا كلَّ الدناءة، لأنَّه سيكون منافقًا، يعطي ممدوحه من طرف اللسان حلاوة، ويروغ منه كما يروغ الثعلب، وخيرٌ للمرء أن يعضّه الجوع بنابه بدلاً من أن يتملق الآخرين بهذه الوسيلة الرخيصة، بينما قلبه ينطوي على حقدٍ دفين، وضِعْن كمين.

ثم إنَّ الهجاء ينبغي أن يكون صادرًا عن موقف، ولا يأتي مصادفة، وذلك يلزمنا تأويل كلَّ الأبيات الأخرى التي تحمل أروع آيات المدح والثناء، وهذا أمر جدُّ عسير، بل أقرب إلى المحال.

وذلك يدفعنا إلى القول: بأنَّ ظاهرة الكافوريات قد أخذت أكبر من حجمها الطبيعي، وقد جرى النقاد وراء سحرها الخُلَّب، الذي يأسر الألباب بسحر انقلاب المعاني إلى الهجاء،

---

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 20، ورأي ابن جنِّي في الفسر (المخطوط) ق 109، وانظر: شرح الواحديّ؛ ص300، والتبيان: 1/ 379، والتجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (32)، وبيت المُتنبِّي الذي استشهد به خلال رأى ابن جنِّي في ديوانه؛ ص57.

(2) انظر ما سبق بهذا البحث؛ ص192.

كأنَّنا في سيرك، أو أمام طائفة من الحُواة، ولو أنَّ هؤلاء النقاد وضعوا نُصب أعينهم كلَّ هذه التحفظات لخبتْ تلك النار المُسْتعرة، وآلتْ إلى قليل من وهج بعض الأبيات، وكثير من الرماد.

(3) قال المُتنبِّي:

وَمِنِّي اسْتَفَادَ النَّاسُ كُلَّ عَجِيبَةٍ فَجَازُوا بِتَرْكِ الذَّمِّ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَمْدُ

قال (ابن جنِّي): قول: (فجاوزا كما تقول) هذا الدرهم يجوز على خبث نقده، أي يتسمَّح فيه، أي فغايتهم ألا يُذَمُّوا، وأما أن يحمدوا فلا.

وأقول (الوحيد): «إنَّهم قد عابوا عليه هذا التفسير، وقيل: كيف يزعم أنَّه أحكم سماع شعر أبي الطيِّب منه، وقراءته عليه، ويقول هذا القول؟

وإنَّما قوله: (فجاوزا أمر)؛ من المجازاة لا من الجواز، أي فجازوا على ما استفدتم مني من الغرائب بترك الذَّم لي، ولو لم يكن منكم حمد».[1]

قلت: على الرغم من جواز الوجه الذي ذهب إليه ابن جنِّي، إلا أنَّه ضعيف إذا ما قُورن برأي الوحيد، الذي ليس من بنات أفكاره بل نقله نصًّا عن العروضيّ؛[2] لأنَّ المُتنبِّي في هذه القصيدة يواجه جموع الحاسدين الذين يتهمهم بالسطو على شعره، واستفادة غرائبه، واختلاس معانيه، ومحاولة مطاولته، وكلُّهم كَلٌّ عليه، حيث يقول:

فَلا زِلْتُ أَلْقَى الحَاسِدِينَ بِمِثْلِهَا وَفِي يَدِهِمْ غَيْظٌ وَفِي يَدِيَ الرِّفْدُ

وَعِنْدِي فَبَاطِيُّ الهُمَامِ وَمَا لَهُ وَعِنْدَهُمُ مِمَّا ظَفِرْتُ بِهِ الجَحْدُ

يَرُومُونَ شَأْوِي فِي الكَلامِ وَإِنَّمَا يُحَاكِي الفَتَى فِيمَا خَلا المَنْطِقِ القِرْدُ

فَهُمْ فِي جُمُوعٍ لا يَرَاهَا ابْنُ دَأْيَةٍ وَهُمْ فِي ضَجِيجٍ لا يُحِسُّ بِهَا الخُلْدُ

---

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 21، ورأى ابن جنِّي في الفسر (المخطوط) ق 113، وانظر: التجنِّي على ابن جنِّي؛ نص (33)، وشرح الواحديّ؛ ص314، والتبيان: 2/ 10.

(2) انظر رأي العروضيّ الذي نقل الوحيد نصه في: شرح الواحديّ؛ ص314، والتبيان: 2/ 10.

وَمِنِّي اسْتَفَادَ النَّاسُ كُلَّ عَجِيبَةٍ فَجَازُوا بِتَرْكِ الذَّمِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَمْدُ[1]

ومن ثَمَّ توجه إلى هؤلاء الحساد الذين جاءوا يرددون معانيه، كأنَّهم صدًى لصوته، بأنْ يحفظوا له تلك الأيادي البيضاء، وأن يكفُّوا عنه ألسنتهم المسمومة، فليس بالذي يطمع في إطرائهم، وإنَّما غايته أن يجازى بترك الإساءة إليه، ويخرج من بينهم لا عليه ولا له.

(4) قال المُتنبِّي:

مَا يَقْبِضُ المَوْتُ نَفْسًا مِنْ نُفُوسِهِمُ إِلاَّ وَفِي يَدِهِ مَنْ نَتْنِهَا عُودُ

قال (ابن جنِّي): أي لا يباشر الموت أنفسهم وقت قبضه إياها.

وأقول (الوحيد): إنَّ قوله (لا يباشر الموت أنفسهم)؛ كأنَّه يريد لا يمسها بيده، استقذارًا لها، لكنْ يمسها بعود، وكذا قال غير ابن جنِّي، وهذا ليس بشيء.

والمعنى: أنَّ أنفس هؤلاء الكذَّابين البخلاء الذين ذكرتهم أولاً أنفس منتنة، فإذا قبضها الموت وظفر بها فكأنَّ في يده نتنها عودًا، أي لا يُعَدُّ ذلك نتنًا، بل طِيْبًا، فرحًا بها وسرورًا بأخذها، وذلك أنَّ اللئيم صعب النفس الطويل العمر، وقد جاء ذلك كثيرًا في أشعارهم، منه قول أبي تمام:

فَالمَاءُ غَيْرُ عَجِيبٍ أَنَّ أَعْذَبَهُ يَفْنَى وَيَمْتَدُّ عُمْرُ الآسِنِ الوَجِنِ

وقول الأول:

لَعَمْرُكَ إِنِّي بِالخَلِيلِ الذي لَهُ عَلَيَّ دَلالٌ وَاجِبٌ لَمُفَجَّعُ
وَإِنِّي بِالمَوْلَى الذي لَيْسَ نَافِعِي وَلا ظَائِرِي فُقْدَانُهُ لَمُمَتَّعُ»[2]

---

(1) ديوان المُتنبِّي؛ ص361. الرِّفْد: العطاء، القباطيّ: جمع قبطية وهي ثياب كانت تُصنع بمصر، شأوي: غايتي، ابن دأية: الغراب، ويُضرب به المثل في حدَّة البصر، الخلد: الفأر الأعمى، ويوصف بحدَّة السمع.

(2) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 22، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص486، والبيت في الفسر (المخطوط) ق 121 دون شرح، ورأى ابن جنِّي في: شرح الواحديّ؛ ص693، وفي: التبيان :2/ 42 دون أن يُنسب إليه، وبيت أبي تمام في ديوانه: 4/ 140، والبيتان الأخيران للبراء بن ربعي الفقعسي من حماسية له (شرح المرزوقي لديوان الحماسة: 2/ 850).

أقول: إنَّ رأي ابن جنّي – ومعه جمهور الشارحين – أهدى سبيلاً وأقوم قِيلاً، فإنَّ المُتنبِّي يريد أن يقول: إنَّ أرواح هؤلاء القوم مُنْتنة، لا يباشرها مَلَك الموت، بل يلجأ إلى عود؛ أي عصا يحملها عليه، كما يحمل المرء الشيء المنتن على عصا حتى لا يمسه، وهو معنى وجيه، ومرُّ الطعم في باب الهجاء.

أمَّا قول الوحيد: (إنَّ اللئيم صعب الموت طويل العمر)؛ فلا قيمة له، لأنَّه إذا حان الأجل، فلا الكرام يستقدمون، ولا اللئام يستأخرون.

ثم إنَّ مَلَكَ الموت لا يجد صعوبة في قبض نفس أعظم جبابرة الأرض، فقياسه على فرح المرء بحصوله على ضالة بعد طول طلب وشديد عناء قياس مع الفارق، كما أنَّ مَلَكَ الموت لا يفرح بتلك النفوس المنتنة بحيث يعدها غنيمة أو عودًا طيِّبًا، وكيف تكون عودًا وهي في غاية النتن؟ إنَّ المعنى الذي ذكره الوحيد – لو قيس بمقياس البشر – يضفي على هؤلاء صفات القوة والجسارة والاستعصاء، وما يريد المُتنبِّي لهم شيئًا من هذا، بل يريد نعتهم بنتن الأرواح – والنتن من صفات الأجسام – راسمًا لهم تلك الصورة البارعة في فن الهجاء.

(5) قال المُتنبِّي:

وَجَدْتُمُوهُمْ نِيَامًا في دِمَائِكُمُ كَأَنَّ قَتْلاكُمُ إِيَّاهُمُ فَجَعُوا

قال (ابن جنّي): حدَّثني أبو الطيِّب قال: لما هزم سيف الدولة الدُّمُسْتق، وقتل أصحابه، جاء المسلمون إلى القتلى يتخلَّلونهم، ينظرون من كان به رمق قتلوه، قال: وكانوا يقولون لهم: رميس رميس؛ ليوهموهم أنَّهم من الروم، فإذا تحرَّك أحدهم أجهزوا عليه، فبينما هم كذلك أكبَّ المشركون عليهم لاشتغال سيف الدولة، فلذلك قال: وجدتموهم نيامًا في دمائكم؛ أي في دماء قتلاكم، وكأنَّ قتلاكم قد فجعوهم، فهم قعود بينهم يتوجعون لهم.

وأقول (الوحيد): تأمل – هداك الله – هذه الخُرافة المتناقضة التي ينقض آخرها أولها، وذلك أنَّ هؤلاء المسلمين الذين كانوا يَجْهِزُون على من وجدوا به رمقًا من جرحى الكفار لا يستحقون أن يسلموا إليهم، وقد قال أبو الطيِّب:

قُلْ لِلدُّمُسْتُقِ إِنَّ المُسْلَمِينَ لَكُمْ خَانُوا الأَمِيرَ فَجَازَاهُمْ بِمَا صَنَعُوا

لأنَّ إجهازهم على الكفار ليس بخيانة، وإنَّما الخيانة بما ذكر بعد من قوله:

وَجَدْتُمُوهُمْ نِيَامًا فِي دِمَائِكُمُ كَأَنَّ قَتْلاكُمُ إِيَّاهُمُ فَجَعُوا

أي هم لقصورهم في القتال، وقعودهم في الطلب جعلهم نيامًا، وليسوا نيامًا على الحقيقة، وقوله: (في دمائكم) أي في طلب دمائكم، لا كما ذكروا من التلطُّخ بدماء القتلى للنوم بينهم خوفًا من الروم.

وهذه الحكايات التي تؤخذ من ظاهر الألفاظ لا يعتدُّ بها السُّبَّاق من الشعراء ولا يغتر بها الحُذَّاق من الأدباء، وأبو الفتح فيهم ليس بعريق النسب، ولا بغزير النشب».[1]

قلت: لقد حضر المُتنبِّي الموقعة مع سيف الدولة، وعاين ما كان يجرى على أرض المعركة، وما تلا ذلك من تشاغل ثم انقضاض من الروم على بعض جنود سيف الدولة المتشاغلين، وكأنَّه تكرار لما حدث في غزوة أُحُد.

وقد انقضت حكاية المُتنبِّي بقوله (لاشتغال سيف الدولة)، وقد روى ابن جنِّي عنه ذلك الخبر، وهو ثقة صدوق فيما يرويه، ولا معارض للخبر من شعر الرجل حتى نهاية كلام أبي الطيِّب.

ثم بدأ تفسير ابن جنِّي الذي فهم كلمة (نيامًا) فهمًا ظاهريًّا، وجعل الجنود المتشاغلين قعودًا بين القتلى يتوجَّعون لهم، بل ظنَّ أنَّ منهم من أخذه النوم كما جاء في «التبيان»، وهو تصور غير معقول، لأنَّ الموقف لا يحتمل الراحة والتكاسل أو الغفلة، بَلْه النوم المزعوم، والذي جرَّه إلى هذا التصور فهمه لظاهر لفظة (نيامًا).

أمَّا الوحيد فكان أقرب إلى الفهم عندما صرف الكلمة إلى المجاز، أي هم لتكاسلهم كالنيام، وهذا التكاسل هو الخيانة ، لأنَّه مخالفة لأوامر الأمير، ولذا نجد في الأبيات التالية

---

(1) المآخذ على شُرَّاح ديوان المُتنبِّي؛ ق 35، ورأي ابن جنِّي في الفسر (المخطوط)؛ ق 167، وبيت المُتنبِّي في ديوانه؛ ص305، وانظر: شرح الواحديّ؛ ص456، والتبيان: 2/ 229.

تأكيد المُتنبِّي على صفة الضعف والغفلة والتكاسل فيهم، حيث يقول:

ضَعْفَى تَعَفُّ الأَيَادِي عَنْ مِثَالِهِمُ ... مِنَ الأَعَادِي وَإِنْ هَمُّوا بِمَا نَزَعُوا

لا تَحْسَبُوا مَنْ أَسَرْتُمْ كَانَ ذَا رَمَقٍ ... فَلَيْسَ يَأْكُلُ إِلَّا الْمَيِّتَ الضَّبُعُ

هَلَّا عَلَى عَقِبِ الوَادِي وَقَدْ صَعَدَتْ ... أُسْدٌ تَمُرُّ فُرَادَى لَيْسَ تَجْتَمِعُ

تَشُقُّكُمْ بِقَنَاهَا كُلُّ سَلْهَبَةٍ ... وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدَعُ

وَإِنَّمَا عَرْضَ اللهُ الجُنُودَ بِكُمْ ... لِكَيْ يَكُونُوا بِلا فَسْلٍ إِذَا رَجَعُوا[1]

فهو يَصِم هؤلاء المتخلفين بالضعف، بل الموت، فالنوم أولى، وكأنَّ الله أراد بهذا تخليص جيش سيف الدولة من معرَّتهم، حتى ينقِّي الصف الإسلاميّ من هؤلاء الأوباش الذين لو خرجوا في المقاتلين ما زادوهم إلاّ خبالاً.

فحكاية ابن جنِّي عن المُتنبِّي صحيحة ولا معارض لها، والرجل لم يؤتَ من قبل أمانته أو من جهة روايته، وإنَّما أُتِي من جهة انخداعه بظاهر كلمة (نيامًا)، فآل به الأمر إلى هذا الفهم العجيب.

وبعد...

فهذا غيضٌ من فيض فكر الوحيد الذي غامر بالسباحة ضدَّ التيار - تيار أعظم خمسة من شُرَّاح ديوان المُتنبِّي - متسلِّحًا بأداة قوية من الحسِّ المرهف، والقراءة الواعية، ومتحليًّا بأروع صفات العالِم؛ من عفَّة العبارة، وطهارة الكلمة، والبحث عن الحقيقة المُطلقة؛ وهذا يجعلنا نُكْبره كلَّ الإكبار، مهما اختلفنا معه في آرائه، فكلُّ إنسان يؤخذ ويردُّ من قوله، وكلُّها هَنَاتٌ هيِّناتٌ لا تقلِّل من شأن الوحيد، ولا تحطُّ من مقدار كتابه الفريد.

---

(1) ديوان المُتنبِّي؛ ص305، 306. سلهبة: قناة طويلة، الفَسْل: الضعيف الحدث السن.